



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



العدد الثامن والستون

آذار - مارس 1998



# البرلمان العربي

دورة تاسعة عشرة للبرلمان العربي في دمشق

السنة الخامسة عشرة

العدد الثامن والستون أذار - مارس 1998

## المحتوى

<b>كلمة العدد :</b> قرارات دورة الأقصر : إسهام برلماني عربي في مكافحة الإرهاب بقلم : نور الدين بو شكوج	<b>الأمين العام للاتحاد :</b> الأمين العام للاتحاد ..... 2
<b>ملف العدد (1) :</b> الدورة الثلاثون الطارئة لمجلس الاتحاد ..... 5	<b>جدول الأعمال :</b> - جدول الأعمال ..... 6 - البيان الختامي ..... 7 - الكلمات التي ألقاها في افتتاح الدورة ..... 16 - كلمات السادة رؤساء البرلمانات ..... 29
<b>ورؤساء الوفود :</b> - نص البرقية الموجهة إلى ..... 72 سعادة الرئيس محمد حسني مبارك ..... 72 - بيان باسماء أعضاء الوفود المشاركة ..... 73	<b>ملف العدد (2) :</b> المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي الثامن ..... 76
- محتويات الملف ..... 77 - جدول الأعمال ..... 78 - أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر ..... 79 - البيان الختامي ..... 99 نشاطات الاتحاد ..... 109	<b>دراسات :</b> الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية ..... 127 بقلم : د. محمد عزيز شكري ..... 127
<b>دراسات :</b> السوق العربية المشتركة في ظل ..... 139 أحكام الغات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة إعداد : فاروق حسنين مخلوف ..... 139	<b>وجهة نظر :</b> دور المرأة في صناعة القرار التشريعى في الوطن العربي ..... 154 بقلم : المحامية حنان نجمة ..... 154
<b>وثائق :</b> البيان الختامي الصادر عن ..... 161 مؤتمر القمة الإسلامي ..... 161	

المدير المسؤول  
و  
رئيس التحرير

نور الدين بوشكوج  
الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير  
أحمد مكيّس  
مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :  
دمشق - سورية  
ص. ب. 4130  
هاتف : 6130042  
6130043  
تلفكس : 412046  
6130224  
فلكس :



بِقَلْمِ نُورِ الدِّينِ بُوشِكُوْج  
الأَمِينِ الْعَامِ  
لِلْأَنْتَادِ الْبَرْلَمَاتِيِّ الْعَرَبِيِّ

## قرارات دورة الأقصر: اسهام برلماني عربي في مكافحة الإرهاب

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في العالم ، وإن كان انتشاره الواسع في الآونة الأخيرة قد أصبح مصدر قلق لجميع دول العالم ، وعامل عدم استقرار داخلي في العديد من هذه الدول.

وإذا كانت العوامل الداخلية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - لها الدور الأكبر في انتباخ هذه الظاهرة ، وفي استفحالها مؤخرًا ، فإن دور العوامل الخارجية في تغذية هذه الظاهرة واستخدامها لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية .

إن دراسة ظاهرة الإرهاب في الوضع الدولي الراهن يثير جملة من الأمور ينبغي أخذها في الحسبان ، ومنها :

1. وجود تباين في الآراء حول مفهوم الإرهاب . وفي هذا الإطار يجري خلط واضح بين الأعمال الإرهابية التي تستهدف التخريب وإثارة الفوضى وقتل المدنيين الأبرياء ، وبين النضال الوطني المشروع الذي تمارسه حركات المقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال ونخص بالذكر كفاح الشعب الفلسطيني.

2. هناك محاولات من قبل بعض القوى المهيمنة في عالم اليوم لالصاق تهمة الإرهاب ببعض الدول التي لا تنسجم معها في سياساتها أو لا تخضع لمتطلبات تلك السياسة ، في محاولة لعزل هذه الدول ومحاصرتها وتبرير اتخاذ إجراءات عقابية ضدها .

3. بالنسبة لنا - كعرب ومسلمين - لا نستطيع أن نغض الطرف عن المحاولات المحمومة التي تجري في الغرب ، خاصة ، والتي تسعى إلى إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام كدين ، والقيام بناء على ذلك بحملة تحريضية ضد الإسلام والمسلمين والعرب .

لقد أكد البرلمانيون العرب مراراً ، في قرارات مجالسهم ومؤتمراتهم ، إدانتهم للإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته ، بما فيها إرهاب الدولة المنظم ، وأعلنوا تمسكهم بالحق الثابت للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان ، ودعوا دائماً إلى إيجاد استراتيجية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب . وهام اليوم يقرنون القول بالعمل ويعقدون الدورة الثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد لمناقشة موضوع واحد هو:

#### "الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية"

وذلك إسهاماً من الاتحاد البرلماني العربي في كشف جميع جوانب هذه الظاهرة ووضع الأسس العملية لاستتصال شأفتها من بين ظهرانينا .

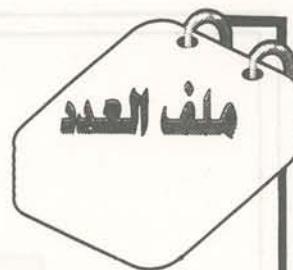
\* \* \*

ومما يتلخص الصدر أن القرارات الصادرة عن دورة الأقصر للاتحاد البرلماني العربي قد جاءت منسجمة تماماً مع روح الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقعتها وزراء الداخلية والعدل العرب في القاهرة مؤخراً . ومعروف أن وضع هذه الاتفاقية قد جاء نتيجة استشعار الدول العربية لمدى خطورة ظاهرة الإرهاب على الأمن العربي بمجموعه . إن هذه الاتفاقية تحمل أهمية خاصة من حيث أنها :

- تجسيد عملي لوحدة الإرادة والعمل العربيين إزاء قضية تحظى باهتمام العرب جميعاً، والعالم قاطبة .
- حددت لأول مرة مفهوماً عربياً موحداً للإرهاب ، ووضعت استراتيجية عربية موحدة لمحاصره واستتصاله .
- حرصت على الفصل بين الإرهاب كوسيلة أو هدف في ذاته وبين حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بكل الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح ضد المحتل .

وبالرغم من أن المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل البرلمانات العربية هو في حكم الأمر الواقع ، إلا أنه لا بد من القول أن الاتفاقية الأمنية وحدها لن تكون كافية لاجتثاث ظاهرة الإرهاب . فبلي جانب الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية لا بد للبلدان العربية من اتباع سياسة بناء وتنمية فعلية لمقاومة الإرهاب وتعقب جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولا بد لها أيضاً من فتح التوافذ لميقراطية تطلق حرية التعبير وحق المنافسة السياسية وتدالل السلطة، وتتضمن التوزيع العادل للثروة لفتح أبواب الأمل وتلبية حاجات الباحثين عن العمل واللهم حتى لا يقعوا فريسة للمنظمات الإرهابية .

ومن الأهمية القصوى أيضاً أن يمتد التنسيق العربي من قضايا الأمن الداخلي إلى قضايا الأمن القومي العربي الشامل لمواجهة الأعداء الخارجيين الذين لا نبرئهم من جريمة تغذية الإرهاب بمختلف وسائل الدعم والحماية .



- 1 -

**الدورة الثلاثون الطارئة**  
**لمجلس الاتحاد البرلماني العربي**  
**( الأقصر 14/1/1998 )**

**محتويات الملف**

- \* جدول أعمال الدورة
- \* البيان الختامي الصادر عن أعمال الدورة
- \* الكلمات التي ألقاها في حفل الافتتاح
- \* مدخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود
- \* نص البرقية الموجهة إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية
- \* قائمة بأسماء المشاركين في أعمال الدورة

## جدول الأعمال

كرست الدورة الثلاثون الطارئة لمجلس الاتحاد  
البرلماني العربي لمناقشة موضوع واحد تحت عنوان :

## الملاطفات كهائق التنمية والديمقراطية

تتعدد الملاطفات

تقع ملاطفة في ملائكة نجاة

وتحتفظ بالله ربها تحفظ بربها

ملاطفة ملائكة ملائكة ملائكة ملائكة

ملائكة ربها ملائكة ربها ربها

ملائكة ربها ربها ربها ربها ربها ربها

ملائكة ربها ربها ربها ربها ربها ربها

الدورة الثلاثون الطارئة  
للمجلس الأتحاد البرلماني العربي  
(الأقصر 14 يناير - كانون الثاني 1998)

بيان الختام

ذلك شارك في أعمال الدورة ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية. ناقشت الدورة موضوعاً أساسياً واحداً حمل عنوان :

" الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية "

في بداية جلسة الافتتاح تلا السيد د. أحمد فتحى سرور ، رئيس مجلس الشعب المصرى رسالة سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، الموجهة إلى البرلمانيين العرب المشاركون فى الدورة الطارئة لمجلس الأتحاد البرلماني العربي .

بدعوة كريمة من الشعبة البرلمانية المصرية عقد مجلس الأتحاد البرلماني العربي دورته الثلاثين الطارئة فى مدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية فى السادس عشر من شهر رمضان عام 1418 هـ الموافق الرابع عشر من يناير - كانون الثاني - عام 1998م . شاركت فى أعمال الدورة الثلاثين الطارئة وفود تمثل الشعب البرلمانية فى البلدان العربية الآتية :-

الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ،  
تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ،  
فلسطين ، قطر ، جزر القمر ، الكويت - لبنان ،  
الجماهيرية الليبية ، مصر ، اليمن .



أسباب ظاهرة الإرهاب ، وهو منع بعض الدول من إيواء الإرهابيين أو توفير الملاذ لهم ، وأنه لابد من التأكيد على دعم وتنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية لضمان مثول مرتكبي هذه الأفعال أمام العدالة .

ثم استمع المشاركون في أعمال الدورة إلى كلمة معالي الدكتور أحمد عصمت عبد العميد ، أمين عام جامعة الدول العربية ، ألقاها بالنيابة السيد السفير أحمد عادل .

وقد أعرب معاليه في البداية عن تقدير جامعة الدول العربية لمبادرة الاتحاد البرلماني العربي بعقد جلسته الطارئة في مدينة الأقصر التي وقفت أبناؤها في السابع عشر من نوفمبر بشجاعة وقوة في مواجهة عصابات الإرهاب .

وأشارت الكلمة بعد ذلك إلى أن ظاهرة الإرهاب قد صارت ظاهرة عالمية تهدد تقدم الدول وازدهارها . وقد استشعرت الدول العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن العربي بمجموعه ، فكان قرار مجلس وزراء الداخلية العرب واقراره للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي ستم التوقيع عليها قريباً .

ونوهت الكلمة بأهمية البعد الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال اتفاقيات دولية ترعاها الأمم المتحدة بشرط أن تستوعب هذه الاتفاقيات الخصوصية العقائدية والثقافية والاجتماعية لكل دولة . وحتى يتم ذلك فان من الضروري تأكيد دعوة الحكومات المعنية في الغرب إلى عدم إيواء وتدريب وتمويل الإرهابيين والالتزام بتسليم مرتكبي الأفعال الإرهابية لمحاكمتهم وفقاً للقانون .

وأشارت الكلمة إلى إستكار قادة الأمة الإسلامية في البيان الصادر عن قمة طهران بـاستغلال الدين كواجهة وغطاء للإرهاب . وأكدوا أن الإسلام براء من تلك المزاعم المضللة التي تتذرع بها جماعات العنف والإرهاب .

بعد توجيه التحية للبرلمانيين العرب أشارت رسالة السيد رئيس الجمهورية إلى أن الحرص على حضور الدورة يعكس الالتزام الصادق بتدارس أخطر التحديات التي تواجه العرب ، وتهدد القيم الإنسانية ومبادئ القانون ، وهو تحدي الإرهاب ، كما يعبر عن القناعة بالخطر الجسيم للإرهاب الذي أصبح ظاهرة كونية . ولاشك أن الإسلام برئ من كل ما يعلق به من افتراءات لأنه دين الرفق والمحبة والتسامح .

ونوهت رسالة السيد الرئيس مبارك بأن التضامن العربي يتيح تضافر جهود الدول العربية من أجل مكافحة قوى الظلم والتطرف واسترقاء انتباه المجتمع الدولي للوقوف بحزم ضد الإرهاب . وأشار السيد رئيس الجمهورية في رسالته إلى أنه قد دعا منذ عام 1986 وأمام البرلمان الأوروبي في استراسبورغ إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، إدراكاً منه للآثار الوخيمة لسرعة تطور الممارسات الإرهابية وتأثيراتها على الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحكومات العالم من خلال القمع وإستخدام السلاح في مواجهة إرادة السود الأعظم من الشعوب .

وأشارت رسالة السيد الرئيس إلى أن اجتماع وزراء الداخلية العرب الأخير في تونس وما تم خص به من نتائج مثمرة ، لاسيما اقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب يمثل أساساً طيباً ، لأن الاتفاقية ستتيح تشدد الرقابة للحيلولة دون تسرب عناصر الإرهاب عبر الحدود والمنافذ بين الدول العربية .

و عبرت رسالة السيد الرئيس عن الثقة بأن البرلمانيين العرب ، حماة الديمقراطية والمعربين عن إرادة الجماهير سيذلون ما يسعهم شرعياً لتعزيز حقوق الإنسان بالطرق الديمقراطية وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وفي الختام نوهت رسالة السيد الرئيس بأننا اليوم مطالبون بأن نتضامن تجاه أهم وأخطر



الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار تجنبًا لبقاء عملية السلام في وضع الجمود الحالى المنذر بالانفجار ، وضرورة تقدير إسرائيل بمرجعية عملية السلام ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحابها من الجولان والجنوب اللبناني والبقاع الغربى .

و عبرت الكلمة فى الختام عن الثقة بأن مصر سوف تظل واحة للأمن والاستقرار ، حاملة لراية السلام والأمان مؤيدة من العرب جميعاً .

ثم القى سعادة الدكتور أحمد فتحى سرور ، رئيس الاتحاد البرلمانى العربى ، رئيس مجلس الشعب المصرى كلمة استهلها بالترحيب بأعضاء الوفود البرلمانية العربية المشاركين فى أعمال الدورة ، منوهاً بأهمية الاجتماع على أرض طيبة الخالدة التى أصبح تراثها الحضاري والثقافى جزءاً من التراث الثقافى الإنسانى الذى يحرص العالم على حمايته .

ثم اشار د. سرور إلى النشاط المتواتر الذى قام به الاتحاد البرلمانى العربى فى الأسابيع الأخيرة ، مما يدل على أنه قد رسم دوره ومكانته فى ساحة العمل العربى من أجل تشكيل الحاضر العربى ومستقبله . فقد وقف الاتحاد

وأشار السيد أمين عام جامعة الدول العربية فى كلمته إلى أنه قد ساء الأمة العربية والإسلامية أن تواصل جماعات العنف والإرهاب هجماتها البربرية فى الجزائر الشقيقة وان تتصاعد تلك الجرائم فى مطلع شهر رمضان المبارك ، الأمر الذى كشف للعالم الوجه القبيح لهذه الجماعات . وأعربت الكلمة عن التضامن التام مع الجزائر الشقيقة فى مواجهة الجرائم الإرهابية الشنعاء .

وفي إشارة إلى الوضع العربى الراهن أشارت كلمة السيد الأمين العام إلى أن تداعيات أزمة الخليج مازالت تلقى بظلالها الكثيفة على مسيرة العمل العربى المشترك ، وأن جامعة الدول العربية تبذل الكثير من الجهد من أجل المصالحة القومية العربية لأنها تستشعر أهمية إستعادة التضامن العربى فى ظل الظروف والتطورات الدولية والإقليمية الحالية .

كذلك أشارت الكلمة إلى أهمية إرساء السلام الشامل والعادل فى منطقة الشرق الأوسط لأن ذلك هو السبيل الأكيد لتوفير الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي . وجددت الكلمة الدعوة إلى بذل كافة الجهود الدولية للhilولة دون إنهيار عملية السلام ، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية

الإرهاب لن تكل بالنجاح إلا إذا توفر لها إطار من التضامن العربي الفعال ، الذي يتحمل اتحادنا مسؤولية خاصة في ترسيخته ، باعتباره تجسيداً لقوى السياسية الفاعلة في وطننا العربي ، والأقدر على تشخيص المشاكل والتوصيل إلى الحلول واتخاذ المبادرات التشريعية للخطوات المطلوبة للقضاء على الإرهاب فضلاً عن إمكانية القيام بتحرك مؤثر على الصعيد البرلماني الدولي لمحاصرة هذه الظاهرة واجتثاث جذورها .

ونوه د. سرور بعدد من التطورات الإيجابية التي جرت مؤخراً في إطار مكافحة الإرهاب مثل : اجتماع وزراء الداخلية العرب ، والقمة الإسلامية في طهران والقمة الخليجية في الكويت . وطالب الاتحاد البرلماني العربي بتوجيه نداء إلى جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بأن تضع مواجهة الإرهاب في صدارة اهتماماتها .

وعبر الدكتور سرور في ختام كلمته عن الثقة بأن ظاهرة الإرهاب هي بلا مستقبل لأنها تفتقر إلى أي سند شعبي ومجتمعى حقيقي . كما أكد أن الشعوب العربية قادرة على خوض معركة ضاربة ضد الإرهاب ، لأن حماية

في الشهر الماضي وقفة موضوعية حاسمة ضد الحظر الجائر على ليبيا في محاولة مشروعة لإرساء أسس صحيحة للشرعية الدولية ، واليوم يقف وقفه شجاعة ومسؤولية ضد ظاهرة الإرهاب ذات الآثار الدمرة بحق الإنسان في الحياة والتنمية وحرية الرأي .

ومما يزيد في خطورة الظاهرة أنها أصبحت عالمية ، ويحاول أنصارها في عالمنا العربي أن يربطوا بينها وبين الدين الإسلامي الحنيف الذي لم يعرف يوماً سوى المسامحة والتسامح .

و حول الهدف من اجتماع الأقصر أكد د. سرور أننا نجتمع للعمل على وضع استراتيجية شاملة لمواجهة عاقلة و حاسمة لظاهرة الإرهاب الأجرامية ، وأن علينا أن نكشف في إطار هذه المواجهة خلطاً معيناً بين قضية حقوق الإنسان وبين حماية العناصر الإرهابية وأيوانها .

كذلك أوضح د. سرور أن الأمن والاستقرار في منطقتنا ليسا قضية محلية أو داخلية ، بل قضية ذات أبعاد عالمية بحكم أن الإرهاب أصبح جريمة عابرة للざارات تهدد الأمن العالمي .

وأشار د. سرور إلى أن اجتماع الأقصر يأتي في إطار التضامن العربي لأن جهودنا في التنمية وتعزيز التطور الديمقراطي واستئصال





شجبهم لظاهرة الإرهاب ، ودعوا إلى عمل عربي مشترك ، وجهود دولية متضامفة لاستئصال هذه الظاهرة الإجرامية .

وتلية في جلسة العمل الأولى برقية التحية الموجهة من السيد محمد جلال السعيد ، الرئيس السابق للاتحاد البرلماني العربي ، ورئيس مجلس المستشارين في المغرب إلى السيد د. أحمد فتحى سرور ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي والتي تضمنت تهنئته بتسلمه مهامه في رئاسة الاتحاد وتنبأاته له بالتفوق والنجاح . وكذلك تلية رسالة الدكتور محمد جلال السعيد الموجهة إلى الدورة حول موضوع الإرهاب .

وبكل اختتام أعمال الجلسة الأولى شكلت الدورة لجنة صياغة لإعداد مسودة البيان الختامي والقرارات الصادرة عن أعمالها . وتشكلت لجنة الصياغة من ممثلي الشعب الآتية : سوريا ، الكويت ، مصر والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

اجتمعت لجنة الصياغة المنبثقة عن الدورة الثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد ، وأعادت مشروع البيان الختامي ومشاريع القرارات الصادرة عن الدورة . وفيما يلى نص هذه القرارات :

الشعوب من أخطر الإرهاب هي إحدى مهامنا الكبرى إذا مارينا أن نخلق إطاراً متيناً لحياة ديمقراطية حقيقة وتنمية متواصلة ينعم بها الجميع .

وبعد ذلك ألقى الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى المصرى كلمة أكد فيها أن الإرهاب ظاهرة لاتخض المنطقة العربية فقط لأنها ظاهرة عالمية . وأن الإرهاب لاوطن له ولادين ، وقال أنه من الخطأ نسب الإرهاب إلى الإسلام لأن ديننا دين سلام وآمن ، ولم يكن يوما ما دين ترويع . وأشار إلى ادانة المجتمع الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وقمة طهران للإرهاب . كما أكد أن مجلس الشورى ناقش ظاهرة الإرهاب على مدى عشرین جلسة وأعد تقارير حول أبعادها وطالب المجتمع الدولي بعدم الاكتفاء بالإدانة مشدداً على أهمية منع ودعم ومساندة العناصر الإرهابية .

وفي جلسة العمل الأولى التي أعقبت جلسة الافتتاح مباشرةً استمع المشاركون في أعمال دورة مجلس الاتحاد إلى كلمات السادة رؤساء البرلمانات والوفود الذين عبروا عن إدانتهم للجريمة التي ارتكبها العناصر الإرهابية في مدينة الأقصر في نوفمبر سنة 1997 ، وعن

## حقوق الإنسان .

— وإذا عرب عن تقديره لكافح الأقطار العربية ضد الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ، واستمرار تطورها في اتجاه انتهاج وتعزيز الديمقراطية على النحو الذي يكفل القضاء التام على المناخ الصالح لنمو هذه الظاهرة .

— وإذا يشير إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بجوانب مختلفة من مشكلة الإرهاب الدولي ومن بينها الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات الموقعة في طوكيو في 14 سبتمبر 1963 ، واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي في 16 ديسمبر 1970 ، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقب عليها الموقعة في نيويورك في 14 ديسمبر 1973 ، والاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن المعتمدة في نيويورك في 17 ديسمبر 1979 ، والاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 1997 .

— وإذا يعلن ارتياحه وتقديره الكاملين لموقف قمته طهران الإسلامية ، والكويت الخليجية تجاه ظاهرة الإرهاب .

— وإذا يشدد على ضرورة التمييز الواضح بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الاجنبي ، ويؤكد على مبدأ تقرير المصير للشعوب المؤكدة في ميثاق الأمم المتحدة ، ووفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول .

— وإذا يستذكر قرارات مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي ومجالسه حول موضوع الإرهاب ، لاسيما تلك التي انعقدت في الرباط ودمشق والقاهرة .

— وإذا يشير أيضا إلى قرار المؤتمر

## القرار: 1 / مج 30 :

اعتبار الرسالة الموجهة من سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية إلى المشاركين في أعمال الدورة وثيقة أساسية من وثائق الدورة .

## القرار: 2 / مج 30 :

## " الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية "

— ان مجلس الاتحاد البرلماني العربي :

— إذ يتتابع بكل القلق التطورات المرتبطة بظاهرة الإرهاب على الصعيدين العربي ، والاسلامي وكذلك على الصعيد العالمي ، وأثارها السلبية على امن واستقرار ورفاهية الشعوب والمجتمعات .

— وإذا يشير ببالغ القلق للتصاعد العالمي لأعمال الإرهاب بجميع أشكالها ، التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تودي بها وتهدد الحريات الأساسية وتنتهك بشدة كرامة الإنسان وحياته .

— وإذا يستشعر المخاطر الكامنة في الاستثناء المحتمل لهذه الظاهرة ما لم تواجه بالفكر الواعي والنهج السليم والإجراءات الفعالة .

— وإذا يتوقف أمام الأفكار الخاطئة التي تستند إليها جماعات الإرهاب في كل مكان ، والتي لا تجد تبريرا في صحيح أي دين سماوي أو نظرية فكرية إنسانية سوية .

— وإذا يؤكد على ضرورة التصدي لاحتلال الأسباب الداخلية التي يمكن أن توفر مناخا صالحا لنمو الأفكار والممارسات الإرهابية .

— وإذا يسجل دون تحفظ اعتراضه على الخلط المعيب في تطبيق المفاهيم على النحو الذي يسمح بتمتع بعض العناصر الإرهابية بحماية عدد من الدول بزعم اتساق ذلك مع

6 - حث المجتمع الدولي على تعزيز ارادته في مكافحة الإرهاب بالعمل على وضع قانون دولي قادر على حماية العالم من الإرهاب ويضع جزاءات ضد أية دولة يثبت تورطها او تصديرها للإرهاب او يثبت ايواؤها ودعمها لعناصره او تمكنهم سرا من تنفيذ أعمالهم الإرهابية داخل اراضى دولة أخرى ، وضرورة تسليم الإرهابيين الذين قد يفرون من بلدتهم الأصلية وينع اعتبرهم لاجئين سياسيين .

7 - دعوة المجتمع الدولي الى عدم التذرع بالإرهاب كشكل من أشكال التعبير السياسي ، وكسبب يمنع ترحيل وتسليم الإرهابيين .

8 - دعوة المسؤولين عن الإعلام في الوطن العربي إلى العمل على وضع استراتيجية عربية اعلامية لمكافحة الإرهاب بما في ذلك تنفيذ مفاهيمه المغلوطة والتصدى الشجاع لآثاره السلبية ، وتعزيز دور الإعلام الأمنى للإسهام فى ربط المواطن العربى بال تعاليم الدينية السمحـة ، وبالقيم الأخلاقية ، والتربيـة والتاكيد على الأصلة العربية .

9 - دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى المبادرة بجهود من أجل التوصل إلى منظومة تربوية ملائمة لمتطلبات التصدى للظاهرة الإرهابية توضع تحت تصرف الدول العربية للاستفادة منها في مناهجها التعليمية على النحو الذى تراه ملائماً .

10- دعوة كافة العلماء والمتقين العرب وبالذات ذوى الثقافة الدينية العميقة منهم إلى التصدى لمفاهيم الإرهاب ونظرياته المغلوطة ، وغرس المفاهيم الفكرية الصحيحة فى أوساط الأجيال الجديدة من الشباب العربى .

11- دعوة المنظمات العربية غير الحكومية إلى تحمل مسؤولياتها في كشف الإرهاب ومواجهته، بما في ذلك وضع خطة تهدف إلى مساعدة ضحايا العمليات الإرهابية .

12- ضرورة التصدى من خلال جهد عربي إسلامى منسق للمفاهيم المغلوطة عن الإسلام

البرلمانى الدولى الخامس والتسعين فى اسطنبول فى أبريل 1996 بشأن محاربة الإرهاب كظاهرة دولية تهدى الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين ، وتعرقل مسيرة التنمية .

— وإذا يؤكد على أن خطورة الأعمال والممارسات الإرهابية تتمثل في توسيع هيكل المجتمعات والمؤسسات وزرع بذور عدم الاستقرار السياسى ، وفي إعاقة قدرة الأنظمة على مواجهة مشكلات التنمية ، وفي تهديد النظام الديمقراطي والحرىات الأساسية للأفراد ، وحقهم في التعبير عن آرائهم ومبادئهم ومعتقداتهم .

— وإذا يعى أن للإرهاب صلة وثيقة بالجرائم ذات الآثار واسعة الانتشار في المجتمع مثل الاتجار غير المشروع في السلاح والمخدرات ، وعمليات غسيل الأموال ، وقد ينبع عنه تشريد للأهالى وهو ما يؤثر أولا وأخيرا على النساء والاطفال .

#### يقرر مائى :

1 - ادانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله ومصادره .

2 - ادانة وفضح ارهاب الدولة الذى تمارسه اسرائيل في جنوب لبنان والجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة .

3 - الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب وحقها في الكفاح الوطني من أجل تحرير أراضيها المحتلة واسترجاع حقوقها الوطنية وتقرير المصير .

4 - ضرورة العمل على استكمال كافة متطلبات التطور الديمقراطي في الوطن العربي بما يغلق الباب أمام انتشار الظاهرة الإرهابية ويساعد على استئصال جذورها .

5 - ضرورة التصدى للإرهاب من خلال استراتيجية شاملة تأخذ في اعتبارها كافة الأبعاد الداخلية والخارجية للظاهرة ، وكذلك التحرك على كافة الأصعدة عربية وإسلاميا ودوليا .

المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب واعتقال ومحاكمة أو تسليم مرتكبي هذه الأفعال .

19- تفعيل آليات ووسائل التعاون العربي - الأوروبي في مكافحة الإرهاب من خلال مؤتمرات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي لاسيما في إطار التأكيد على فصل العلاقة بين الأديان والإرهاب حيث أنها الوازع الأساسي للخير والفضيلة بين البشر .

20- حث البرلمانيين العرب لحكوماتهم على طرح مشروع اتفاقية دولية في الأمم المتحدة يكون جوهرها إقامة نظام أمن دولي مشترك يهدف إلى مكافحة الإرهاب عن طريق الحيلولة دون حصول الإرهابيين على أي مأوى أو مكان لا تطاله الملاحقة أو العقاب في أي منطقة من مناطق العالم ، وأن تتضمن هذه الاتفاقية كذلك الاتفاق على قواعد للسلوك الدولي في مكافحة الإرهاب .

21 — ادراج مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في جدول أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي القادم ، وعلى الشعب الأعضاء إرسال ملاحظاته على الاتفاقية إلى الأمانة العامة للاتحاد في موعد أقصاه نهاية شباط / فبراير / 1998 .

22- التخطيط للقيام بتحرك شامل من قبل الاتحاد على الصعيدين القطري والعربي وكذلك على الصعيد الدولي لدراسة الظاهرة والتوصل إلى أنساب السبيل لمواجهتها ، وتبني التشريعات المطلوبة لذلك على النحو الذي يتاسب والدور البارز الذي يقوم به الاتحاد وشعبه المنشرة في الأقطار العربية ، وتشكيل لجنة لمتابعة هذا التحرك .

القرار : 3 / مج 30 :

ارسال وفد برلماني عربي برئاسة الشعبة المصرية وعضوية ممثلي عن كل من : الأردن وسوريا والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

والتي يستند إليها عدد من الدوائر الخارجية في تبنيه صورة الإسلام ، وضرورة التفكير في هذا السياق في اجتماع مشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني العربي لإرساء أسس مثل هذا التنسيق وفتح قنوات الحوار مع دول العالم كافة لتوضيح وجهة النظر العربية - الإسلامية في هذا الصدد .

13- دعوة الدول التي توفر الحماية للعناصر الإرهابية بدعوى احترام حقوق الإنسان إلى مراجعة مواقفها على ضوء النتائج العملية شديدة السلبية لهذه المواقف ، والتأكيد على أهمية التضامن العربي في التحرك المشترك لحث الدول الأجنبية التي تزوّد عناصر إرهابية على تسليمها والقضاء على مصادر تمويلها في المنطقة العربية وفرض الحصار على حركتها .

14- ضرورة القيام بتحرك شامل من قبل الاتحاد باتجاه برلمانات تلك الدول لشرح وجهة النظر العربية في هذا الصدد ، والعمل على احداث التغيير اللازم في مواقف تلك الدول ، والتوصيل إلى الإجراءات الكفيلة بحماية الدول العربية من عواقب هذه المواقف الخاطئة .

15- دعوة كافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى إيلاء الاهتمام الكافي لمواجهة الظاهرة الإرهابية ، وبصفة خاصة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد دورة طارئة لمناقشة الموضوع واتخاذ التوصيات الملائمة بشأنه .

16- مطالبة جميع الدول التي لم تتصم بعد إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمشكلة الإرهاب الدولي أن تتضمن إليها ، وأن تعدل من تشريعاتها المحلية كى تتواءم مع نصوص تلك الاتفاقيات .

17- المطالبة بإرساء ميثاق شرف دولي كفيل بدعم التعاون في جميع المجالات حتى تقطع ظاهرة الإرهاب .

18- حث جميع الدول على التعاون فيما بينها بصورة أوثيق خاصة عن طريق تبادل

القرار: 30 / مج 4 :

توجيه برقيه شكر وتأييد إلى سيادة الرئيس  
محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر  
ال العربية .

إلى الجزائر يوم الأربعاء الواقع في  
1998/1/21 للتعبير عن مساندتها دولتها وشعبها  
في كفاحه ضد الإرهاب وعدم قبول التدخل في  
شؤونه الداخلية.

□ □ □



## الكلمات التي ألقيت في حفل افتتاح الدورة

ألقيت في حفل افتتاح الدورة الحادية والثلاثين  
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي الكلمات الأربع التالية :

- \* رسالة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية
- \* كلمة معالي د. أحمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ألقاها بالنيابة السيد السفير أحمد عادل
- \* كلمة د. أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب المصري
- \* كلمة د. مصطفى كمال حلمي ، رئيس مجلس الشورى المصري

### بسم الله الرحمن الرحيم

السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود العربية  
الإخوة والأخوات أعضاء الوفود العربية

يسعدني أن أوجه إليكم أطيب تحية بمناسبة انعقاد  
دورتكم الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في  
الأقصر على أرض طيبة الخالدة التي ظلت دوماً مزاراً  
لتاريخ الإنسان ، وفي هذه البقعة من أرض مصر  
نشأت وازدهرت أعظم الحضارات الإنسانية التي كان  
لها إسهامها المتواصل في إثراء الحضارة العالمية في  
دروب تطورها المختلفة .

ولاشك أن حرصكم على حضور هذه الدورة ،  
وتمكين الاتحاد البرلماني العربي من بلوغ أهدافه في  
بحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي  
والدولي ، واتخاذ التوصيات بشأنها ، إنما يعكس  
التزامكم الصادق بتدارس أخطر التحديات التي لا  
تواجه أمة العرب فحسب ، ولكنها تهدد القيم الإنسانية  
ومبادئ القانون في العالم وهو تحدي الإرهاب الذي  
بات لا يستأثر باهتمام وشواغل أممنا العربية فحسب ،  
ولكن شواغل المجتمع الدولي بأسره . فإجتماعكم اليوم  
يعبر عن قناعتكم بالخطر الجسيم للإرهاب الذي  
اضحت ظاهرة كونية تهدد كل دول العالم على السواء  
. فشرور هذا الإنم لـم يعد حكراً على فئة عرقية أو  
دينية أو حضارية بذاتها . أو أن آثاره تطول منطقة  
بعينها ، بل أن الأنشطة الإرهابية تتعدي اليوم حدود  
الدول لتشمل الرعب في المجتمعات الآمنة ، ولتخرق  
القيم الإنسانية ، والقواعد الأخلاقية .

ولا مراء في أن الإسلام بريء من كل ما يعلق من  
افتراض فهو دين الرفق والمحبة واحترام إنسانية  
الآخرين ، وهو دين للحب والتسامح لا للعنف  
والنطرف .

ولاشك أن التضامن العربي الذي يتتيح تضافر  
جهود الدول العربية من أجل مكافحة قوى الظلم  
والنطرف ، ودعاة الخراب يمثل أحد الوسائل الازمة



رسالة السيد الرئيس

محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

قرأها بالنيابة

د. أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصري

وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في تونس في شهر يناير الحالي ، وما تم خوض عنه من نتائج مثمرة وواعية خاصة في إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، يمثل أساساً طيباً حيث أن هذه الاتفاقية ستتيح تشديد الرقابة للحيلولة دون تسلب عناصر الإرهاب عبر الحدود والمنافذ بين دولنا العربية . وأنني على ثقة من أن البرلمانيين العرب حماة الديمقراطية والمعبرون عن إرادة الجماهير سينذلون ما بوسعنهم التشرعي في تعزيز حقوق الإنسان بالطرق القانونية وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الإعلان الذي بشر بقدم عالم يتمتع فيه الإنسان بحرية الكلمة والعقيدة ، ويخلص فيه من الخوف والعزوز ، تلك هي أسمى طموحات الإنسان بصفة عامة .

إننا مطالبون اليوم بأن نتضامن تجاه أهم وأخطر أسباب ظاهرة الإرهاب وهو منع بعض الدول من إيواء الإرهابيين ، أو توفير الملاذ والدعم لهم . ولا بد من التأكيد على دعم تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب على المستويات الثانية والإقليمية والدولية لضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة . ومساندة جهود جميع الأطراف للحيلولة دون استغلال أراضيهم للأغراض الإرهابية وبذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات والتعاون في وقف ضخها . وأعتقد أن هذه هي المسؤلية الأساسية التي يجب أن ينهض بها البرلمانيون العرب لثناء تحديد آراؤهم لمكافحة الإرهاب .

#### الأخوة والأخوات الأعزاء

إن اجتماعكم اليوم يعبر عن تضامن أبناءعروبة ، وتصميم على تأكيد الذاتية العربية ، وتأكيد المكانة الجديرة بأمتنا في هذه الحقبة التاريخية التي يعاد فيها صياغة النظام العالمي على مفاهيم جديدة تتطلب درء السلبيات ، والتعامل مع التحديات بالعزم المشترك .

والله يوفقكم في أداء رسالتكم ، ويرعى مسيركم ويهدي خطاكتم إلى طريق الحق .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

في استرعاء انتباه المجتمع الدولي للوقوف بحزم ضد الإرهاب ، وأن يشكل مكافحته أحد الاهتمامات الأساسية لحكوماته لا سيما في هذا المنعطف التاريخي الهام الذي تتسابق فيه الشعوب لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نهضتها الاقتصادية ، وبلغة أمانيتها المشروعة في الاستقرار والأمن .

وإنني على ثقة ويقين وأنتم تمثلون ببعض شعوب الأمة العربية ، أن مداواتكم ستعزز مصالح أمتنا العربية العليا في مواجهة تحدي الإرهاب الذي يتربص بها .

ولعل التطور الخطير في نتائج الممارسات الإرهابية كشف عن محدودية قدرة الدول في التحرك القانوني لمواجهة الإرهاب لا سيما في إطار دعم بعض الحكومات ، والشبكات الدولية للإرهابيين سواء بالمال أو السلاح أو من خلال توفير المأوى لهم تحت غطاء حق اللجوء السياسي ، مما صعب على الدول ملاحقة هؤلاء الإرهابيين والاقتصاديين منهم قانوناً .

ولقد دعوت في مرحلة مبكرة أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ عام 1986 - وقبل أن تستفحـل نتائج الممارسات الإرهابية وفق ما تعانيه شعوب العالم اليوم - إلى عقد مؤتمر دولي للإرهاب ، وكانت حريصاً في ذلك على تنبيه العالم لخطورة العمليات الإرهابية في تدميرها لبنيان المجتمعات الوطنية ، ومؤسساتها الإرهابية لا سيما في التأثير على الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحكومات العالم من خلال القمع واستخدام السلاح في مواجهة إرادة السواد الأعظم من الشعوب وعن طريق عقبات يضعونها في طريق أمن واستقرار سلطة الدولة ويهددون بها السلم والأمن الدوليين .

#### الأخوة والأخوات الأعزاء :

إن قدرة الأمة العربية في مواجهة تحدي الإرهاب يتوقف على تماسك ببنائها ، وصلابة جيئتها الداخلية وتفعيل إرادة أبنائها المشتركة ، فهذه مقومات القوة الدافعة التي تستمد منها عزيمة تجاوز تحدي الإرهاب . ولعل اجتماع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب

ورئيس الاتحاد البرلماني العربي

السادة رؤساء الفروع

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية يسعدني أن أهنئ الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب لجمهورية مصر العربية بتوليه رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ، وأثق في أن رئاسته للاتحاد ، ستضفي على أعمال الاتحاد البرلماني العربي المزيد من القوة والفاعلية .

وأنتي إذ أعرب عن تقدير جامعة الدول العربية للمبادرة القيمة من جانب الاتحاد البرلماني العربي بعقد جلسته الطارئة هذه في مدينة الأقصر التي وقف أبناؤها في السابع عشر من نوفمبر الماضي في شجاعة وقوة في مواجهة عصابات الإرهاب التي استهدفت الإساءة لمصر وشعبها العظيم ... فإن توقيت واختيار اتحادكم الموقر لموضوع «الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية» ، قد جاء تعبيراً عن تضامن البرلمانيين العرب واستكبارهم للإرهاب والتدين به ، ولا شك أن تكافف الجهود لمناهضة هذه الظاهرة الشاذة والغريبة على قيمنا وتقاليتنا الإسلامية والعربية ، هو أمر مطلوب من أجل التصدي لانعكاسات هذه الظاهرة البغيضة ، وكشف دوافعها العريضة وأغراضها المعادية للحياة الحرة الكريمة .

إن ظاهرة الإرهاب صارت اليوم ظاهرة عالمية ، وها متعددة ومتعددة أشكالها ، فإنها باتت تهدد تقدم وازدهار الدول ، وتعمل على إعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها ، ومن هنا فقد استشعرت دولنا العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن القومي العربي في مجموعه ، فكان قرار مجلس



كلمة الدكتور

**أحمد عصمت عبدالمجيد**

الأمين العام

لجامعة الدول العربية

اللقاها بالنيابة

**السيد السفير أحمد عادل**

حتى الدول التي تأويهم .  
السيد الرئيس

لقد أعلن قادة أممنا الإسلامية والعربية في قراراتهم التي تضمنها بيان قمة طهران في العاشر من شهر ديسمبر الماضي استكارهم للمحاولات التي تلجم إليها بعض الجماعات من استغلال الدين كواجهة وغطاء لما ترتكبه من جرائم بغيضة ، وما تقرفه من أعمال إرهابية ذات غايات دينية ، وأكد إعلان قمة طهران للدول الإسلامية برأة الإسلام من تلك المزاعم المضللة التي تتذرع بها جماعات العنف والإرهاب ، كما طالب الإعلان المجتمع الدولي بمساندة الجهود المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة ، وخاصة رفض منح الإرهابيين ملجاً أو مأوى ، والمساعدة في تقديمهم للعدالة ، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحيلولة دون دعم الشبكات التي تساعد هؤلاء الإرهابيين بأي شكل من الأشكال .

ولقد ساء الأمة العربية والعالم الإسلامي كله أن تواصل جماعات العنف والإرهاب هجماتها البربرية في الجزائر الشقيقة ، وإن تتصاعد هذه الجرائم في مطلع شهر رمضان المبارك ، الأمر الذي كشف للعالم كله الوجه القبيح لهذه الجماعات وكيف أنها بارتكابها لمذابح بشعة يأبها كل ذي عقل ، ويأبف منها كل إنسان ، قد قدمت بنفسها دليلاً دامغاً على نكرانها لمبادئ الدين والأخلاق وردها إلى عصور الهمجية المظلمة ، وفي هذا الإطار فقد أجريت اتصالاً هاتفياً صباح يوم الخميس الثامن من هذا الشهر مع الرئيس الجزائري اليمين زروال أعربت فيه تضامناً التام مع الجزائر الشقيقة ، حكومة وشعباً ، في مواجهة هذه الجرائم الإرهابية الشنعاء ، كما أكدت دعمنا المطلق لكل التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة الجزائرية في تصديها لظاهرة الإرهاب الأسود ، وفي مواجهة الدعوات المغرضة ، التي ترددتها بعض الأطراف الداخلية بغية التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر والمساس

وزراء الداخلية العرب في دورته العادية ، التي انعقدت في الخامس من هذا الشهر في تونس ... وإقراره للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، والتي سيتم التوقيع عليها - بإذن الله - في جلسة مشتركة مع وزراء العدل العرب في الثاني والعشرين من أبريل القادم بمقر جامعة الدول العربية .

وإنني من فوق هذا المنبر ، وحرصاً على الدعم التشريعي ، وانطلاقاً من أهمية وقوف كافة مؤسسات أممنا العربية ... التشريعية منها والتنفيذية ... صفاً واحداً في التصدي لظاهرة الإرهاب ، يسعدني أن يشارك اتحادكم - بصفته مثلاً للبرلمانيين العرب - في الجلسة المشتركة لمجلس وزراء الداخلية العرب المقرر انعقاده في شهر أبريل القادم .

السادة رؤساء الوفود

إننا إذ نؤكد على أهمية البعد الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال اتفاقيات دولية ، ترعاها الأمم المتحدة ، بشرط أن تستوعب هذه الاتفاقيات الخصوصيات العقائدية والثقافية والاجتماعية لكل دولة ... فإننا نتطلع إلى العمل على وضع خطة شاملة متكاملة الجوانب والأبعاد تكائف فيها جميع المؤسسات الدينية والاجتماعية والعلمية والثقافية والإعلامية وقبلاً الجميع ، ويرعاها المجتمع الدولي ويصبح هدفها محاصرة الإرهاب ، وتقويض قوى الشر وشل تحركاتها ، وبلورة جسور التعاون الخلاق والمثمر ، وحتى يتم ذلك فإننا نعود فنؤكد ما سبق أن أعلناه حول دعوة الحكومات المعنية في الغرب بعدم إيواء وتدريب وتمويل الإرهابيين ، والالتزام بتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية لمحاكمتهم وفقاً للقانون ، والعمل على حرمانهم من استغلال ثغرات إدارية ، أو فجوات قانونية للتذرع بحقوق الإنسان سعياً للحصول على ملجاً في الدول الغربية ... أو تأمين التمويل ... أو التدريب ... أو رعاية الأنشطة الإجرامية ... أو الدعائية التي تهدد أمن وسلامة دولهم أو

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أعلنت الجامعة في الأول من هذا الشهر بدء العمل ببرنامجهما ، تنفيذاً لقرار من مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالقاهرة في صيف عام 1996 ، وبعد إعلان قيام هذه المنطقة ، بمشاركة ثمانى عشرة دولة عربية ، مؤشراً على تناهى قردة دولتنا العربية على الدخول في ترتيبات سوق مشتركة تتيح لها مكاناً لأنقاً وسط التكتلات الاقتصادية العملاقة في عالم يتجه بقوة نحو توسيع الإنتاج والخدمات ، وفي هذا العالم يصبح الاستقرار أولى دعامتين استثمار الفرص المتاحة لصالح المواطن والمجتمع ، ومن ثم ضرورة التصدي الحاسم والشامل لأية محاولة مغرضة تستهدف إرهاب المجتمعات العربية وتروعها .

وفي هذا السياق أيضاً ، فإننا نؤكد أهمية إرساء السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط بأكمله ، باعتبار أن إرساء مثل هذا السلام هو السبيل الأكيد لتوفير الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي ، وعلى ذلك ، فإننا نجدد دعوتنا إلى بذل كافة الجهود الدولية للحيلولة دون انهيار عملية السلام ، كما نجدد مطالبتنا للحكومة الإسرائيلية بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار تجنباً لبقاء عملية السلام في وضع الجمود الحالى ، وهو وضع ينذر بالانفجار ومن شأنه تهديد أمن إسرائيل لا تمكينها من تقادى تتنفيذ التزاماتها ، ذلك أن الضمان السليم للأمن الإقليمي يمكن بكل وضوح في إعادة الحقوق ل أصحابها دون الاستيلاء على الأرضي وضمها بالقوة ، ومن ثم ضرورة تقييد إسرائيل بمرجعية عملية السلام ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وانسحابها من الجولان والجنوب اللبناني والبقاع الغربي .

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي سوف تظل مصر ، كما كانت دائماً وأبداً ، واحة للأمن والاستقرار ، حاملة لراية السلام والأمان ، ولسوف تمضي مصر ، أرض

بسيادته الوطنية ، وإنني لعلى ثقة وبقين بقدرة الجزائر التي استكملت بناء مؤسساتها الدستورية على معالجة هذه الأزمة بوعي وإدراك .

#### السيد الرئيس

إن أمتنا العربية ، بما أوتيت من ثقافة إنسانية غنية بقيمها النبيلة ، ثرية بوعيها التاريخي الأصيل ودورها في مسيرة الحضارة الإنسانية ، لقادرة تماماً ، بجهود قادتها وإخلاص ابنائها على تجاوز ما يعترض مسيرة التنمية فيها من ظواهر سلبية .

وإنني أؤكد لحضراتكم أن ظاهرة الإرهاب لن يكتب لها أن تتحقق ما يبغى الإرهابيون ومن يقفون وراءهم بالمساندة أو التمويل أو التحریض ، من إعاقة لمسيرة التنمية والتقدم ، كما إنني على يقين وثقة تامة بأن ما اتخذته الأمة العربية من خطوات على المستويين القطري والقومي ، كفيل بتحسين مسيرة التنمية والتقدم واستئصال جذور الجرائم الإرهابية ، خاصة وأن هذه الظاهرة ، كما أكدت في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من منبر ، دخلة تماماً على ثقافتنا ، خارجة على تقاليدينا ، بعيدة عن قيمنا بل ومناقضة لها .

#### السيد الرئيس

ما زالت تداعيات أزمة الخليج تلقى بظلالها الكثيفة على مسيرة العمل العربي المشترك ، وإننا نبذل الكثير من الجهد من أجل المصلحة القومية العربية ، وإنني إذ أستشعر أهمية استعادة التضامن العربي في ظل الظروف والتطورات الدولية والإقليمية الحالية ، فإنني أجد أن دولنا العربية قد بذلت جهوداً هائلة من أجل تواصل البرامج الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وقد حققت معظم خطط التنمية في منطقتنا العربية معدلات النمو المستهدفة ، إضافة إلى ما تم إنجازه بالفعل من تقدم على صعيد إصلاح الهياكل الاقتصادية وخفض العجز في الميزانات المالية ، الأمر الذي كان من شأنه تيسير الاتفاق على إقامة

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَحْمِيَ مَصْرَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ  
لَتَبْقَى أَرْضُ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ ، كَمَا كَرَمَهَا اللَّهُ  
سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي تَنْزِيلِهِ الْعَزِيزُ « ادْخُلُوا  
مَصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ »  
صَدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ  
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

الكنانة التي حباها الخالق بعنایته ، في مسیرتها  
الواقة من أجل النماء والسلام والتقدم مؤيدةً منا  
جميعاً بتضامننا وتوافقنا في ساحة العمل العربي  
المشترك لإعلاء راية الحق وتحقيق غایات  
التنمية الشاملة في أقطارنا ، وإرساء السلام  
والاستقرار في المنطقة بأسرها .

□ □ □  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .

لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .

لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِيَّةِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِلْجَنَاحِيَّةِ مُؤْمِنٌ بِالْجَنَاحِيَّةِ .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الدكتور الأمين العام لجامعة الدول العربية  
السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود  
البرلمانية العربية  
السادة أعضاء الوفود

أود في مستهل كلمتي أن أرحب بكم جميعاً على أرض مصر العربية التي تتطلع لاجتماعكم اليوم بكل الاعتزاز والثقة ، وتبارك دوماً جهودكم البناءة من أجل مستقبل عربي أفضل ، وأود أيضاً أن أشير إلى المعنى العميق الذي يتضمنه اجتماعكم اليوم على أرض الأقصر ، أرض طيبة الخالدة التي شاهدت بناء الحضارة المصرية القديمة التي كانت عالمة بارزة في تاريخ الحضارة الإنسانية ، وأصبح تراثها الثقافي جزءاً من التراث الثقافي الإنساني الذي يحرص العالم على حمايته والمحافظة عليه .

ونحن إذ نجتمع اليوم ممثلين للشعوب العربية التي تعتز بحضارتها العربية العريقة لترمز إلى تواصل الحضارات الإنسانية على تنويعها واختلافها من أجل خير البشرية جماعة .

كذلك أود بمناسبة أول اجتماع أشرف فيه برئاسته بعد انتخابي رئيساً لمجلسكم الموقر ، ليسعدني أن أستهل نشاطي بهذه الدورة الطارئة ، لكي نبحث موضوعاً هاماً وخطيراً يرتبط بطبيعة التحديات التي تواجه أمتنا العربية في المرحلة الراهنة ، وحجم الآمال المتطلعة لمستقبل عربي أفضل يتعين علينا جميعاً أن نواجهه وأن نشارك في تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق نحو تحقيقه في عالم جديد يموج بتغيرات سريعة ومتلاحقة.

وإنني لعلى ثقة ويقين كاملين بأن تعاوننا وروح الفريق ووضوح الرؤية والإخلاص لمبادئه أمانتا العربية وغايتها وغير ذلك من السمات التي ميزت دائماً عملنا المشترك سوف تكون خير عنوان لنا في



### كلمة الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
ورئيس مجلس الشعب المصري

المزيف ، أو لعلها رحبت به بما يعنينا على تشويه صورة الإسلام وافتعال معركة ضده لا نسعي إليها ، وإن كنا نشعر بكمال المسؤولية في ضرورة التصدي للأفكار الخاطئة المرتبطة بها .

#### **الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود السيدات والسادة**

لم نجتمع اليوم لكي نتبادل الإعلان عن مواقفنا المعروفة إزاء هذه الظاهرة الإجرامية ، ولكننا نجتمع للعمل على وضع استراتيجية شاملة لمواجهة عاقلة وحاسمة تتبنى منها كافة تحركاتنا في هذا الصدد ، فلا يغيب عليكم أن منطقتنا العربية وهي تواجه عدة تحديات على الصعيد الخارجي ، تشغل بتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الديمقراطية لكي تؤدي دورها الإقليمي الفعال وتواصل مسيرتها الحضارية الإنسانية ، فإذا بالإرهاب يطل بوجهه الأسود في محاولة يائسة لتعطيل هذه المسيرة من خلال هز الأمن والاستقرار في ربوعنا .

ولهذا ليس غريباً أن نجتمع اليوم في دورة طارئة في شهر كريم مبارك وفي قلب مدينة أصابتها أيدي الإرهاب الغادر ، لمواجهة هذه الظاهرة حفاظاً على قيمنا الإنسانية الرفيعة ، وانطلاقاً من مبادئ حضارتنا العربية الإسلامية وقيمها الأخلاقية الغالية ، وعلينا في إطار هذه المواجهة أن نكتشف خلطاً معيناً بين قضية حقوق الإنسان وبين حماية العناصر الإرهابية وأيوانها ، بين منطق النطر والعنف ومنطق التحاور وإبداء الرأي ، بين قضية سيادة القانون وقضية سيادة شريعة الغاب .

وعلينا أن نوضح أن الأمن والاستقرار في منطقتنا ليس قضية محلية أو داخلية ، بل هي قضية ذات أبعاد عالمية ، بحكم أن الإرهاب جريمة عابرة للざارات ليس لها وطن وتمتد آثارها ونتائجها إلى خارج حدود مكانها . وفي ضوء هذه الأبعاد العالمية لم يعد خطراً الإرهاب مقتضاً على الأمن الداخلي بل أصبح مهدداً للأمن العالمي .

التصدي للمهام التي حملتنا أمانتها العربية بها ، ووتقى بقدرنا على تحقيقها . ولا شك أن الرسالة الإضافية التي وجهها إلينا السيد الرئيس محمد حسني مبارك سوف تكون نيراً لعملنا بكل ما احتواه من أفكار وحقائق وتنبه إلى أبعد ظاهرة الإرهاب ومخاطرها .

#### **الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود**

#### **السيدات والسادة**

لقد رسم اتحادنا بأدائه الرفيع دوره ومكانته في ساحة العمل العربي من أجل تشكيل حاضرنا ومستقبلنا على النحو الذي يصون الكرامة العربية ويحقق أهدافنا المشروعة ، وليس أقل على هذا من الوبيرة التي تحرك بها في الأسابيع الأخيرة ، والتي تشير إلى رؤية شاملة للمخاطر التي تحيط بآمننا ، ونهج مكتمل للتصدي لهذه المخاطر ، ففي الشهر الماضي كانت وقوتنا الموضوعية والواسعة ضد الحظر الجائر على ليبيا في محاولة مشروعة ومخلصة لإرساء أسس للشرعية الدولية ، نفي بموجتها بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ، ونتمسك في ذات الوقت بحقوقنا المشروعة ، واليوم نقف سوياً وقفة شجاعة ومسؤولية لمواجهة مخاطر محددة تؤثر على حاضرنا ومستقبلنا ، وهي تلك المخاطر النابعة من ظاهرة الإرهاب التي لا يخفى على أحد آثارها الدمرة لحق الإنسان في الحياة والتنمية وحرية الرأي وكذلك على جهود الإنسان في تحقيق التنمية والتمنع بحياة ديمقراطية سليمة وانتهائياً لمبادئ سيادة القانون . ويزيد من خطورة هذه الظاهرة أنها وإن باتت عالمية من حيث انتشارها إلا أن أعداء الحياة من أنصارها يحاولون في عالمنا العربي والإسلامي أن يربطوا بينها وبين الدين الإسلامي الحنيف من أجل التستر الذي خلف رايته التي ما عرفت دوماً سوى السماحة والتسامح ، وإذا كان وعي الشعوب في أمانتنا العربية والإسلامية قد استطاع بسهولة أن يكتشف هذا الزيف الساذج - فإن دوائر خارجية معينة قد خدعت بهذا الطرح

مطالب بأن يوجه نداء إلى كافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بأن تضع مواجهة هذه الظاهرة في صدارة اهتماماتها انطلاقاً من ضرورة التصدي الشامل لكافة الأبعاد المرتبطة بها ، وتضافر كافة الجهود التي تكفل نجاح مواجهتها .

### **الأخوة رؤساء الوفود السيدات والسادة**

إذا كنت قد أوضحت حتى الآن روبيتي للخطر وأبعاده والقضايا المرتبطة به ، فإنني أثق على الرغم من الصوت العالي الذي أحدثه هذه الظاهرة في بعض الأحيان وقدرتها الخائرة على المساس من حين لآخر بالمعانوي الإنسانية النبيلة التي نعتر بها - أثق في أنها ظاهرة بلا مستقبل ، لأنها تقترن إلى أي سند شعبي ومجتمعى حقيقي ، وكل ما لا يستمد جذوره من الشعوب آيل للزوال والاندثار ، فلم تعد الإدانة والتذيد كافيان ، ولم يعد يكفي أن نثور غضباً ، بل يجب أن نهب للعمل الفعال . هذا نهجنا في مواجهة الظاهرة : لا تهويين ولا تهوي ، وبهذا النهج السليم أثق أننا قادرون سوياً إن شاء الله سواء في هذه الدورة أو من خلال عملنا الدؤوب المرتبط بشعوبنا وبالقوى الفاعلة في أمتنا العربية والممتد بفاعلية إلى الساحة الدولية على أن نضع هذه الظاهرة في حجمها الطبيعي ، وأن نعزلها عن عوامل استمرارها فعلينا جميعاً أن نشعر بالمسؤولية ، وعلينا جميعاً أن نعد العزم على إزالة العنف والتصدي لأسباب التطرف الأعمى .

وإذا كانت شعوبنا العربية قد خاضت بكل بشارة وقوة معارك تحرير الأرض من براثن الاحتلال والاستعمار ، فما أحوجها اليوم إلى أن تخوض بنفس البشارة والقوة معارك تحرير النفس من أخطار التطرف والتعصب والإرهاب . فحماية الشعوب من هذه الأخطار هي إحدى مهامنا الكبرى إذا ما أردنا أن نخلق إطاراً متيناً لحياة ديمقراطية حقيقة وتنمية متواصلة ينعم بها الجميع .

ويأتي اجتماعنا اليوم في إطار التضامن العربي ، بما يفرضه من وجوب اتباع نهج مشترك في مواجهة الظواهر التي تهدد الأمن والاستقرار في ربوعنا ، فلن تكون جهودنا في التنمية وتعزيز التطوير الديمقراطي ورسم الخطط السلمية لاستئصال الإرهاب بالنجاح إذا توفر لها إطار من التضامن العربي الفعال الذي يجب أن نبذل كل طاقاتنا من أجل تعزيزه ، وتوفير متطلبات استكماله وترسيمه . وفي هذا الصدد يتحمل اتحادنا مسؤولية خاصة باعتباره تجسيداً للقوى السياسية الفاعلة في وطني العربي ، فهو الأقدر على تشخيص المشاكل والتوصل إلى الحلول ، بل هو الأقدر كذلك من خلال شعبه البرلمانية المنتشرة في أقطارنا العربية على أن يتخذ من المبادرات ما يكفل الإطار التشريعي السليم لكل الخطوات المطلوبة للقضاء على الإرهاب ، وهذا فضلاً مما يستطيع اتحادنا أن يقوم به من تحرك مؤثر على الصعيد البرلماني الدولي لمحاصرة الظاهرة واجتثاث جذورها .

### **الأخوة رؤساء الوفود السيدات والسادة**

اسمحوا لي أن أشير إلى عدد من التطورات الإيجابية التي تمت مؤخراً ، والتي تتصل بموضوع اجتماعنا اليوم ، إذ يأتي هذا الاجتماع بعد أيام قلائل من إجماع وزراء الداخلية العرب على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب ، وهي خطوة بالغة الأهمية تظهر تصميم الدول العربية جماعاً على مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله . وقبل ذلك بفترة وجيزة كان موقف القمة الإسلامية في طهران ، والقمة الخليجية في الكويت اللتين أدانتا بغير لبس هذه الظاهرة الإجرامية ، واتخذتا من المواقف السلمية ما يكفي إن وضع موضع التنفيذ لمحاصرتها . ويعني هذا أن ثمة إحساساً عربياً وإسلامياً عاماً بفادحة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة وضرورة التصدي لها بكل السبل الممكنة .

وفي هذا السياق فإن اتحادكم البرلماني

الشجاعة والجسم والمسؤولية ، وأثق في قدرتنا على أن نلبي تطلعات أممنا إلى مستقبل يحوطه الاستقرار والأمن والرفاهية .

وفهم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لله رب العالمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وهكذا نمضي في خطواتنا الواقة نحو بناء مستقبلنا العربي المزدهر والأمن الذي نحكم به شعوبنا ، والذي التزمنا أمام أممنا بأن نبذل كل الجهد المخلص من أجل تحقيقه .

أتمنى لكم جميعاً التوفيق في الوفاء بالمهام التي آتينا على أنفسنا أن نتصدى لها بكل

ال усилиاء والتفاني

لله رب العالمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق  
وخاتم الرسل والأتباء وعلى الله وصحبه أجمعين .  
 سيادة الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس  
 الاتحاد البرلماني العربي  
 السادة رؤساء البرلمانات وأعضاء البرلمانات  
 العربية

أيها الجمع الفاضل الكريم

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته :: :

أرجو أن تأذنوا لي بأن أقدم بفائق الاحترام  
 وأربح بكم على أرض بلدكم الثاني مصر ، أربح  
 بكم في هذا الشهر المبارك شهر رمضان المعظم ،  
 أربح بكم ونحن ننظر جميعاً لقضية تهمنا قضية  
 موضوع الإرهاب وأثره على الديمقراطية وعلى  
 حركة التقدم بشكل عام .

الأخوة الكرام الأفاضل الأجلاء

ونحن نلتقي في هذا الشهر الفاضل ودائماً وأبداً  
 نلتقي كأخوة في الله عز وجل ، فنحن جميعاً نؤمن  
 بالله ولملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، نلتقي  
 كأخوة في العروبة التي نشرف بالانتساب لأمتنا العربية  
 الخالدة . نلتقي ونحن نسترجع التاريخ لنرى أن التعاون  
 كان قائماً حينما نواجه العديد من الصعاب والمواقف  
 التي تتطلب التعاون ونذكر أن أمتنا العربية وأن شعوبنا  
 مرت على مدى تاريخها بظروف صعبة من بينها ما  
 تعرضت له من استعمار أجنبي بغرض وما لاقته أمتنا  
 العربية أيام الاستعمار وإنما ناضلت وناضلنا جميعاً  
 وفي تعاون دائم ومثمر ، وقدمنا مئات الآلاف من  
 الشهداء على أرض أمتنا العربية حتى تحقق لنا بفضل  
 الله وصلابة هذا الشعب وقيمته تحقق لنا الاستقلال التام  
 ويبقى ولا ننساه أبداً جزءاً علينا جميعاً من أمتنا  
 العربية فلسطين وبإذن الله التضامن قائم ومستمر حتى  
 يتم التحرير لكل شبر من أرض فلسطين وحتى يتحقق



### كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمي

رئيس مجلس الشورى المصري

نحن في مصر وفي مجلس الشورى تعرضاً لهذا الموضوع في بحوث عميقة ودائمة استمرت على مدى أكثر من عشرين جلسة . وقد عرضت هذه القضية من الناحية الفقافية ، من الناحية الإعلامية ، من الناحية الدينية ، من الناحية التشريعية ، من ناحية الأمن . كل هذه الأمور تتبدل الرأي فيها ثم تأتي الخطوة الرئيسية ، ومماذا عن موقف المجتمع الدولي هل نكتفي بقرارات تصدر ندين هنا وندين هناك ؟ وماذا عن آليات مواجهة ذلك الخطر الداهم وخاصة تلك العناصر الإرهابية التي تذهب إلى عدد من الدول لتخفي فيها ، وماتلاقاه بعض تلك العناصر وأقول من بعض الدول من إيواء بل ومساندة ؟ ومن هنا فإن لنا في هذا الجمع الكريم أن نصل إلى رؤية مشتركة وإلى توصيات تواجه مثل هذا .

أيها الجمع الفاضل الكريم ، أسأل الله العلي القدير أن يبارك في أشخاصكم جميعاً وأن يفتح عليكم دائماً وأبداً بالخير واليمن والبركة وأن يبارك في أمتنا العربية الخالدة ، وأن يؤولها كل أسباب التقدم والرقة .

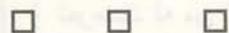
مرة أخرى أرجو بسيادتكم ولكم الشكر لكم التقدير .

والله المستعان وعليه قصد السبيل  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته : :

شعب فلسطين الشقيق حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس .

وتلك حقائق تذكرنا وفي كل موقع وفي كل موقعة حق معاشرنا ضد الاستعمار ، ولا أريد أن أحدها كلها كان التعاون قائماً ودائماً بينما واليوم هناك ظاهرة لا أقول أنها تخص أمتنا العربية دائماً هي ظاهرة دولية .

وإذا تكلمنا عن الإرهاب فالإرهاب لا وطن له ولا دين لا وطن له ولا دين ومن الخطأ الكبير أن ينسب الإرهاب إلى الإسلام ما حاشا الله - الإسلام دين سلام وتقديم وأمان وما كان الإسلام أبداً ديناً لترويع الناس ، ومن هنا فإن من الواجب وأنا أبدأ أن نؤكد على هذه الحقيقة وكما تفضل الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور وذكر فإن هذا الإرهاب يتواجد في كل دول العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً لا وطن ولا دين ومن ثم فإن المجتمع الدولي كله يدينه ، وهكذا نرى الأمم المتحدة تعلن عن إدانتها للإرهاب . البرلمان الأوروبي يعلن عن إدانته للإرهاب ، مؤتمر الدول الإسلامية كما أشار سيادة الزميل في طهران يعلن عن إدانته للإرهاب ، جامعة الدول العربية تعلن إدانتها للإرهاب ، برلماناتنا كل على حدة أعلن إدانتها للإرهاب ، ومن ثم يأتي هذا الاجتماع لتأكيد ذلك وبلورة الأساليب التي يمكن أن نأخذ بها فيما بيننا ، يضع كل منا خبرته ودوره الذي قام به . على سبيل المثال





## كلمات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال الاتحاد البرلماني العربي

استمع المشاركون في أعمال المؤتمر إلى كلمات كل من السادة :

- حبيب العبيدي  
(عضو المجلس الوطني العراقي)
- سليم الزعنون  
(رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)
- أحمد محمد عبيدان فخرو  
(رئيس مجلس الأمة الكويتي)
- الياس نجيب الفرزلي  
(نائب رئيس مجلس النواب اللبناني)
- الزناتي محمد الزناتي  
(أمين مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية)
- كمال الشاذلي  
(رئيس وفد مجلس الشعب المصري)
- سعد هايل السرور  
(رئيس مجلس النواب الأردني)
- راشد عبد الكافش  
(عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة)
- ابراهيم محمد حسن حميدان  
(رئيس مجلس الشورى في البحرين)
- عبد المجيد الشريف  
(نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري)
- عبد العزيز عبد الله شدو  
(نائب رئيس مجلس الوطني السوداني)
- عبد القادر قدورة  
(رئيس مجلس الشعب السوري)

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

السادة / د. أحمد فتحي سرور

السادة رؤساء المجالس

السادة رؤساء الوفود

والسيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسم مجلس الأمة الأردني ، مجلس الأعيان  
ومجلس النواب ، ونيابة عن زملائي أعضاء الوفد  
يطيب لي أن أقدم لكم بأجمل التحيات والأمنيات  
الصادقة المنبرقة من وسائل المحبة والتقدير لكم جميعاً  
ولما يربطنا من مشاعر الأخوة ومن سعي حيث نحو  
الأهداف المشتركة ضارعين إلى المولى عز وجل أن  
يكفل برعايته وعنايته جهودكم الخيرة المباركة في  
ملقانا هذا وفي كافة ملقياتنا بإذنه تعالى .

السيد الرئيس

يسري بدأية أن أهنئ الأخ الدكتور أحمد فتحي  
سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري في توليه  
رئاسة الاتحاد البرلماني العربي مع بداية هذا العام ،  
وأيضاً أهنته في أول مناسبة تلقى بعد انتهاء فترة  
رئاسته للاتحاد البرلماني الدولي على ناجمه الكبير  
وتوفيقه في قيادة الاتحاد البرلماني الدولي أثناء فترة  
ترئسه متمنياً لكم معلى الأخ الرئيس كل التوفيق  
والنجاح في حمل هذه المسؤولية البرلمانية العربية  
الجليلة .

السيد الرئيس

إن لقاعنا هذا في الدورة الثلاثين الطارئة لمجلس  
الاتحاد البرلماني العربي في مدينة الأقصر بالذات  
يؤكد حرصنا الأكيد على بذل كل الجهود الحثيثة من  
أجل صنع مستقبل آمن لجميع دولنا وشعوبنا ، ويؤكد  
وقوفنا الصادق مع أشقائنا في جمهورية مصر العربية  
بووجه ما تعرضت له هذه المدينة العريقة الجميلة مما  
أفقدها استقرارها لفترة من الوقت كانت عراقة شعبها



**كلمة سعادة المهندس**

**سعد هايل سرور**

**رئيس مجلس النواب الأردني**

ولذلك يجب أن تتضادر جميع الجهود لاجتثاث هذه الظاهرة وعلى المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية عالمية شاملة تهم بمعالجة كافة أنواع الإرهاب ومصادره .

ولعل من المهم جداً أن نستذكر هنا الجهد العربي الموحد الذي انبثق عن اجتماع وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم الأخير الذي انعقد في تونس الشقيقة وما انفقوا عليه من آلية لمكافحة الإرهاب نحن بحاجة إلى دعمها وتشجيعها وتنبئها وبناء المزيد عليها .

من هنا فإن دوراً شرعياً رئيسياً ينتظر مجالسنا النيابية والتشريعية بوضع التشريعات الالزمة بتطبيق أية آلية تساعد على مكافحة الإرهاب والانطلاق بها لتكون شرعة دولية عالمية تلتزم بها جميع الدول دون إيواء الإرهابيين أو دعمهم ومساندتهم بأي حجة كانت والالتزام بتقديمهم للعدالة أينما وجدوا .

#### سيدي الرئيس

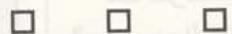
سنكون معكم ومع زملائنا ومع شعوبنا ، في كل جهد خير مبارك يحفظ علينا مستقبلاً واستقرارنا ويعطينا الفرصة الأمثل لدفع مسيرتنا في التنمية والديمقراطية إلى الأمام .

وشعب مصر ممثلة بكل مؤسساته قادرة على تجاوزها واجتثاث أسبابها ، لكنها بقيت شاهداً على ضرورة أن نقوم بواجبنا تجاه المساعدة في مكافحة هذه الجريمة ، وأقصد الإرهاب بكل أشكاله ومصادره الموجه ضد الأمة وشعوبها ....

ومن هنا لا أخلانا بحاجة إلى كثير من الحديث لنتفق حول المبدأ وهو موقفنا الحاسم الجازم لمحاربة كافة مصادر الإرهاب وإدانته وتجميف منابعه والتصدي بكل قوة لأية جهة يمكن أن تسانده أو تشجعه أفراداً كانوا أم جماعات أم دول ، إنما أخلاقياً الأهم هو الحديث حول ما يمكن أن نفعله لتحقيق ذلك المبدأ .

وإن كان الإرهاب عائقاً رئيساً على طريق التنمية والديمقراطية ، فإن التنمية والديمقراطية أيضاً من الأسباب الرئيسية للتضييق على أية مصادر للإرهاب الداخلي وتغيير المناخ المناسب لنموه أو استفحاله .

وإن كان بعض الإرهاب داخلي المصدر والأدوات فإن كثيراً منه خارجي المصدر بأدوات خارجيه أو داخليه وأخطر منه الإرهاب الذي تمارسه وتبنته بعض الدول . ولعل الشعب العربي الفلسطيني هو من أكثر الشعوب معاناة من الإرهاب ....



لأنكم تذكرة للسلطة التي هي لشعبنا شفاعة في كل مكان  
لأنكم تذكرة لآمالنا التي هي لشعبنا شفاعة في كل مكان  
لأنكم تذكرة لآمالنا التي هي لشعبنا شفاعة في كل مكان  
لأنكم تذكرة لآمالنا التي هي لشعبنا شفاعة في كل مكان .

#### نجلينا العزيز

شأتم به رسالتكم وحياتكم كلها معاً على رأسنا يا سادة نعم ونعمتما لعلمكم بالطبع بخطابكم وخطبكم وخطبكم شئونكم في كل مكان ، وحياتكم معاً على رأسنا لاكتشافكم كلها في كل مكان ، وحياتكم معاً على رأسنا كلها في كل مكان ، وحياتكم معاً على رأسنا كلها في كل مكان ، وحياتكم معاً على رأسنا كلها في كل مكان .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

#### سعادة الرئيس

**الأخوة الزملاء رؤساء وأعضاء الوفود العربية :**  
اسمحوا لي أن أقدم إلى سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور « رئيس مجلس الشعب ورئيس الشعبة البرلمانية المصرية » وإلى زملائه أعضاء الشعبة خالص الشكر والامتنان على استضافتهم لهذه الدورة الطارئة على أرض الكناة الغالية ، وعلى الحفاوة وكرم الضيافة التي لمسناها منذ وصولنا ، كما عبر عن خالص التقدير لكل الجهد التي بذلتها الشعبة المصرية من أجل الإعداد لهذه الدورة والذي سوف يسهم في تهيئة الجو المناسب لنجاح أعمالنا بذن الله .

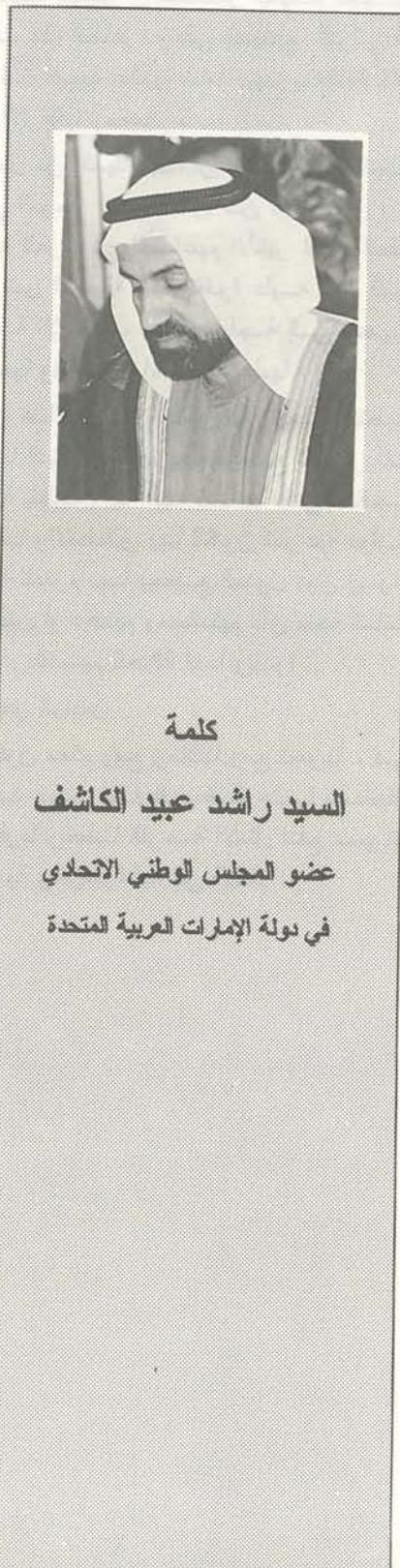
#### سعادة الرئيس

إن مفهوم الاستقرار والتنمية في منطقتنا العربية هو وحدة لا تتجزأ ذلك أن تنمية مجتمعاتنا العربية واستغلال مواردها الطبيعية والنهوض بها أصبح أمراً يمثل ضرورة خاصة مع مطلع القرن المقبل حيث تتسابق جميع دول العالم في النهوض بشعوبها للحاق بركب الحضارة والتنمية في ظل المتغيرات الدولية كظاهرة العولمة التي لا مجال فيها للتکاسل أو التهاون .

لقد تعرضت منطقتنا العربية لسلسلة طويلة من الحروب والإعتداءات استنزفت طاقاتها ومواردها وكانت حانياً كبيراً دون النهوض بشعوبها في ركب التنمية ، والآن وشعوب أمتنا تتطلع إلى تنمية مواردها الطبيعية والبشرية ، ظهرت في مجتمعاتنا العربية هذه الظاهرة الغربية المسمة بالإرهاب .

#### سعادة الرئيس

إن رسالة الإسلام الخالدة تقوم على مركبات المحبة والتسامح والتشاور وإيادء كلمة الحق دون عنف أو إكراه امثلاً لقوله تعالى : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ، ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة مخاطر هذا الإرهاب الأعمى الذي يهدد الأمن والاستقرار والتنمية



#### كلمة

#### السيد راشد عبد الكاف

عضو المجلس الوطني الاتحادي  
في دولة الإمارات العربية المتحدة

1997 حيث قال :

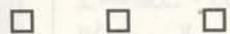
« إن كثيراً من الظواهر والأعراض السلبية التي تفاقم تستحق منا جميعاً ومن المجتمع الدولي الوقوف طويلاً أمامها وعلاج جذورها ومسبباتها كظاهرة العنف الأعمى والإرهاب . إن أخطر ما في هذا الإرهاب هو تستره بالدين والدين منه براء ، ومن يمارس هذا الإرهاب هم قتلة وأنفسهم في حق دينهم وأوطانهم وشعوبهم .

#### سيادة الرئيس

إننا كبرلمانيين ينبغي أن نكون في طليعة الدعاة والعاملين من أجل بناء نظام دولي لمكافحة الإرهاب وعناصره على مستوى العالم توفر فيه القدرة والتضامن على مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله وانعاش حركة التنمية وتوفير الرفاهية لجميع الشعوب لكي تنعم بالحرية والديمقراطية في ظل أمن وسلم .

وشكرأً سيادة الرئيس

في منطقتنا العربية . لذلك فبأني من فوق هذا المنبر ، أعبر عن رأي الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي تحمل لمصر كل محبة وتقدير ، في إدانة الاعتداء الأليم الذي وقع في مدينة الأقصر وراح ضحيته عدد كبير من السائحين الأبرياء الآمنين ، وتأكد رفضها لمحاولات هذه الفئة الباغية الماجورة البعيدة كل البعد عن كافة الأديان والتعاليم السماوية تلك التي لا تجيد إلا سفك الدماء وترويع الآمنين وإزهاق أرواح الأبرياء الذين لم يفعلوا شيئاً ولم يقترفوا ذنباً سوى الحضور إلى مصر بلد الأمان للاستمتاع بحضارتها وبآثارها الخالدة وبمناخها المعتمد ، ونحن في دولة الإمارات نقف حكومة وشعباً مع مصر الشقيقة الكبرى ، ويحضرني هنا ما قاله حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان « رئيس دولة الإمارات » في خطاب افتتاح سموه لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الحادي عشر للمجلس الوطني الاتحادي يوم 14 ديسمبر سنة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس  
السادة رؤساء وأعضاء الوفود  
السادة الحضور  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه ليسعني أن أقدم إلى الأخ الرئيس الدكتور  
أحمد فتحي سرور بخالص التهنئة على انتخابه رئيساً  
للاتحاد البرلماني العربي متمنياً له دوام التوفيق  
والنجاح .

كما إنه لمن دواعي الاعتزاز والفخر ، أن نعهد  
دورتنا هذه في مدينة الأقصر ، مدينة طيبة ، مهد  
الحضارة الإنسانية ، التي تضم في أرضها الطيبة ثلث  
آثار العالم ، ويعيش على ثراها شعب أصيل طيب  
الأعراق .

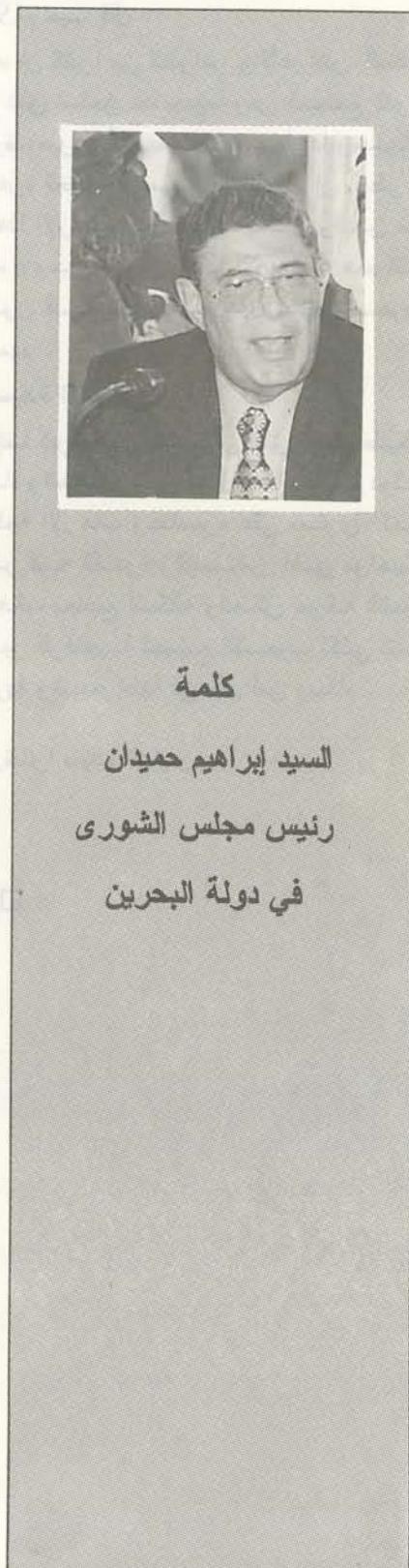
السيد الرئيس

لقد عايشنا بكل الألم الأحداث الدامية التي وقعت  
على هذه الأرض ، تلك الجريمة الإرهابية التي ارتكبها  
إرهابيون ، وراح ضحيتها العشرات من السياح  
الأجانب والمصريين الأبرياء .

إن ظاهرة الإرهاب ، لا تختص بها دولة معينة أو  
مجتمع محدد ، بل أصبحت ظاهرة عالمية ، فلا دين  
ولا وطن للإرهاب .

ففقد اتخذت ظاهرة الإرهاب في الآونة الأخيرة  
طابعاً عاماً على المستويين الإقليمي وال العالمي ، فأحداثه  
تجري في كل مناطق العالم تقريباً وأهداف مختلفة ،  
مما يشير إلى وجود مناخ دولي عام يفرز أشكالاً  
مختلفة من النشاطات الإرهابية .

ولعل استهداف مصر بالعمليات الإرهابية هو لما  
حققته من نجاح في تجاوز الأزمة الاقتصادية ،  
ودخولها إلى بدايات عملية التطوير السياسي الواسع  
وقيامها بارسأ أسس دور قومي في المنطقة ، فضلاً  
عن سيرها بخطى واسعة وثابتة في إرساء  
الديمقراطية ، مما دفع بعض القوى المناوئة إلى محاولة



ومتابعة الدول العربية للخطط الأمنية وإستراتيجيات العمل الأمني المشترك من أجل مواجهة أية ظاهرة تستهدف النيل من أمن واستقرار الدول العربية أو التأثير سلباً على مسیرتها التنموية ، أصبح أمراً في غاية الأهمية .

من هذا المنطلق تكون مواجهة المجتمع الدولي لهذه الظاهرة بمزيد من التنسيق لمحاربة أعمال العنف والإرهاب ، وضمان مثول مرتكبي هذه العناصر الإجرامية للعدالة ، والعمل جماعياً من أجل عدم استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي أي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو تسهيل استخدامها لوسائل الإعلام للتحريض والدعوة لأعمالها التي لا تقرها الإنسانية ، وخاصة قتل السياح الأبراء ، وكذلك رفض اعتبار حقوق الإنسان حجة للإضرار بمصالح الدول أو التدخل في الشأن الداخلي للدول .

#### السيد الرئيس

في ختام كلمتي أسأل الله لمصر الشقيقة دوام التقدم والخير سائلاً المولى عز وجل أن يحفظها حكومة وشعباً من كل سوء وأن يحفظ منها واستقرارها ، وأن تظل دائماً أرضاً للخير والسلام ، والأمن والرخاء ، في ظل القيادة الحكيمية لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك القادر على مواجهة كل قوى العبث والتغريب والإرهاب .

شكراً لكم على حسن استماعكم  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إجهاض ما حققه ، بدعمها أعمال الإرهاب وذلك بتبني عناصره تربياً وتمويلًا وتسلیحاً وإيواء ، وهي تهدف من ذلك إلى إضعاف الموقف الاقتصادي المصري مما يؤدي بها إلى الخضوع لنظم الهيمنة السياسية لبعض الدول الأجنبية ، وتحجيم دورها في مواجهة بعض القوى الإقليمية .

إننا إذ نبارك الخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة المصرية تجاه محاصرة الإرهاب بمزيد من التنمية وتمسكاً بالديمقراطية ، فإننا ندعو المجتمع العربي إلى مساندة هذه الجهود المخلصة ودعمها لتظل مصر واحة الأمن وhaven الأمة العربية .

#### السيد الرئيس

لقد شهدت الشهور الماضية اتساع الإدانة الدولية للإرهاب ، وامتدادها لتصبح أشبه بصحوة عالمية ، فأصبحت اللهجة أكثر قوة في إدانة الإرهاب ، كما أصبحت الإدانة جماعية دون خلاف أو تحفظ ، وهو ما يعكس الشعور بأن الإرهاب بات ظاهرة عالمية ، وأن جميع الحكومات والدول أدركت أن الإرهاب يهدد الجميع بلا استثناء .

#### السيد الرئيس

إن إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من قبل وزراء الداخلية العرب أخيراً وما تضمنته من قواعد وإجراءات تنظيمية ، تعتبر أساساً إيجابياً لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي باتت تشكل خطراً متزايداً على صعيد المنطقة العربية والعديد من دول العالم وعلىه فإن دعم



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

سيادة الرئيس المحترم الدكتور أحمد فتحي سرور ،  
 سيادة الدكتور مصطفى كمال حلمي ،  
 السادة رؤساء المجالس البرلمانية الأفاضل ،  
 والزملاء المحترمين ،  
 اسمحوا لي أولاً أن أقدم تهنئتي وتهنئة مجلس  
 النواب التونسي إلى الرئيس أحمد فتحي سرور بتوليه  
 رئاسة اتحادنا البرلماني ، وأن أعرب عن تيمتنا خيراً  
 بتوليه هذه المسئولية ، ويقيننا بأنه سيكون أحكم وخير  
 خلف لسلف ، نكن له طيب المشاعر ونذكر له ممتين ،  
 ما قدمه من جزيل الأعمال للحفاظ على هذه المؤسسة  
 وتأهيلها لمواصلة دورها في تفعيل العمل البرلماني  
 العربي وتمكينه من صون رسالته .

تحية إلى الشعب المصري الحبيب على حفاوة  
 قبوله وطيب ترحابه ، وشكري لمجلس الشعب  
 المصري لمبادرته الرشيدة الصائبة بدعوتنا لهذه الدورة  
 الطارئة التي حتمتها الظروف التي يمر بها العالم  
 العربي اليوم تفاعلاً مع ما تعشه المسيرة الإنسانية في  
 كافة أنحاء العالم .

إن الموضوع - يا سيادة الرئيس - الذي ندعى إلى  
 دراسته في هذه الدورة ، بلغ من الخطورة ما جعله قي  
 مقدمة المشاغل التي تحرير أمتنا العربية ، كأسرة  
 حضارية قومية على حدة ، وكونصر ضمن المجموعة  
 البشرية عامة ، ذلك أن العنف والإرهاب أصبحا سمة  
 عصرنا الحاضر ، ولم تنج منها أية قارة في العالم ،  
 بل أصبحا من جراء العولمة وتفتح الأجواء الإعلامية  
 وباء يتسرّب من قارة إلى أخرى ، ومن بلد إلى آخر .  
 وإن أمكن للبلدان القوية أو الكبرى حصار آثار هذه  
 الظاهرة والتحكم فيها نسباً ، فإن البلاد الصغيرة والأقل  
 إمكانيات قد لا تتوفر لها دوماً الأسباب الكافية لوقاية  
 نفسها من مضاعفات هذه الظاهرة والتغلب عليها ، وقد  
 انتشر الوعي بذلك ، وببدأ البعض يساوره الوجل من  
 العاقبة بالنسبة لحركته التنموية ولسلامة مقوماته الذاتية ،



**كلمة**

**السيد الطيب السحباني**

رئيس مجلس النواب التونسي

يستتب بقدر ما تجح الأطراف الأمنية منها والقضائية والتربوية والإعلامية والاجتماعية والشرعية كما أشرتم إليه في كلمتكم الطيبة ، كما تجح هذه الهياكل في المهام المنوطة بعهدها إلى جانب الهياكل المعنية بالعمل التنموي الذي يضمن ظروف العيش الكريم للفرد ويقيه الحاجة والتمرد والشك في المجتمع الذي ينتمي إليه ، واجتناث نوازع التطرف والإرهاب إنما يأتي بدفع مسيرة التنمية الشاملة ، واحترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم التضامن والتآزر ونشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال ، وبنشأة الأجيال على أجل الفضائل وعلى التوقي من مختلف العاهات والآفات الاجتماعية ، كذلك فالأمن إنما يكون شاملاً أو لا يكون لأنه خدمة لمصلحة الجميع ، وبالتالي فهو مسؤولية الجميع لأن الترابط بين أمن كل دولة عربية وأمن بقية شعوبها إنما هو ترابط عضوي ، مما يفرض علينا التنسيق بين مجاهداتنا والتكامل في تحليل مختلف أبعاد هذه الظاهرة وتجنب تناولها من زاوية مفردة ضيقة ، ذلك في رأيي - يا سيادة الرئيس - هو الأسلوب الكفيل بأن يقودنا إلى إيجاد الحلول الجذرية لهذه المعضلة .

سيادة الرئيس ، هذه آراء ، سمحت لنفسى باقتباسها من نموذج تلقي حوله بلادنا مع الكثير من البلدان الشقيقة ووجه رئيس الدولة التونسية بشأنها ، بياناً إلى مؤتمر وزراء الداخلية العرب ، المنعقد هذا الشهر بتونس ، وأمل أن يكون فيها ما يعيننا على وضع تصور فاعل لمواجهة مخاطر الإرهاب على الوجه الذي يضمن لبلادنا وشعوبنا أنما دائماً ونهضة مضطربة والإيمان يعمّنا بأننا قادرون على ذلك وبالغوه .

والله أسأل أن يوفقنا ، وأن يأخذ بيدنا ، وشكراً سيد الرئيس .

وبالنسبة لمكانته على الصعيد البشري العارض ، ولعل هذا ما يفسر الاهتمام الذي أولته القمم العربية ومختلف الهياكل العربية لا سيما ندوات وزراء الداخلية العرب منذ 1983 . وقد نددت هذه الندوات بالإرهاب في كافة مظاهره وشنعت بمرتكبيه وشوهرت بالمؤازرين له وبالعارضين عنه ، ودعت إلى مطاردة الآخرين به والقصاص منهم وإلى الكف عن ملاطفتهم استناداً إلى ذرائع باطلة ووضعت مقاومة هذه الظاهرة مكونات سلوكية واستراتيجيات أمنية لا يسعنا إلا مساندتها والتبيه عليها والإسراع على رؤوس الملا بتبنيها والتأكيد عليها .

إلا أن الملاحظة - لسوء الحظ يا سيادة الرئيس - أن شيئاً من ذلك لم يؤد إلى حد الآن للقضاء على هذه الظاهرة أو تقليلها ، بل رأيناها تزداد استفحلاً وفضاعة ورأتناها تصطبغ بأوصاف لم تكن متوقعة مما نتج عنه غضبة عامة لدى الأوساط الإسلامية والعربية ، ونتج عنه تفاقم في ردود الفعل لدى غير العرب والمسلمين ، واستنتاجات سيئة غيرت مفهومهم لقيمنا الروحية والحضارية وأساعت نظرهم إلى التعاون معنا في شتى المجالين ، ذلك أن مقاربتنا لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، رغم إيجابيتها ورغم أهميتها ، كانت في معظم الأحيان مرکزة على الردع الأمني وملاحقة الأحداث بعد وقوعها أو التحسب لهذه الأحداث وكأنها عنصر حتمي لا مناص منه ، وقد يكون هذا التحاول ضرورياً ، بالنسبة للسلطة التنفيذية .

أما نحن - كممثلين لشعوبنا - فمن واجبنا طبعاً مساندة حكوماتنا لإحباط هذه الظاهرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فواجبنا البحث عن الطرق التي تسمح باستئصال هذا الوباء من قاعدته ، فالأمن في نظرنا ، إنما يكون شاملاً أو لا يكون . وهو

**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد الرئيس  
السادة الأعضاء

يسعدني أن أعبر عن سعادتي واعتزازي أن أنوب عن السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني في هذه الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، وأن أنقل إليكم جميعاً تحياته وتحيات زملائكم وأخواتكم في مجلس النواب الجزائري ، وتهنئتهم بأن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح وال توفيق .

كما يسعدني أن أغتنم هذه المناسبة لأوجه إلى جمهورية مصر العربية ، رئيساً وحكومة وبرلماناً وشعباً أصدق آيات الشكر والامتنان على ما أحاطونا به من رعاية وتكرم وما قدموه لنا من تسهيلات وحسن تنظيم سيكون لها دوراً هاماً في إنجاح مداولاتنا .

إن انعقاد هذه الدورة ، هنا في الأقصر تحمل الكثير من المعانى والدلالة العامة . هذه المدينة التاريخية الجميلة تمثل من حيث الجغرافيا والتاريخ التفاعل الحضاري تجسيداً حياً لكل مقومات الحوار العربي / العربي ونموذجاً واضحاً لآفاق هذا اللقاء وتطلعاته نحو تعزيز التعاون بيننا .

سيدي الرئيس

نجتمع اليوم كبرلمانيين عرب لنتكلم عن الإرهاب وأشاره على الديمقراطية والتنمية . وإنني أقول أن الإرهاب خطير حقيقي يهدد طموح الشعوب العربية وتطلعاتها نحو ديمقراطية حقة وتنمية إقتصادية شاملة . وخير دليل على ذلك ما شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة من خلال فتح الفضاء السياسي لكل القوى السياسية بما فيها ممثل الفكر الشمولي الذي يعتبر الديمقراطي كفراً ، والذي انتقل إلى أسلوب العنف والجريمة بواسطة الجماعات الإسلامية المسلحة .

إن الإرهاب يشكل في الوقت الحاضر أحد المواضيع الكبرى والشغل الشاغل بسب الفوضى التي



كلمة

السيد عبد المجيد الشريف

نائب رئيس المجلس الشعبي

الوطني في الجزائر

الساحة السياسية فيمكننا أن نسجل بأن هذا الواقع الخاص بالبلدان العربية يظهر دائماً في نفس الشكل ونفس الديمناميكية . إننا نلاحظ فعلاً بأنه حيثما تم الشروع حقاً في التحويل الديمقراطي ، سمح النقاش الديمقراطي والتعديدية السياسية للحركات الإسلامية بأن تتحل مكانة معبرة بفضل حزب سياسي وجمعيات ثقافية وصحافة تخدمها . ولكن الغريب في هذا هو أن المميزات ذاتها التي سمحت لحركة الإسلاميين المتطرفين بأن تتطور وتتمو ، هي ذاتها التي تحاول من خلالها هذه الحركات المتطرفة فرض نظرتها العقائدية والأحادية على كافة المجتمع . فالحركات الإسلامية المتطرفة تستغل إمكانيات العمل التي توفرها السلطات العمومية ، ومع ذلك فإنها تعتبر الديمقراطية غير شرعية .

وهنا يمكن اللبس ، اللبس بين مفهومين : مفهوم الإسلام ومفهوم الإسلاميين المتطرفين . فالأول هو دين عظيم والثاني يعني انحرافاً عنه ... إن هذا اللبس يشجع بروز الخلط في المجتمعات المسلمة ويعطي للعالم الخارجي صورة سلبية تستغل للتقليل من البعد العالمي للإسلام .

إننا مفتتون بفضل المراحل التي عشناها بأن تحدي المعادلة الديمocraticية في البلدان العربية يمكن اليوم في جعل الإنسان يقبل في ذاته تعايش المواطن والمؤمن بصفة متميزة وغير متازعة ، وأن العائق الكبير يبقى دائماً التطرف والعنف الذي يتبعه .

#### السيد الرئيس

أيتها السيدات ، أيها السادة

إذا كان هذا العرض كافياً لإثارتكم حول أسباب العنف ، فإبني لا أختم تدخلي دون أن أطرق إلى آثار مصدر أكثر شمولية ، مصدر التحول الكبير لا وهو العولمة التي تكمن قاعدتها في التحريرية المتطرفة المفروضة على الدول . فهذا التوجه يتجسد في بلدان الجنوب بكوراث تولد تحولات فوضوية وعنف يختلف التعبير عنه باختلاف ميدانه . إن هذا التوجه

نجم عنه والاضطراب الذي يهدف إلى إحداثه في الجزائر وفي كامل المنطقة العربية .

فنوايا الإرهاب أصبحت واضحة في زعزعة المنطقة العربية وضرب استقرار أقطارها بهدف نفاذ قوتها وتشتيت طاقاتها ودمير إمكاناتها وإلهاها عن المساعدة والتأثير في التحولات العالمية .

هذا الإرهاب هو مصدر قلق لأنه يشكل عائقاً في وجه التنمية والممارسة الديمقراطية كما يصفه موضوع هذه الدورة .

الكل يعلم أن عملية تكريس الديمقراطية الواسعة التي شرع فيها في الثمانينات قد خصّت الدول المحاطة بالعالم المصنع والدول الإشتراكية سابقاً وكذا جزءاً هاماً من بلدان الجنوب . وقد تبين أن التجارب كانت في العديد من الحالات ينقصها التوفيق لما تعرضت له من تهديد من قبل التطرف الديني أو العرقي أو من طرف شبكات المصالح المتوجدة والتي تسعى إلى إحكام قبضتها على هذه البلدان . ففي هذا التوسع لتجارب التحول نحو الديمocraticية يعمل كل بلد حسب خصائصه الذاتية التي قد تكون سبباً في عرقلة المسيرة نحو الديمocraticية والتحول الجذري للسياسة الاقتصادية .

وفي هذا الإطار يقف من دون شك كل من التخلف أو الركود الاقتصادي وعبء الدين الخارجي وتقاعم البطالة وانعدام المساواة الاجتماعية عائقاً في وجه الديمocraticية ، ذلك أن عملية إرساء الديمocraticية لا يمكن تبسيطها وحصرها في تقليل تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد أو الخوصصة .

#### سيدي الرئيس

إن العالم العربي عرف بعض التجارب الديمocraticية التي انطلقت منذ بدايتها بصورة معقدة لكون أوجه التشابه المتبادل واجهت في آن واحد العراقيـلـ التي عانت منها بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية .

وبالطبع العراقيـلـ الخاصة بالعالم العربي الذي يواجه بروز الإسلاميين المتطرفين في

إن الإرهاب أصبح خطراً فعلياً على استقرار وأمن المنطقة العربية ، وما كان للإرهاب أن يستمر لو لا قواعد الإسناد والدعم التي يتلقاها على أرض بعض البلدان . وعليه فلابد من موقف حازم وواضح في إطار تحرك شامل للاتحاد البرلماني العربي يبدأ :

أولاً : دعوة البرلمانات العربية لعقد دورة خاصة في كل قطر للتذيد بالإرهاب وكشف أهدافه التخريبية .

ثانياً : الضغط بكل الوسائل المشروعة على بعض وسائل الإعلام الناطقة بالعربية في بعض العواصم الغربية للكف عن ممارساتها الإعلامية الداعمة للإرهاب .

ثالثاً : التفريق بين الإرهاب الأعمى المعادي لكل القيم الإنسانية وكفاح الشعوب من أجل حريتها وتقرير مصيرها .

رابعاً : دعوة البرلمان الأوروبي للضغط على حكومات أعضائه للكف عن جعل أراضيها مأوى لزعماء الإرهاب من خلال منح حق اللجوء السياسي وجمع الأموال واستغلال وسائل الإعلام لضرب استقرار بعض الدول العربية .

خامساً : مساندة البرلمانات العربية لجهود الجزائر في محاربة الإرهاب والتذيد بكل المحاولات الهدف إلى التدخل في شؤونها الداخلية واعتبار الجماعات الإسلامية المسلحة هي المسئولة عن المجازر والاغتيالات الجماعية ضد الشعب الجزائري .

وفي ختام هذه الكلمة نرجو أن تتوج أشغالنا بقرارات واضحة في إطار خطة للتحرك عربياً ودولياً يقوم بها الاتحاد البرلماني العربي لمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه نهائياً حتى تتفرغ بلداننا العربية لبناء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

شكراً لكم والسلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته .

يدعو إلى البحث عن حل لتدور المجتمعات التي لا يترتب عن فقرها إلا العنف المتزايد . غير أن ذلك لا يقلل من تأثير الإرهاب الذي تقوم به الجماعات الإرهابية على مسيرة التنمية في الوطن العربي . فتخريب المدارس والثانويات والمراكم الصناعية والمصانع والوحدات الاقتصادية وألات الإنتاج تسبب في الجزائر مثلًا في السنوات الأخيرة في خسارة مالية تقدر حوالي 2 مليار دولار و 70 ألف عامل فقدوا مناصب العمل .

#### سيدي الرئيس

لقد وددت من خلال ما سبق ذكره ، أن أبين مدى صعوبة تطبيق المسار الديمقراطي ومدى الأخطار التي ترافق هذه العملية . فهذا المسار يطبق في عالم يشهد تحولاً جذرياً ، حيث أن الإيديولوجية التي تهيمن وتفرض قوانينها القاسية هي الليبرالية المتشوّهة .

لا بد أن ينجم عن لقائنا هذا ميثاق شرف يعتبر الإرهاب ، الذي نواجهه في تولنا في نهاية هذا القرن ، عائقاً مخيفاً للاستقرار السياسي الذي بدونه لا يمكن تحقيق تنمية جدية ولا ممارسة ديمقراطية .

#### سيدي الرئيس

#### سيداتي ، سادتي

وفي الأخير ، تجدر الإشارة إلى أن الجميع معنى بضرورة التصدي لهذه الآفة الخطيرة والإنسانية ، ذلك إن إنتصارنا على الإرهاب سيكون بمثابة القضاء النهائي على هذه الظاهرة ، وإن فشلنا لا قدر الله ، قد يؤدي إلى توسيع هذه الظاهرة وانتشارها عبر أقاليم عديدة .

لذلك ... فإنه من واجبنا بصفتنا نواباً نمثل المواطنين العرب ، تكثيف جهودنا وتسقيتها لإقامة حصن متين ضد هذه الآفة التي ما انفك تهدد استقرارنا وسلمنا وأمننا ومجهوداتنا الحيثية في تحقيق التنمية وإرساء أسس الديمقراطية .

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

معالي الدكتور أحمد فتحي سرور ..  
رئيس مجلس الشعب المصري  
ورئيس الاتحاد البرلماني العربي  
السيد ممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول  
العربية

أصحاب المعالي والسعادة  
أيها السادة الأجلاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية ، يشرفني أن أتقدم بخالص التهنئة إلى  
معالي الدكتور أحمد فتحي سرور بمناسبة توليه رئاسة  
اتحادنا متمنيا له التوفيق والسداد ومؤكدا له أنه سينال  
منا كل الدعم والمساندة في إطار إنجاز مهمته الجديدة .  
كما أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لجمهورية مصر  
العربية - حكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن  
الوفادة التي هي من شيمة أرض الكناة دائماً .

أصحاب المعالي والسعادة

أيها السادة الأجلاء

إن أمّتـا تعـيشـ الآـنـ فـيـ أـدـقـ مـرـاحـلـ تـارـيخـهاـ إـذـ  
تـوـاجـهـ تـحـديـاتـ كـثـيرـ وـمـشـاغـلـ عـدـيدـ تـعرـقـ حـرـكةـ  
نـمـوهـاـ وـتـقدـمـهاـ وـتـهدـدـ مـسـتقـبـلـهاـ .ـ وـلـعلـ أـكـبـرـ هـذـهـ  
الـتـحـديـاتـ هـيـ ظـاهـرـةـ إـلـرـهـابـ الـتـيـ زـرـعـتـ وـانتـشـرـتـ  
فـيـ مـجـتمـعـنـاـ بـصـورـ مـخـتـلـفـةـ تـحـتـ ستـائرـ وـشعـائـرـ باـطـلـةـ  
لـاـ يـتـقـبـلـهاـ عـقـلـ وـلـاـ دـيـنـ وـلـاـ حـضـارـةـ .ـ هـيـ تـخـطـيـطـ  
إـنـسـانـ ضـعـيفـ يـسـتـهـدـفـ هـدـمـ الـقـيـمـ وـالـمـبـادـئـ  
وـالـحـضـارـاتـ .ـ تـخـطـيـطـ وـقـعـ ضـحـيـتـهـ كـثـيرـ مـنـ الـأـبـرـيـاءـ .ـ  
إـنـ هـذـاـ الـوـضـعـ يـفـرـضـ عـلـيـنـاـ إـمـعـانـ النـظـرـ لـنـمـكـنـ  
مـنـ مـواـجـهـهـ هـذـهـ الـكـارـثـةـ الـخـطـيرـةـ بـحـنـكـةـ وـبـصـيـرـةـ .ـ

وـإـنـ اـجـتـمـعـنـاـ الـيـوـمـ فـيـ هـذـاـ الشـهـرـ الـمـبارـكـ فـيـ  
الـأـقـصـرـ لـخـطـوـةـ إـيجـابـيـةـ لـتـضـامـنـ مـعـ الشـعـبـ الـمـصـرـيـ  
الـأـبـيـ وـتـعبـيرـ صـرـيـحـ مـنـ لـمـحـارـبـةـ هـذـهـ الـآـفـةـ بـمـاـ أـوتـيـنـاـ  
مـنـ قـوـةـ ،ـ وـنـدـيـنـ إـلـرـهـابـ بـشـتـىـ أـنـوـاعـهـ .ـ



**كلمة**

السيد سالم جابر سالم  
رئيس المجلس الاتحادي  
لجمهورية القمر

ألقاها بالنيابة

السيد مطر محمد محمد  
رئيس لجنة الإجاز والتوجيهات

وفي الختام ، ندعوا الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خير أمتنا العربية وأن يكلل أعمالنا بالنجاح .

وصدق الله تعالى إذ يقول : وقل أعملوا  
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ونحن نؤيد تماماً ما ذهب إليه أخواننا وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم الأخير إيماناً أن توحيد موقفنا وسيلة هامة لعلاج مشاكلنا كافة . وإننا على يقين من أن خطواتنا المدروسة وترجمة ما نتوصل إليه من قرارات إلى واقع عملي في إطار آلية خاصة لاتحادنا سوف يساهم بشكل فعال في التوصل إلى تحقيق هدفنا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( إيلاف قريش إيلافهم .. رحلة الشتاء والصيف  
فليبعدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم  
من خوف )

أخي الرئيس

على أرض مصر ، ومن هذه المدينة التي تحمل كل تاريخ مصر وحضارة مصر أقدم التهنئة الخالصة لتسليمكم رئاسة الاتحاد البرلماني العربي للدورة الراهنة ، وكلنا على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة لمجلس الاتحاد - بإذن الله - ستتحقق التلاحم والتلاقي بين البرلمانات العربية خلال فترة رئاستكم .

الأخ الرئيس ، الأخوة الأعضاء ...

إن رسالة البرلمانات تختلف عن رسالة الحكومات . فالبرلمانات تتحدث باسم شعوبها وهي التي تتولى التشريع نيابة عن هذه الشعوب ، وهي الرقبة على أداء الحكومات وعلى سيادة حكم القانون . ومن هنا تجيء أهمية هذا اللقاء بأرض مصر . فالعبرة منه هي أنه تعبير عن الرفض العربي والرفض العالمي السافر للإرهاب وشجب لأولئك الذين اعتقدوا على الأبرياء الآمنين وجعلوا من الإسلام دعوة مشوهة ترتبط باراقة الدماء والاعتداء على النساء والأطفال .

نحن في السودان يشهد تاريخنا الحديث والماضي بأننا بعيدون كل البعد عن الإرهاب . وبالرغم من كل ذلك فإننا لا زلنا نواجه اتهامات بالياء الإرهاب . ولكن هل يمكن لشعب أدان ويدين الإرهاب ، أن يتعامل مع الإرهاب بأي وجه من الوجوه مساندة أو دعماً أو ايواء؟ ولذلك جاء موقفنا من أحداث الإرهاب بمصر . فكل من يهدد أمن مصر يهدد أمن واستقرار السودان بل العالم العربي بأجمعه . فمصر هي القلب النابض لأمتنا العربية والإسلامية . ولذلك صدر قرار عن المجلس الوطني السوداني عقب أحداث الأقصر معبراً عن الرفض ومواسياً لمصر قيادة وشعباً لما حدث .



كلمة

السيد عبد العزيز شدو  
نائب رئيس المجلس الوطني  
السوداني

هذا اللقاء التاريخي الطارئ دعم كل ما يترتب على ذلك اللقاء ومبركة آليات التنفيذ التي تحتاج إلى إصدار التشريعات اللازمة . والسودان ، إذ يعلن التزامه الكامل بمكافحة كل أشكال الإرهاب ، يقترح على اجتماعكم الطارئ هذا تشكيل لجنة لمتابعة اجتماعات وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب ، وذلك يفرض أن تصدر عن كل البرلمانات العربية تشريعات تهدف إلى تنفيذ ما يتحقق في اللقاء المرتقب لوزراء الداخلية والعدل

#### الأخ الرئيس ، الأخوة الأعضاء ...

إن تعاونكم هذا وبأرض مصر ومدينة الأقصر هو رسالة إلى العالم أجمع بأن الشعوب العربية والشعوب الإسلامية ترفض الإرهاب أياً كانت أهدافه ، وتدين القائمين عليه والمتعاملين به وتدعوا إلى إصدار تشريعات موحدة ضد الإرهاب والإرهابيين كافة .

لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عننا واغفر لنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .

صدق الله العظيم وكل عام وأنتم بخير .

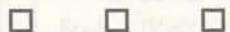
والمؤسف أن تعامل العالم مع الإرهاب لم يكن دائماً صحيحاً . فهذا التعامل يخلط بين نضال الشعوب التي تسعى لتحرير أرضها وسيادة شعوبها وإرهاب الدول وعصابات المافيا وأصبح من العسير التمييز بين هذا وذاك . وباسم مكافحة الإرهاب تم سحب سلوكيات وأغمقت الأعين عن ممارسة ترقى إلى أبشع صور الإرهاب .

لذلك أصبح لزاماً علينا أن نصل إلى تعريف دقيق لكلمة الإرهاب الذي يجب علينا شجبه ورفضه .

يجب علينا أن نشجب ونرفض أي اعتداء على الأبرياء من المواطنين العاديين ، وفي نفس الوقت أن نعرف بحق الشعوب في تحرير ومكافحة الاحتلال بغض النظر عن انتمائهما القومي والديني .

#### الأخ الرئيس ، الأخوة الأعضاء ...

إننا نقضي اليوم بالأقصر وأخوتنا وزراء الداخلية العرب ووزراء العدل العرب قد توصلوا إلى تعريف لمعنى الإرهاب الذي نجمع كلنا في جلستنا الطارئة هذه على مطالبة وزراء الداخلية العرب ووزراء العدل للاتفاق على آليات تنفيذ ما توصلوا إليه . وواجبنا من خلال



بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي = رئيس  
مجلس الشعب المصري  
الأخ السيد رئيس مجلس الشورى الدكتور  
مصطفى كمال حلمي  
الأخوة رؤساء المجالس ورؤساء ممثلي وأعضاء  
وفود الشعب البرلمانية العربية الشقيقة  
أيها السيدات والسادة :  
لمصر أو لربوع الشام تتبع  
هنا العلي وهناك المجد والحسب

إذا ألمت بوادي النيل نابتة  
باتت لها راسيات الشام تتبع  
نعم تتبع لمصر ولبلاد الشام . نتبع للأمة  
العربية ونفخر بانتسابنا هذا . ولذلك فالجريمة التي  
وقعت في هذا المكان أصابتنا جميعاً أفراداً وجماعات  
أصابت قيمنا ، وثقافتنا وديتنا . أصابت كل عربي  
ومسلم وأصابت قيم العروبة والإسلام .  
أيها السادة :

لقد بدأت كلمتي من وحي المكان وهو مكان يضج  
بالحضارة المتجلزة والتاريخ الغني المشرق . ولكن هذا  
لن يفوّت على واجب توجيه التحية الأخوية من شعبنا  
العربي في سوريا أنقلها باسم السيد الرئيس حافظ الأسد  
رئيس الجمهورية إلى مصر الشقيقة مع أجمل التمنيات  
لهذا البلد الكريم المضياف وشعبها بقيادة الرئيس محمد  
حسني مبارك بالتقدم والإزدهار والمنعنة .

أيها السادة :

ترتكب الجرائم هنا وهناك باسم الإسلام . دين  
الحق والخير والمساواة والتوحيد باسم هذا الدين العظيم  
الذي أمرنا أن لا إكراه في الدين وحرم قتل النفس إلا  
بالحق ، دين الحوار والمحبة والرحمة ( وجادلهم والتي  
هي أحسن ) .



### كلمة

**الأستاذ عبد القادر قدورة**  
رئيس مجلس الشعب السوري

للشعوب من أجل تحرير الأرض من المحتل وتقدير المصير ، وهو عمل نبيل وشريف وواجب وطني تقره الأعراف والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان . وهذا ما تمارسه المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب المحتل ومقاومة أهلنا في الجولان السوري المحتل وشعبنا العربي في فلسطين . سيمانا وأن عملية السلام تواجه محاولات القضاء عليها من قبل تنظيماً وحوكمة المتطرفة في مسعى لإعادة الأمور إلى نقطة الصفر والتصل من استحقاقات السلام التي استند إليها مؤتمر مدريد وما تعنيه من تطبيق لقرارات مجلس الأمن ( 242 و 338 و 425 ) ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وبما يكفل استعادة الجولان السوري المحتل حتى خطوط الرابع من حزيران وجنوبي لبنان .

#### أيها الأخوة :

أعادوا القول إننا جئنا هنا لنستذكر هذا الجرم ونشجبه ونعبر عن تضامنا مع سكان هذه المنطقة الآمنة الوداعة والتي تحمل تراثآلاف السنين من حضارة شعب مصر العريق ، ولتضامن مع شعب مصر كله ونؤكد أن أي ضرر أو إضرار لمصالح مصر هو ضرر للأمة العربية كلها ، لبلدانها وشعوبها وأفرادها . فالكلناية كانتنا جميعاً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

#### السيد الرئيس :

إن مزيداً من التضامن العربي واللحمة العربية وتوفّر الإرادة المشتركة والاستفادة من إمكانياتنا كفيل بدعم موقف أمتنا وتسخير تطور مجتمعاتنا وتحقيق أهدافنا وحماية قيمنا وثقافتنا ، وتوظيف كل ذلك للوصول إلى السلام المبني على الحق والعدل ، والذي يعيد الحقوق كلها ، وهو كفيل أيضاً بتأهيل أمتنا العربية لتدخل شريكاً كامل الشراكة في مصير العالم وتواجه محاولات الهيمنة والعلوّمة والتحالفات العدوانية وأخوها الحلف التركي - الإسرائيلي الذي يظنون أن بواسطته سيرهبون البلدان العربية وسوريا . إن تضامننا كفيل بدرع الغزو بكل أشكاله الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ويضمن

هذا الدين الذي جاء رسوله الكريم ليتمم مكارم الأخلاق ويدعوة لإقامة العدل ومحاربة الإرهاب والإبتزاز . فمن يصدق أن هذه الجرائم من الإسلام؟ ومن لا يعتقد أنها تضر بالإسلام وتشوه وجهه المنير وظهوره على غير حقائقه وتسيء إليه بين أمم الأرض وشعوبها؟ إن الذين ارتكبوا الجريمة المجازرة هنا هم أعداء صرحة الشعب مصر والشعب العربي كله . هم مشوهون للإسلام الحنيف ورأس حربة لأعداء العرب المسلمين وقتلة مارقون عميت عيونهم وبصائرهم وخرجوا عن دينهم وقيمه وعن مجتمعهم ومصالحه ووجهوا طعنـة نكـراء للدين والإنسان في هذا البلد وبـلـادـ العـربـ جـمـيعـاً .

إن الجريمة التي ارتكبت في هذا المكان هي جريمة مضاعفة فهي ليست فقط جريمة قتل نفس حرم الله قتلها بل أيضاً جريمة موجهة للدين والأخلاق وقبل هذا وذاك جريمة ضد مصر وطننا وشعبنا ضدعروبة مفهوماً ويناً . جريمة ضد تاريخنا وتراثنا وقيمـنا ونـراـها تـتـكـرـرـ كلـماـ حـقـقـتـ مصرـ نـجـاحـاتـ سيـاسـيـةـ وـاقـتصـاديـةـ وتـزـدـادـ شـرـاسـةـ وـهـمـجـيـةـ كلـماـ استـمـرـ شـعـبـ مصرـ العـرـبـ العـظـيمـ فيـ خـوضـ مـعـارـكـ أـمـتـهـ وـمـقـاطـعـةـ العـدـوـ الصـهـيـونـيـ وـالـوقـوفـ فيـ وجـهـ تـأـمـرـهـ وـعـدـوـانـهـ . ولاـ نـحـاجـ لـجـهـ كـبـيرـ لـنـكـشـفـ خـدـمـةـ هـذـهـ جـرـائـمـ وـمـرـتكـبـيـهاـ لـأـعـدـانـاـ وـدـورـ جـرـائمـهـمـ فيـ إـضـعـافـ مـصـرـ وـشـعـبـ مـصـرـ وـعـزـلـهـاـ عـنـ أـمـتـهـ الـعـرـبـيـةـ .

#### أيها السيدات والسادة :

إننا إذ نندد بالإرهاب نعلن إدانتنا المطلقة له وكل ما حدث ويحدث من الإرهابيين في كل مكان . ولكن - أيها السادة - هناك تساولات أخرى حول من الذي يوصم بالإرهاب وتصنيف هذا البلد العربي أو ذلك بالإرهابي وما هي الغاية من كل هذا؟ وما هو السر في محاولات بعض الدوائر بإعاقـةـ تحـدـيدـ تعـرـيفـ دولـيـ واـضـحـ للـإـرـهـابـ ، وـإـصـرـارـ هـذـهـ الدـوـائـرـ عـلـىـ عدمـ الفـصلـ ماـ بـيـنـ الإـرـهـابـ وـإـرـهـابـ الدـوـلـةـ المنـظـمـ - وهوـ شـرـ وـمـدـانـ - وـمـاـ بـيـنـ النـضـالـ المـشـروعـ

- للشعوب المؤكدة في ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئ القانون الدولي .
- 4 - التأكيد على أن الإرهاب يخلق العوائق أمام التنمية والديمقراطية ويعرقل خططها من حيث تغيير أولويات الدولة والإنفاق العام .
- 5 - التأكيد على أن الإرهاب يسيء إلى حياة الناس لما يرتبه ذلك من إجراءات أمنية وقضائية تؤثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والثقافية .
- 6 - التأكيد على أن الإرهاب يعتبر تهديداً مباشر وغير مباشر على حرية الفكر والمفكرين .
- 7 - التأكيد على أن الإرهاب يشيع جوًّا من التوتر والحساسية من شأنه الإساءة إلى الوحدة الوطنية .
- 8 - التأكيد على أن الإرهاب يربك الفعاليات الداخلية ويضعف عطائها إلى درجة تعطيلها في بعض الأحيان .  
نسأله تعالى الرحمة لأرواح الضحايا ، ونجد تضامناً مع مصر العربية شعباً وحكومة ورئيساً .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

مساهمتنا في بناء عالم جديد ، عالم ديمقراطي يحقق التكافؤ بين الأمم والشعوب والأفراد ويعطي كل ذي حق حقه ويلغي الهيمنة والاستغلال ، ويعرف بثقافة الشعوب وحقوقها وقيمها في تبني الحوار والتفاعل والتعاون من أجل السلام والعدل والخير للبشرية جمِيعاً .

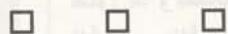
**السيد الرئيس :**

**السيدات والسادة :**

1 - إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله ومظاهره .

2 - إدانة وفضح إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في جنوبى لبنان والجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة والذي كان من بينه مجزرة قانا ومحاولة إغتیال المناضل الفلسطيني خالد مشعل في الأردن .

3 - الإعراب مجدداً عن التأييد والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب وحقها في الكفاح الوطني من أجل تحرير أراضيها المحتلة واسترجاع حقوقها الوطنية ، وهو ما أقرته كل المواثيق والأعراف الدولية ، والتأكيد على مبدأ حق تقرير المصير



**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد رئيس المؤتمر المحترم  
السادة رؤساء وأعضاء المؤتمر المحترمون  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ..

يطيب لي أن أنقل لكم ولشعب مصر العربية الشقيق ، تحيات رئيس وأعضاء المجلس الوطني العراقي وشعبكم في العراق ، وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن روح الأخوة والتضامن بين أبناء الشعب العربي الواحد.

سادتي الأفاضل :

يثير لفظ إرهاب منذ الوهلة الأولى معاني الخوف أو التخويف والتروع والرعب والهول ، وليس هناك اتفاق واضح ومحدد بين الساسة والباحثين حول هذا المفهوم ، فما قد يعتبره البعض إرهاباً ، ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع بسبب تداخله مع مفاهيم أخرى قريبة منه في المعنى ، ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كالعنف السياسي أو الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة ، إن هذا المفهوم يثير لأول وهلة حكماً فيما على الرفض والإنكار للأعمال الإرهابية ، مهما كانت صورها وأشكالها وأنماطها ودوافعها ، ومهما اختلفت الأزمان والأمكنة .

وبشكل شامل ، يعني استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة ، كالإغتيال والتشويه والتخريب ، بغية تحقيق هدف معين ، سواء أكان سياسياً أم غير ذلك ، وهو بذلك يؤدي إلى نشر الذعر والذرع لأغراض متعددة ، والإرهاب وسيلة تستخدمنها حكومات استبدادية ، أو أفراد أو جماعات .

إذن أيها السادة ، الإرهاب هو اللجوء إلى العنف والتهديد بغير الطرق القانونية ، لتحقيق أهداف معينة ، ومنها تغيير النظم القائمة ، فهو إذا طريقة غير شرعية ، وهو يختلف عن ممارسة المطالبة بالحق ضد الاحتلال والاغتصاب والدفاع عن حياض الوطن

### كلمة

**السيد حبيب العبيدي**

عضو المجلس الوطني العراقي

ضد دولة ، والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة ، أو جماعات من الناس ، أو لدى الجمهور .

وهناك في هذا السبيل ، الاتفاقية الأوروبية لمنع وقوع الإرهاب لعام 1977 فهي إنجاز كبير على صعيد التعاون الإقليمي ، من أجل وضع حد للجرائم الإرهابية ، وقد جاءت هذه الاتفاقية ، عندما ازدادت أعمال العنف المنظم ، وغير المنظم ، في القارة الأوروبية ، وقد كانت عاملًا فاعلاً لمنعه وقمعه تسبباً .

وهنا لابد من التذكير بجهود الأمم المتحدة ، في اللجنة الخاصة بالإرهاب ، والتي واجهت خلافات جوهرية وعيبة ، فيما يتعلق بمحاولات الاتفاق على تعريف محدد ومقبول للإرهاب ، من سائر الدول ، تعد عملاً إرهابياً ، منها أعمال العنف والقمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ، أو الأجنبية ، ضد الشعوب التي تتاضل من أجل التحرر والحصول على حقوقها المشروع ، في تقرير المصير والاستقلال ، قيام الدول بمساعدة التنظيمات الغاشمة والمرتزقة ، التي تمارس أعمالها الإرهابية ، ضد دول أخرى ، ذات سيادة ، وكذلك أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات والتي من شأنها أن تعرض للخطر حياة الأبرياء ، أو تنتهك الحريات الأساسية ، مضاف إليها أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات ، لتحقيق كسب شخصي والتي لا تحصر آثارها في نطاق دولة واحدة .

**سادتي الأفاضل ، سيدى الرئيس**  
أمامنا الآن ظاهرة ، قد أصبحت تشكل خطراً على حياة شعبنا العربي ، في كل مكان ، لا بد أن تعالج بشكل كامل وحازم وفعال ، بالإسلوب الذي لا يؤدي إلى استخدام ذات الأدوات والأساليب ، التي تلجأ إليها هذه المجموعات والأفراد ، بل لابد من أن نجد إطاراً واسعاً للتعامل مع هذه الظواهر المدانا ، حماية للاستقرار والأمن والحربيات ، والتنمية ، وبناء النظام العربي الديمقراطي .

والأمة ، وهذا شأن آخر تماماً ، يختلف عما حدث في هذه المدينة التاريخية ، التي ترمز إلى تلك الحضارة العريقة ، أنه استبداد من قبل مجموعة أو أفراد ، وحتى دول ، غير مقيد بقانون أو قاعدة ، ولا يعبر اهتماماً بمسألة أمن ضحاياه ، وهو يوجه ضرباته إلى أهداف مقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشن فاعلية التطوير والاستقرار .

إذن أيها الأخوة الأعزاء ، الإرهاب وسيلة لتعطيل الحياة والنمو والتقدم ، وهو وبالتالي يعيق كل عناصر التنمية والبناء ، لأنه يهدف إلى زعزعة النظام القانوني والاقتصادي السياسي القائم ، وبالتالي يعرقل كل تطور ، وبما أنه استخدام القوة بشكل غير قانوني ، ومخالف لما هو قائم ، فإذاً هو تماماً يتعارض والأهداف الإنسانية النبيلة ، للمشاركة السياسية وبناء النظم المستقرة ، وتعزيز الديمقراطية ، أي أنه تعطيل لمشاركة الشعب في إدارة الدولة والمجتمع .

#### أيها الأخوة

إننا من هذا المكان المهيّب ، نستذكر كل وسائل العنف ، والوسائل غير القانونية ، في إجبار أو إخضاع أي فرد أو دولة ، لهيمنة جماعة أو فئة أو مجموعة ثانية ، أو إرهاب دولة ، ضد الجميع ، أو ضد الدول فرادى .

وهنا لابد من التذكير بمساهمة المنظمات الإقليمية والدولية ، دورها في عدم جواز الممارسة الإرهابية ، والعنف بكل أشكاله ، لتحقيق الغايات ، وقد كان التنظيم الدولي سباقاً في ذلك ، فاتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب ، لعام 1937 كانت اللبنة الأولى في إطار منع كل أشكال العنف ، والاستخدام غير القانوني ، للوصول إلى الهدف ، رغم أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ ، بسبب عدم تصديق الدول عليها باستثناء دولة واحدة ، هي الهند ، إلا أنها كانت بمثابة الخطوة الأولى على طريق التعاون الدولي ، من أجل منع وقمع الإرهاب ، فقد جاء في نص المادة الأولى منها ( أن الإرهاب يعني الأعمال الإجرامية ، الموجهة ،

ظالم مفروض من طرف واحد ، تحت إطار واسم المجتمع الدولي ما هو إلا نوع من أسوأ أنواع الإرهاب والاضطهاد للشعوب ، والمقدى لحريتها والسائل إرادتها في تلبية حاجاتها الأساسية ، لا بل أن هذا النوع من الإرهاب يعد نوعاً من الإبادة الجماعية ، وما يتعرض له شعوبنا الصامد في العراق ، من تهديدات خارجية ، لا يخرج عن كونه نوعاً من الإرهاب والعنف ، بل هو أفعى أنواع الإرهاب - الذي تمارسه دولة واحدة ، أعلنت أكثر من مرة ، التهديد باستخدام القوة ، ناهيك عن استخدامها المتفجر للقوة لثلاث مرات ، قامت خلالها بتصفيف المدن العراقية . وما تمارسه اليوم ضد شعبنا ودولتنا ، ما هو إلا تعبير عن إرهاب الدولة ، مضافاً إلى ذلك التدخل المستمر بشؤون العراق الداخلية ، من قبل تلك الدولة ، ودول إقليمية ، يستحق الإدانة من لدن مؤتمرنا هذا .

**سيدي الرئيس**  
**أخوتي الأعزاء**

لابد من وضع حد لتجاوز هذه الظاهرة ، والتغلب عليها ، والمجلس الوطني العراقي يشاطركم الرأي والموقف بإدانة جرائم الإرهاب والعنف أينما وجدت ، وبالذات ما حدث ضد شعب وحكومة مصر العربية الشقيقة ، والأبرياء من دول العالم . إنه عمل لا ينسجم مع المضمون الإنساني لحضارتنا العربية الإسلامية، فنحن من هذا المنبر ، نعلن رفضنا وشجبنا لكل مظاهر الإرهاب والعنف ، مهما كان شكلها ، وفي أي قطر عربي ، وندعو إلى إيجاد حل شامل ، من أجل اللووج إلى القرن القادم ، بنظام عربي ديمقراطي ، يضمن حقوق وحريات شعبنا الأساسية ، وهو ضمان أكيد ، لعالم عربي موحد، يشكل قوة عالمية ، لها مكانها تحت الشمس ، لا أن تتلاعب به الأهواء والمنافذ والموافق المؤقتة والطارئة .

ادعوكم أخوتي المؤتمرين إلى العمل من أجل دراسة هذه الظاهرة ، بশمولية لا تتفصل عن بيئتها وأسبابها ، ووضعها على جدول

هذا الإطار لا يمكن لدولة عربية واحدة ، أن تنهض به ، إذن لابد من تظافر الجهود العربية ، سواء بالتعاون الثنائي ، رغم عدم كفايته ، أو من خلال الجامعة العربية ، من أجل مواجهة هذه الظاهرة ، وما يماثلها من ظواهر أخرى ، مданة ، تؤدي يومياً بحياة المئات من الأبرياء ، من أبناء شعبنا العربي في كل رقعة من وطننا الكبير ، فهنا ندعوه الاتحاد البرلماني العربي ، إلى أن يتولى مهمة حث دولنا من أجل تجاوز الكثير من المعوقات ، التي خلفتها الظروف الطارئة ، والبحث عن حلول لهذه الظواهر ، من أجل أن ننهض بشعبنا وببلادنا نحو المجد والتطور والبناء ، والمشاركة السياسية الواسعة ، ضماناً لحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ، وبناء المجتمع الديمقراطي .

**سيدي الرئيس**

الإرهاب إذن كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع ، وقسري ، يخلق حالة من الخوف والرعب ، بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة ، على فرد أو مجموعة من الأفراد ، أو على المجتمع بأسره ، وصولاً إلى هدف معين ، يسعى الفاعل إلى تحقيقه ، وهذا العنف يتسم بالطبع الرمزي ، أي أن العمل العنيف ، أو التهديد به يحمل في طياته رسالة ما ، توجه إلى فئة أو مجموعة أو مجتمع بأسره ، متتجاوزاً بذلك نطاق الضحية المباشرة ، أو الهدف المباشر للعمل الإرهابي ، الذي لا يكون له أدنى صلة بأهداف الإرهابيين ، إذن هذه رسالة موجهة لنا جميعاً ، ولا يكفي أن يقوم مجلس وزراء الداخلية العرب ، ببحث هذا الموضوع ، بل يحتاج إلى عمل استراتيجي موحد ، من أجل مواجهة الإرهاب الفردي ، أو الجماعي ، وكذلك الإرهاب التي تمارسه بعض الدول ضد شعبنا العربي ، وعلى سبيل المثال ، الإرهاب الذي تمارسه يومياً دولة الكيان الصهيوني ضد شعبنا العربي في فلسطين المحتلة ، الذي يطالب بحقه الطبيعي في الحياة الحرة الكريمة ، وما يتعرض له قطран عربيان هما ليبيا والسودان من حصار

الشعب المصري ، وإلى مصر الشقيقة ، شعباً  
وحكومة ، داعياً من الله العلي القدير ، أن  
 يجعلها بلداً آمناً مع من يدخلها من أنحاء العالم .  
أشكركم جميعاً سادتي الأفاضل ، على حسن  
إسغافكم ، وفقنا الله جميعاً لما يحبه ويرضاه ،  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أعمال المؤتمرات البرلمانية القادمة ، للحد من كل عمل يسيء إلى المعانى الحضارية لثقافتنا ومجتمعنا العربي .

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيء ، بإسمي وإسم المجلس الوطني العراقي ، إلى السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، ومجلس

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
السادة رؤساء البرلمانات العربية  
الأخوات والأخوة

في البدء أبارك للدكتور أحمد فتحي سرور بداية عمله رئيساً للاتحاد البرلماني العربي كذلك أبارك لكم جميعاً بحلول شهر رمضان الكريم والعام الميلادي الجديد كما أنقدم بالشكر العميق للشعبة البرلمانية المصرية على حسن الإعداد والاستقبال .

جنتاك يا مصر من كل أقطارنا العربية تمثل برلماناتنا وشعوبنا كي نعرب عن تضامنا مع الشقيقة الكبرى ضد القتل والإرهاب الذي تقوم به قلة ضالة ينطبق عليها قول الله تعالى « يخربون بيوتهم بأيديهم » .

إن دم الأبرياء الذي سال على أرض الأقصى العريقة ما كان يجب أن يسيل لأنه يشوّه في نظر العالم صورة الإسلام العظيم الذي يعتقد معظم شعب الكناية صانع إحدى أهم الحضارات الإنسانية ويحق لنا أن نقول لمن قاموا بهذه الجريمة أن الإسلام براء مما اقترفته أيديكم بحق اقتصاد مصر الإنسانية ... فالله الذي خلق الإنسان على أحسن صورة نادى بالحفظة عليه إذ اعتبر « من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً . وقال تعالى « من قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها » . وقال أيضاً « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلك ووصاكم به لعلكم تعلقون » .

وذلك خليفة المسلمين الأول أبو بكر الصديق يوصي أسمة بن زيد قائد جيش المسلمين ورجاله « لا تخونوا وتغلوا ولا تغدوا ولا تتمثوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيئاً كبيراً ولا إمرأة ولا تعرقوا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة » . كما أوصى خيراً بأهل الكتاب الذين يتبعدون في صوامعهم فامر بعدم التعرض لهم أو إيذائهم .



**كلمة**

**الأخ سليم الزعنون**

رئيس المجلس الوطني  
الفلسطيني

والرئيس المناضل ياسر عرفات نتوقع أن توجه لها السهام من أعداء الأمة العربية والمستفيدين من التمزق العربي ولكننا لا نتوقع أن يقوم بهذه المهمة نفر ضال محسوب على جنسيتها .. يعمل عن قصد أو جهل على تشويه صورة أمة مشهود لها بتمسكها بالقيم الإنسانية النبيلة وبالتسامح وحسن الوفادة وحماية الضيف ورعاية الغريب .

**أرجو أن نؤكد في اجتماعنا على الأمور التالية :**

أولاً : ضرورة وضع ميثاق شرف للأمن والتعاون العربي الذي أقرته من حيث المبدأ قمة القاهرة في يوليو 1996 وما جاء فيه بضرورة نبذ كل أشكال العنف والتطرف الدخيلة على مجتمعنا العربي والتصدي للإرهاب وعدم مساعدة العناصر والأعمال الإرهابية بأي شكل من الأشكال بصورة مباشرة أو غير مباشرة ... ودعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الشأن .

ثانياً : دعوة الدول الغربية إلى عدم إيواء الإرهابيين أو السماح لهم بجمع الأموال بل تسهيل تسليم مرتكبي هذه الجرائم الإرهابية لمحاكمتهم أمام محاكم دولهم .

ثالثاً : الأخذ بقرارات المؤتمرات الدولية التي شاركت البرلمانات العربية فيها ومنها قرار المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والستين حول الإجراءات المطلوبة على المستويين الوطني والدولي لمنع العمليات الإرهابية .

رابعاً : الأخذ بالقرارات الخاصة بالإرهاب التي اتخذها المؤتمر الثاني للأمن والتعاون في دول المتوسط في نوفمبر 1995 . مع ملاحظة ما جاء في الفقرة 34 بأن الكفاح من أجل التحرير الوطني والاستقلال والتخلص من الاحتلال الأجنبي هو حق مشروع منصوص عليه في القرارات الدولية وأن ذلك الهدف لا يشكل بحد ذاته عملاً إرهابياً .

خامساً : أن يتخذ الاتحاد البرلماني العربي في هذه الدورة الطارئة ما يساعد على وقف

هذه الأفعال التي ترتكب بوحشية غير مألوفة حتى في عهد الجاهلية الأولى تسيء إلى كل عربي ومسلم وتجعله متهمًا في كل مكان في العالم بل يجعل الإسلام متهمًا في أوروبا وأمريكا وبجاجة إلى من يدافع عنه «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» .

**سيادة الرئيس**

**السادة رؤساء البرلمانات والوفود**

تلقي اليوم للتدارس والباحث في موضوع واحد ألا وهو الإرهاب وأثره على التنمية والديمقراطية . وظاهرة الإرهاب أضحت ظاهرة عالمية امتدت أذرعها إلى العديد من أقطار العالم مختلفة المعensi والويلات وناشرة الرعب والهلع في النفوس الآمنة المطمئنة تحت مظلة من دعوى سياسية ودينية باطلة لا يقرها عقل أو منطق ولا يسندها نص من شرعة أو قانون .

وإذا كان الإرهاب ضاراً ومؤذياً في مجمل الأحوال فإن ضرره وأذله أعم وأقسى في حالتها العربية حيث تكافح أمتنا للنهوض من كبوتها وتصارع للانعتاق من أطواق التخلف والتشتت التي فرضتها عليها عهود من الاستعمار والتبعية والأطماع الأجنبية . فهي ما زالت تتاضل من أجل تحرير أراضيها المحتلة ورفع الأذى عن أبنائها وإيقاف التدنيس الذي تمارسه قوى البغي والاحتلال والتعصب على أقدس مقدساتها في القدس الشريف وفي جميع الأراضي العربية المحتلة .

ومن الملفت للنظر أن الإرهاب تشتت وتثيرته وتزداد ضرباته عنفاً ووحشية تبعاً لما تتخذه مصر من مواقف وطنية وقومية تهدف إلى لم الشمل العربي والدفاع عن الحقوق العربية المسلوبة وقضايا أمتنا العادلة .

فمصر بحكمة سيادة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك التي جمعت مؤتمراً للقمة العربية بعد غياب طويل فاتخذ من القرارات ما أزعج إسرائيل وكافة القوى المعادية .

ومصر التي وقفت بشجاعة أمام حكومة نتنياهو واليمين المتطرف إلى جانب فلسطين

التنظيمات الصهيونية والمتطرفة لتهديد الحياة الدينية حول المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي.

إن كل المؤشرات تدل على أن مسيرة السلام المتوقفة على المسارين السوري واللبناني أصبحت أيضاً في النفق المظلم والطريق المسدود على المسار الفلسطيني ورئيس وزراء إسرائيل لا يعبأ بأمريكا ولا بالاتحاد الأوروبي ولا بإجماع العالم في الأمم المتحدة على ضرورة تفكيك الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة ولذلك نحن جميعاً مقبلين على وضع يتحدى فيه نتنياهو العالم الإسلامي بالنسبة للقدس والعالم العربي بالنسبة للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وهذا يتطلب أن يتقى الله من يشغلون الجزائر بالمذابح ومن يحاولون تدمير اقتصاد مصر وإشغالها .. حتى نقف جميعاً أمام التحدى كالبنيان المرصوص يشد بعضه ببعض .. وهذا يتطلب أن يعود الوئام إلى أجزاء أمتنا العربية ، وحتى نقف جميعاً أمام التحدى كما قال الله تعالى : « الذين قال لهم الناس أن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقلوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة الله وفضل لم يسمهم سوء .

صدق الله العظيم

مسلسل الإرهاب ليس في جمهورية مصر العربية فحسب بل في الجزائر وفي أي بلد عربي يتعرض لهذه الظاهرة المؤسفة وقد أصبح ملحاً أن تعقد دورة طارئة في الجمهورية الجزائرية التي تتعرض لأقسى أنواع الإرهاب .

سيادة الرئيس

السادة رؤساء البرلمانات والوفود

الأخوات والأخوة

إن أعداء أمتنا العربية يريدون أن تشغل مصر بالدفاع عن نفسها داخلياً على حساب دورها القومي وكذلك أن تشغل الجزائر بمحاربة الإرهاب على حساب دورها القومي وكذلك بإيجاد مشاكل في كل دولة عربية الأمر الذي يترك إسرائيل تصوّل وتتجول دون وازع أو رادع وأن تستمر حكومة اليمين المتطرف برئاسة نتنياهو في :

أولاً : تجاهل أي تقدم على مسيرة السلام على المسارين السوري واللبناني .

ثانياً : التفكير للاتفاقات التي أبرمتها برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي والاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وقطع الأوصال في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدمير الاقتصاد ومنع التبادل التجاري مع البلدان العربية والتلوّح بخراط تدعو إلى اقسام الضفة الغربية وترك المجال

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس مجلس  
الاتحاد البرلماني العربي ،،

معالى الأستاذ الدكتور مصطفى حلمي  
رئيس مجلس الشورى المصري ،،

معالى الدكتور ممثل الأمين العام لجامعة الدول  
العربية نور الدين بوشكوج ،،

معالى الأستاذ الأمين العام لمجلس الاتحاد  
البرلماني العربي ،،

السادة وأعضاء الشعب البرلمانية العربية ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

اسمحوا لي أولاً أن نقدم بخالص التهنئة لمعالى  
الدكتور أحمد فتحي سرور لانتخابه رئيساً لمجلس  
الاتحاد البرلماني العربي ونتمنى له دوام التوفيق في  
مهمته الجليلة هذه ليثري المجلس بتجرباته وبآرائه  
الصادقة وموافقه الطيبة في المحافل الدولية والإسلامية .  
ونود أن نعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لمعالى  
الأستاذ محمد جلال السعيد رئيس المجلس السابق على  
جهوده الطيبة والباركة في دفع عجلة المجلس  
والاتحاد إلى مزيد التقدم والاستمرارية ولمواقفه الطيبة  
التي قام بها على أكمل وجه فأدى الرسالة كاملة غير  
منقوصة .

أيها الأخوة يجيئ اجتماعكم الطارئ هذا في شهر  
من أقدس الشهور إلى قلوب كل العرب والمسلمين وهو  
شهر رمضان المبارك وينعقد في مدينة الطيبة  
الأقصى .. أرض الحضارات والتاريخ العريق كما  
يهدف هذا الاجتماع إلى الإعلان الكامل عن نبذ  
الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه ويأتي تأكيداً على  
وقف الشعوب العربية ممثلة في شعبيها البرلمانية  
بجانب الأخوة في مصر لعلنها صريحة وقوية بأننا  
ضد الإرهاب ومع مكافحته والقضاء عليه .



كلمة السيد الدكتور  
أحمد محمد يوسف عبيدان  
مراقب وعضو  
مجلس الشورى القطري

نتمنى أن يخرج هذا الاجتماع ببيان يؤكد فيه وقوف الشعب البرلمانية العربية مع الأخوة في مصر والجزائر في مكافحة ظاهرة الإرهاب والضعف .

ونرجوا أن تتم المصادقة على الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب في الاجتماع القادم والذي سيعقد في القاهرة بين وزراء الداخلية العدل العرب .

نسأل الله أن يتم النجاح لدورتكم الطارئة هذه والتي اخذتم شعارها العظيم الإرهاب كعائق للتنمية ، وأن يحقق لمصر العزيزة كل أمن وأمان وتقدم وازدهار بقيادة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك .

والله يوفقنا جميعاً  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يأتي هذا الاجتماع ليؤكد للجميع أن مصر هي البلد الآمن كما أراد الله لها والذي خصها في كتابه العزيز «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين» .

أيها السادة :

إن الإسلام هو دين المحبة والتسامح دين القيم دين الفضيلة دين الأمن والأمان .

إن الذين يحاولون أن يطمسوا صورة الإسلام بهذه الأعمال المشينة التي راح ضحيتها الأبرياء من السياح من الدول الشقيقة ومن أبناء مصر .

إننا نستذكر هذه الجريمة البشعة التي هزت قلوب الجميع ، لقد حاول هؤلاء المجرمون أن يلصقوا هذه الفعلة بصورة الإسلام ، وهم يعلمون ويدركون أن الإسلام يمتنع العنف والتممير والقتل دون ذنب وأن الإسلام يدعو إلى المحبة والسلام والإخاء .



**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله والصلوة والسلام على أشرف المرسلين  
محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين .  
تحت سماء مدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية  
الشقيقة التي شهدت تاريخاً حافلاً بالمعجزات وحوت  
في باطنها وعلى أديمها من الآثار الشامخة كنوزاً  
زاخرة بأمجاد تشع نوراً ويفوح منها عبق الماضي  
السحيق ، نلقي اليوم على ضفاف النيل الخالد ، وفي  
كنف كرم الوفادة التي يحفنا بها شعب مصر العريق ،  
في تجمع إنساني شامخ ، تؤلف بين قلوبنا مشاعر أخوة  
موحدة ، وعزيمة إصرار على تخلص مجتمعنا من  
مأساة الإرهاب وأخطار العنف التي تهدد الوطن  
العربي واستتصال شافة قادته وعملائه حتى يسود  
الأمن والسلام والرخاء ربوع هذا الوطن وتنقشع  
سحائب الإفك والتغريير بعقول ذوي القلوب المريضة  
الذين ينقدون لما يسرحون له السفاحون دعاة الفتنة  
الناقمون على البشرية لأغراضإجرامية ، فردية أو  
جماعية ، تناهى الإنسانية وتجافي المبادئ الأخلاقية  
والدينية السامية ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية  
والتراث الأصيل للأمة العربية التي تبذل الإرهاب  
والعنف وتحض على حماية حقوق الإنسان وحريته  
وأمنه .

لقد استشرى الإرهاب كظاهرة مفزعة ، بمعنى  
الأعمال التخريبية ووسائل العنف والتهديد والقوة  
الموجهة إلى الأرواح أو إلى الأموال والممتلكات  
والجماعات واقتصاد البلد عامه بقصد بث الذعر وشل  
نشاط التعامل وزعزعة الثقة وإعاقة حركة النمو واتخذ  
صوراً شتى تصب جميعها في بورة تتركز فيها أساليب  
التخويف التي تصد عن الإقدام على أي مشروعات  
جديدة خشية الخسارة والبوار ، وتبعث على الإحجام  
عن المضي في مشروعات قائمة بالفعل .

والإرهاب قد يكون مادياً وقد يكون فكرياً وهما  
يلقيان عن قصد واحد هو مكر السياسات وتدمير  
المنشآت الوطنية والسيطرة على العقل البشري



### كلمة السيد

### أحمد عبد العزيز السعدون

رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت

وحرية الانتقال وتعزز مصادر دعمها وتمويلها المادي والمعنوي وتزودها بالسلاح .

إن مشكلة الإرهاب في العالم الحديث يمكن أن تعود إلى كوارث مالم تجمع الدول كافة على التعاون في حلها بإدانة الإرهاب والعنف في جميع صورهما ومظاهرهما من منطلق حماية البشرية من أخطارهما لتهيئة جو من الاستقرار والأمان تعم فيه الدول بالأمن والرخاء ولكن يلزم الفصل في الوقت ذاته بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح ضد العدوان بمختلف الوسائل من أجل الحفاظ على حقوقها في تقرير مصيرها واستقلالها وفقاً لمبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

لقد غدا الإرهاب أبغض جرائم العصر ، والأحداث الدامية التي تحتاج بضرورة العديد من الدول في الآونة الأخيرة بأيدٍ آثمة تلطخت بدماء الأبرياء لا يجعل السكوت عليها أو التهافن في حشد القوى الرادعة لمحاربتها ووأدتها في منتها على أساس تخطيط يتم بتضامن وتعاون بين الدول للقضاء على نشاط قيادات الإرهاب وعملائه وتفتيت روابطها وقطع اتصالاتها ومصادر تمويلها لتخلیص العالم من الذعر والأهوال وإحلال الأمن والطمأنينة والسلام محل الرعب والفرغ .

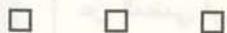
والأمل وطيد في التوصل إلى تحقيق الأمان والاستقرار في ربوع الوطن العربي بجهودكم المخلصة ونواياكم الصادقة وأرائكم الصائبة الموقفة وایمانكم بالنجاح بهدي من الله العلي القدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وإشاعة الرعب بين الناس وترويع الآمنين ابتغاء تحقيق أغراض إجرامية وأهداف غير مشروعة وابشاع نوازع الشر والحق للعصف بالمجتمع بأسره لغاية غير بريئة ولا منزهة ، ولو أدى ذلك إلى توقيض الأمن والسلامة وال عمران والاقتصاد في البلد ، الأمر الذي تعكس مغبته حتماً على مصلحة الوطن بتعويق نموه الاقتصادي والصناعي والزراعي والعماني ، وارتداد حركته إلى الخلف بدلاً من طفتها إلى الأمام ، ومقتضى هذا بالضرورة وحكم الزوم هو اضطراب حركة التنمية التي ترتبط حتماً بالاستقرار والأمان بسبب التخريب وتفاقم الأوضاع الاقتصادية الشديدة الحساسية في ذاتها وترديها في هوة الانهيار والنهاك .

إن التنمية في جميع نواحي الحياة العصرية رهينة في إزدهارها بخصوصية المثبت الذي منه تبزغ وتؤتى أينما الشمار ، وأي بادرة إرهاب كفيلة برأد هذه التنمية واجتثاث جذورها ، لأنها إنما تستشق عبر كيانها من جو الثقة والاطمئنان الذي تترعرع فيه وتزدهر بإزدهاره وتذبل باختراقه .

ومن المعروف أن الإرهاب يتراجع ويتخاذل أمام الرفض الجماعي ، ومن ثم كان هذا الرفض هو أولى خطوات الوقاية التي تتمثل في ضرورة تكافف الجميع والعمل على اقتلاع جذور البواعث على الإرهاب بالنهوض بخطط التنمية وترسيخ مبادئ العدالة والديمقراطية وتوحيد سياسة تطويق النشاط الإرهابي ومحاصرته ودعم اتفاقيات التعاون الدولي لمواجهته بتحرك عربي جماعي لدى الدول التي تؤوي قيادات الإرهاب وتنحها حق اللجوء



**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
السادة رؤساء الشعب البرلمانية العربية  
الزملاء النواب

أحمل إليكم تحيات رئيس مجلس النواب اللبناني  
نبيه بري واعتذاره عن المشاركة شخصياً في أعمال  
هذا الاجتماع الاستثنائي ، لأن مجلسنا النبلي هو على  
مسافة أيام من مناقشة الميزانية العامة لإقرارها .

وأحمل أحر التهاني ، للسيد الدكتور أحمد فتحي  
سرور لتوليه مهمة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ،  
وهو البرلماني العريق الذي سبق وأن أعطى حيوية  
وزخماً للاتحاد ودوره ، وسبق وقد سفينة الاتحاد  
البرلماني الدولي .

إنني باسم رئيس مجلس النواب اللبناني ومجلس النواب  
اللبناني أتمنى له التوفيق في مهمته خصوصاً تجاه قضايا  
العمل العربي المشترك ، وتجاه تحقيق التضامن العربي  
ونحن بالمناسبة نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور محمد  
جلال السعيد الذي ترأس الاتحاد في الدورة السابقة التي  
شهدت حضوراً مترايداً في الحياة السياسية العربية .

**السيد الرئيس**

**الزملاء الكرام**

من أين تراني أبداً وأين تراني أنتهي ؟ أبداً  
بالجزائر وما يحدث فيها من حمامات الدم ، أم من  
المجزرة الأليمة في الأقصى أم تراني أبداً من جنوب  
لبنان أم من الأرض الفلسطينية المحتلة .

في أي سماء عربية سأترك دمعي يحلق ويقيم  
شاهد على الأجياف ؟

ثم من تراه يسعى لاغتيال استقرار النظام العربي  
العام على كل نحو ، ويحاول إرباكنا وتعليم الفوضى ؟  
من تراه المستفيد من إظهار دين الرحمة الإسلام  
وكأنه فتوى متجولة تبيح القتل بهذه الصور المأساوية  
التي نشاهدها ...



**كلمة**

**السيد الياس نجيب الفرزلي**

**نائب رئيس مجلس النواب  
اللبناني**

جريمة الأقصر ليست معزولة عن الواقع الشرقي أوسطية .

ومجازر الجزائر ليست سمة جزائرية تجعل من الجزائريين أمن من أي فئة منهم قتلة متواهشين .

إن ما يحدث هنا أو هناك ليس مقتضياً على لعنة أفغانستان التي حملها متظعون عرب .

إن ما نحن مصابون به من لوثة الإرهاب ليس مجرد حمى أيدиولوجية تركب موجة الإسلام أو المسيحية أو أي دين من أديان الله .

إنه اقتباس خالص معاصر عن الطريقة والأسلوب الدموي الذي ارتكته العصابات الصهيونية ثم الجيش النظامي الإسرائيلي جرائمه ضد العرب ،خصوصاً ضد المدنيين .

إن قائلآ قد يقول : إن هناك بصمات لأصابع محلية على هذه الجرائم ، وأن الأجهزة التي تتولى مسؤولية الأمن والدفاع في الأقطار العربية قامت بوضع اليد وتفكيك الكثير من الشبكات التي تمتلك الدماء .

نقول صحيح ، ولكن أي ريح ألقى بذار الإرهاب في أرضنا الطيبة .

#### أيها الزملاء

إن ريح الإرهاب تعصف بوطننا العربي منذ العام 1947 وهي تركت الخراب والدماء على مساحة فلسطين ، وخربت القدس ، ودير ياسين ، وكفر قاسم ، والقبية والشمعون ، والجولان ، وغزة ، وبحر البقر والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة ، والحرم الإبراهيمي ، وصلحة ، وحولا ، وحانين ، والعباسية ، وكوئين ، والنبطية ، وبيروت ، وصيدا ، وصور وسحر ، والمنصوري ، وصولاً إلى قانا .

إنها ريح الإرهاب التي تأخذ شكل الحصار والأبعاد ونسف المنازل والاعتقال على مساحة الأرضي العربية المحتلة .

إنها ريح الإرهاب التي تعصف بالحاضر العربي الذي يقف مشلول اليدين إزاء الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على لبنان .

إنني سأحاول إيجاد أجوبة على هذه الأسئلة حتى لا تبقى أوطاننا تعبر إلى الجحيم على هذا النحو أو ذاك ، وتقفل أبواب الحياة أمامنا .

إنه لابد من القول أن أهوال الجرائم المرتكبة في الجزائر لا تدمي العين فحسب ، بل تدمي القلب ، وهي من الهول والفظاعة إلى درجة أنها في لبنان وفي العالم العربي نشرت وكمان هناك مخططًا لتحويل الجزائر إلى أرض محروقة الضرع والزرع .

إن المجازر الجماعية تتجاوز حد اعتبارها انتقاماً من السلطة أي سلطة ، بل هي انتقام من الشعب الجزائري وتتسوية حساب مع الحياة ، وهو أمر لا تقره شرعة ولا دين ، بل إننا نكاد نلمس أن الشيطان نفسه يغتال الجزائريين متلبسين بجريمة تندى بنفسهم الهواء ...

أما في مصر فإن الجريمة الأخيرة التي ارتكبت هنا في الأقصر تستدعي النظر إلى موقعها وتوقيتها واستهدافاتها ، فهي في حينها ترافقت مع انعقاد مؤتمر قطر ، وهي برأينا ليست معزولة عن الموقف من ذلك المؤتمر ، وحتى في اختيارها للأقصر مكاناً ، ولمن وقعت عليهم نار الجنة ، إنما استهدفت توجيه ضربة إلى السياحة في مصر ، باعتبارها مورداً قومياً ، إضافة إلى استهدافها لاستقرار النظام العام في مصر ، ولموقع دور مصر تجاه القضايا العربية ، واتجاه مقاومة الضغوط المتزايدة لحكومة نتنياهو على مسيرة السلام وعلى عملية السلام برمتها .

السيد رئيس الاتحاد

الزملاء الكرام

أعتقد أنه هنا بيت القصيد ، وأنا هنا لا أرمي المسؤلية فيما اتفق حول الواقع الجزائري ، أو جريمة الأقصر ، ولكن ما أقصد قوله هو أن هناك أيدي غريبة مشبوهة متعددة تلعب أدواراً مختلفة بقصد العبث بالأمن العربي ، وخلق مشاغل داخلية تضعف فاعلية أي دور عربي وتعيق أي عمل عربي مشترك .

ومؤسسات الجامعة في كل مجال موضع التطبيق.

إننا نؤكد تأييدنا للقرارات المتخذة في الدورة الخامسة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد أخيراً في تونس .

إننا في مجال مكافحة الإرهاب نطالب أولاً بإدانة الإرهاب الإسرائيلي ضد العرب في الأرضي الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان .

كما نطالب بإدانة الإرهاب الإسرائيلي المتمثل بالاعتداءات الإسرائيلية اليومية على جنوب لبنان ، وباستمرار إسرائيل احتجاز حرية عشرات اللبنانيين في سجن الخيام والسجون في فلسطين المحتلة ، وكذلك إدانة استمرار إسرائيل في اعتقال الآلاف من العرب الفلسطينيين ، ومن أبناء الجولان الأبي .

كما نطالب بالبرلمانات العربية بالعمل لدى حكوماتها لتأكيد التزامها الصارم بمحاربة جميع أشكال الإرهاب ، وخاصة الإرهاب الموجه ضد السكان المدنيين مع الأخذ بعين الاعتبار المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي .

إننا نطالب بالبرلمانات العربية بالتصديق الفوري على مضمون القرارات والتوصيات التي توصل إليها وزراء الداخلية العرب خلال اجتماعهم الأخير في تونس خلال اجتماعاتهم السابقة .

السيد رئيس الاتحاد

الزملاء الكرام

أشكر هذه المبادرة البرلمانية بالدعوة إلى الاجتماع في الأقصر ، حيث التاريخ الكثير ، وحيث نجتمع اليوم لصياغة حاضرنا ومستقبلنا وحيث باسم لبنان نتمنى لاجتماعنا كل النجاح .

ودمت

إذن لهذا الإرهاب منبع واحد يسلح به الجريمة بكل أدوات القتل بالفوس والسكاكين وكواتم الصوت والمنفجرات .

إن هذا الإرهاب يأخذ شكل المناورات التي تحاول الضغط على جراح العرب .

أيها الزملاء

إن اجتماعنا اليوم في الأقصر ليس لمجرد استكثار جريمة وقعت ، ومن ثم التأكيد أن الحياة والنظام والأمن في مصر أقوى من أن يعكر صفوه أحد ، وأن هذا البلد الذي كان ولا زال حاضن التاريخ ، قادر على بناء استقرار نظامه العام وبناء تقدمه وازدهار الإنسان .

إن اجتماعنا هو لتأكيد مسؤولية البرلمانين العرب تجاه قضايا شعوبهم ، وأن هذا الاجتماع ليس مجرد إصدار توصيات للحكومات ، لأننا لا زلنا ننتظر أن تأخذ الحكومات بالتوصيات التي اتخاذها مجلس الاتحاد البرلماني العربي خلال اجتماعه في مبني جامعة الدول العربية في القاهرة .

إن تأكيد مسؤولية البرلمانات العربية تجاه بناء النظام الأمني ، والنظام الاقتصادي ، والنظام السياسي ، والنظام الثقافي ... إلى آخر ذلك ، يجب أن تتأكد بتجاوز اللقاءات الشكلية والمبادرات العاطفية إلى خطوات لا تعيقها هواجس ومخاوف سلطة القرار السياسي العربي ، لأن تفرجنا على مصائب بعضنا البعض سيجعل أسوار بلداننا تتهاوى أمام الإرهاب الذي سيمهد الطريق دوماً أمام إسرائيل وأمام قيام إسرائيليات على حساب العرب .

إن المجلس النيابي اللبناني يرى أن الخطوة الأولى هي وضع توصيات مجلس الجامعة العربية على مستوى القمم والوزراء المختصين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس

السيد رئيس مجلس الشورى

السادة رؤساء البرلمانات

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيدات والسادة

يطيب لي في هذه المناسبة أن أحيا الشعب العربي المصري الشقيق على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين حظينا بهما في هذا البلد الطيب ، وفي هذا الشهر المبارك ، كما يسعدني أن أشكر الأخوة في مجلس الشعب المصري على الإعداد لهذا المؤتمر ، وتوفير سبل النجاح له .

السيد الرئيس - الدكتور أحمد فتحي سرور  
باسم أمانة مؤتمر الشعب العام أهنتكم بمناسبة توسيعكم رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ، الذي منحكم ثقته ، وحملكم هذه الأمانة التي أنتم جديرون بها بفضل حكمكم وخبرتكم ، ولا يفوتي أن أقدم الشكر للسيد الدكتور / محمد جلال السعيد على ما قدم من جهود طيبة خلال فترة إدارته للاتحاد البرلماني العربي .

السيد الرئيس

نجتمع اليوم في مدينة الأقصر الآمنة التي تستقبل ملايين الزائرين من مختلف أنحاء العالم لمشاهدة معالمها التاريخية لنقل كل من يريد زيارتها ، إن مدينة الأقصر آمنة ، ومن سيدخلها سيكون آمناً ، وإن شعب مصر يتمتع بالأمن والاستقرار بفضل يقظة أبنائها ونضج تفكيرهم ، وإن مصر كانت ولا زالت وستظل باستمرار مهدًا للحضارات العريقة ، ومنارة للثقافة العربية والإسلامية .

السيد الرئيس

لقد كانت الجماهيرية العظمى في طليعة الدول التي تنبهت إلى الخطر الذي شكله ظاهرة الإرهاب ،



كلمة

السيد الزناتي محمد الزناتي

أمين مؤتمر الشعب العام

باجمahiria العربية الليبية

عن تحقيق طموحاتها ، والدفاع عن نفسها .  
وإذا كانت أعمال الإرهاب تؤدي إلى الوصول لهذه النتائج ، فيجب التصدي لها وقطع الطريق على مرتكيها ومن وراءهم ، وتقويت الفرصة عليهم ، وذلك بتنسيق مواقفنا وتكرار لقاءاتنا وتسلیط الضوء على مشكلة الإرهاب بشكل جدي ، وحث الحكومات على التضامن والتعاون والمبادرة السريعة لتطويق أي مشكلة من مشاكل الإرهاب ، كما يجب ألا نترك المجال للآخرين لتبني علاج مشاكلنا ، والتدخل في أي شأن من شؤوننا العربية .

#### السيد الرئيس

في هذه المناسبة أتوجه بالشكر والتقدير لكم ول مجلس الشعب ، ومن خالكم أحبي الشعب العربي العظيم في مصر ، الذي كان سباقاً دائماً للدعوة لمثل هذه القاءات عندما يدعو الداع لها ، للتشاور والحوار والتضامن وتذليل الصعاب التي تواجه توحيد المواقف العربية من أجل خلق مستقبل أفضل .

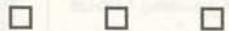
وفي الختام ، أتمنى لمصر ولكلة بلادنا العربية الأمان والاستقرار ، ولمؤمننا النجاح ، وشكراً لكم على حسن الاستماع .

فبادرت في 1/7/1992 بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مشكلة الإرهاب ، وتحديد مفهومه ، والتفريق بينه وبين نضال الشعوب دفاعاً عن حريتها ، وإيجاد السبل الكفيلة بوضع حد له ، وهو نحن اليوم نخصص اجتماعنا هذا لبحث هذه المشكلة التي نمت ، وأصبحت تنتشر في مناطق كثيرة ، وتؤثر تأثيراً سلبياً على حياة الناس من خلال نشر الرعب والفزع بين الآمنين ، وزعزعة الأمن والاستقرار والسلام ، وساهمت بشكل ملحوظ في إعاقة التنمية ، وتدمر الاقتصاد ، وكلفت الدول مبالغ طائلة لمواجهتها على حساب توفير ضروريات المواطنين الكادحين .

إن الإرهاب يزيد الشعوب الفقيرة فقرًا ، ويجريها إلى تقديم التنازلات عن خياراتها وكرامتها ، وهذا ما يهدف إليه من يقف وراء أعمال الإرهاب .

#### السيد الرئيس

إن الأفعال الإرهابية هي مخطط شامل يستهدف العرب والمسلمين بصورة عامة ، وتنسف وراءه قوى خارجية تسعى إلى تشويه صورة الإسلام ، وتدمر اقتصاد الشعوب حتى تقع تحت طائلة الفقر والمرض والجهل ، وتعجز



**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس**

**السيدات والسادة**

مرحباً بكم - أيها الأشقاء العرب - على أرض التاريخ والحضارة في مدينة الأقصر التي يعني اسمها الأمل المرتقب في مستقبل مزدهر .

مرحباً بكم في مدينة طيبة مدينة المائة باب التي تعني في تاريخنا القديم « أنها خزانة ثراء لا يحصى » فقد قال في شأنها فلاسفة اليونان أنه ليس كمثلها تحت الشمس مدينة ، وامتدحها العرب بمدينة القصور بعد أن بهرتهم ضخامة مبانيها ، ورقى عمارتها ، وروعة تماثيلها ، وثراء كنوزها ، وسمو مسلطاتها وأساطينها . وعلى مقربة منها تربض معابد الكرنك ذات الإسم العربي ، وهي أضخم مجموعة معابد بنيت في التاريخ القديم .

**السيد الرئيس**

**السيدات والسادة**

إن دلالة اتفقنا نحن البرلمانيين العرب على عقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لتدارس موضوع الإرهاب كعائق للتنمية والديمقراطية يعبر عن قناعتنا بخطورة آثار وتداعيات ظاهر الإرهاب التي تشكل تحدياً رئيسياً أمام استقرار ورفاهية شعوب العالم . فالمارسات الإرهابية تخطت مرحلة تحقيق الأهداف المرحلية ، وأصبحت تستهدف في المقام الأول السلطات الحاكمة الوطنية ليصبح هدفها النهائي قلب كل الركائز السياسية والإجتماعية للدول .

كما أثرت هذه الممارسات الإرهابية على العلاقات الودية بين الدول ، وعلى التعاون الدولي ، بما فيه التعاون لأغراض التنمية ، حيث أن الإرهاب اتّخذ في السنوات الأخيرة أشكالاً ذات آثار ضارة بشكل متزايد على العلاقات الدولية ، وبما يؤدي إلى تهديد السلامة الإقليمية الفعلية للدول وأمنها الحقيقي .



**كلمة**

**الأستاذ كمال الشاذلي**

**عضو مجلس الشعب المصري**

**وزير الدولة لشئون مجلسى**

**الشعب والشورى**

إلى تهديد الديمقراطية في داخل الدول فحسب ، ولكنها ستطول السلم والأمن الدوليين حيث أنه وفقاً لدراسات عملية رصينة فإن هناك إمكانية لحيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية مما يؤدي لظهور مشكلة الإرهاب النووي التي تعد أخطر أنواع انتشار الأسلحة النووية ، ودعوني أتساءل هل تتفق مقومات الديمقراطية مع السلوك العنيف ، والتخريب والدمار الذي تنتهجه الجماعات الإرهابية ؟ إن مسالكهم لا تعبر إلا عن « ديكاتورية الاستبداد » وفوضى الغاب . فبأي حق يكفرون النظم الحاكمة ، والعمل على تغييرها بالقوة ، وهي حكومات منتخبة وتعبر عن جموع الشعوب داخل الدول ، وبأي سند مبرر يمكن إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين ، أو الامتناع عن اتخاذ ، أو تعديله أو تحويله ؟ بل أن ذلك يعني الإضرار بسيادة الدول التي لم تعد تتأثر فقط باليئسة الدولية ، وإنما تؤثر فيها أيضاً مدى قدرة الدولة على بسط شرعيتها القانونية على كل أقاليم الدولة ومواطنيها .

كما أحسبكم توافقونني الرأي في أن الإرهاب يهدد مكتسبات حقوق الأفراد والشعوب الاقتصادية والإجتماعية حيث أن الإرهاب يغل يد الحكومات في تهيئة أوطانها لمحاجة التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة ، ويعطل مشروعات النهوض الاقتصادي التي تمثل زاد الأمم الحقيقي لعبور بوابة القرن المقبل .

كيف تتفرغ الأمم لمشروعات النهوض الاقتصادي وهي مهددة في أنها من شرائم تجد الدعم أو الحماية من الخارج . كما أن الإرهاب يجعل الدول تهيد عن جل اهتمامها بالاستراتيجية الاقتصادية فتشغل الأمم بمواجهة قضايا فرعية لن يكون لها من اثر سوى تبديد موارد المجتمعات في مسائل لا تصب في الأهداف القومية الاقتصادية للشعوب .

وإذاء كل تلك المخاطر فإن الشعبية البرلمانية المصرية تدعو إلى تبني استراتيجية عمل

ولذا فإن الشعبية البرلمانية المصرية تؤكد على حميمة التعاون الدولي سواء على أساس ثانوي ، أو إقليمي أو دولي للقضاء على الأسباب الكامنة للإرهاب ، ومنع هذا البلاء الإجرامي . وهذا ما نادى به الرئيس حسني مبارك منذ عام 1986 في إطار الدعوة لعقد مؤتمر دولي للإرهاب . وبما يحقق وفاء جميع الدول بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي ، بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى ، أو التحرىض عليها ، أو المساعدة على ارتكابها ، أو المشاركة فيها ، أو التفاضي عن أنشطة تنظيم داخل أراضيها بغض ارتكاب مثل هذه الأعمال .

إن قوى التطرف الإرهابي تعمل على إغتيال إرادة الإنسان في بناء السلام ، وفي أن يعيش حياة كريمة ، إلا أنهم يريدون بأعمالهم الوحشية الوثوب على الحكم عن طريق العنف والدمار ، وتهديد مبادئ القانون الدولي لا سيما في إطار الإعلان الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1970 الذي أكد صراحة على أنه لا يحق لأية دولة أن تنظم أعمالاً تخريبية إرهابية أو أسلحة أو تساعد أو تثير أو تمول أو تحرض على مثل ذلك الأعمال .

#### السيد الرئيس

إن الشعبية البرلمانية المصرية وهي بصدده طرحها موضوع دور البرلمانيين في مواجهة الإرهاب كظاهرة دولية تهدى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتعرقل تحقيق التنمية على أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والخمسين المنعقد بـ«أسطنبول» في أبريل 1996 ، والذي أقره ، كانت تعنى جيداً الخطر الماثل في معقدات الجماعات الإرهابية التي تتطرق من فرضية مصادر الرأي الآخر ، وتهديد حق المواطنين في التعبير عن آرائهم ومبادئهم ومعتقداتهم ، والإخلال بحريياتهم الأساسية التي دعت إلى احترامها كافة المواثيق الدولية .

كما أنتنا ننبه إلى أن الإرهاب لا تمتد آثاره

دون حصول الإرهابيين على أي مأوى أو مكان لا تطاله الملاحقة أو العقاب في أي منطقة من مناطق العالم . وأن تتضمن هذه الاتفاقية كذلك الإتفاق على قواعد للسلوك الدولي في مكافحة الإرهاب .

5 - تفعيل آليات ووسائل التعاون العربي - الأوروبي في مكافحة الإرهاب من خلال مؤتمرات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي لا سيما في إطار التأكيد على فصل العلاقة بين الأديان والإرهاب حيث أنها الواقع الأساسي للخير والفضيلة بين البشر ، وهي مبرأة تماماً من مساعي التنظيمات غير المشروعة للوصول إلى السلطة أو تحقيق أية أهداف سياسية .

6 - توفير الدعم التشريعى资料 العربى الكامل للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم إقرارها في 5 يناير الجاري في اجتماعات وزراء الداخلية العرب بتونس ، حيث أن هذه الاتفاقية ستحكم السيطرة على عناصر الإرهاب ، وتسهيل إجراءات تسليم المطلوبين وتشديد الرقابة للحيلولة دون تسلب عناصر الإرهاب عبر الحدود و المنافذ بين دولنا العربية .

وأود أن أشير في هذا الصدد بالتفاكر العربي الذي بُرِزَ في اجتماعات وزراء الداخلية العرب بتونس في يناير الجاري لا سيما في إطار الاتفاق على مشروع الخطة المرحلية لتنفيذ بنود الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والتي تحدّد وسائل وأجهزة التنفيذ ، ووضع البرامج التنفيذية وطرق تمويلها وأسلوب متابعتها . ونفع بما .

7 - التأكيد على أهمية التضامن العربي في التحرك المشترك لحث الدول الأجنبية التي تؤوي عناصر إرهابية على تسليمها ، والقضاء على مصادر تمويلها في المنطقة العربية ، وفرض الحصار على حركتها .

8 - دعوة كافة الجهات المعنية العربية (قضائية - إعلامية - وتربيوية - واجتماعية - وأمنية) إلى مساندة البرلمانيين العرب في تنفيذ متطلبات الاستراتيجية البرلمانية العربية ،

برلمانية عربية لمكافحة الإرهاب . وأن تعتمد هذه الإستراتيجية في نطاق تحركها على الآتي :  
1 - أن يسهم البرلمانيون العرب من خلال الاتحاد البرلماني الدولي وفي إطار التعاون مع الأمم المتحدة في العمل على وضع قانون دولي يحمي العالم من الإرهاب ، ويتضمن جزاءات رادعة لكل دولة يثبت تواظوها مع الإرهاب أو تصديره ، أو إيواء الإرهابيين ، أو دعمهم أو تمكينهم سرًا من تنفيذ عملياتهم الإرهابية في أراضي دولة أخرى ، وكذلك تسليم الإرهابيين الهرابين من مواطنهم الأصلي ، وعدم اعتبارهم لاجئين سياسيين . لأن الإرهاب سيظل خطرًا قائماً ما دامت قيادات الإرهاب التي تأويها الدول الأجنبية خاصة بعض الدول الأوروبيّة حرّة طليقة تخطط وتنمّل وتدفع بالعناصر المأجورة للتنفيذ ، وهذه القيادات تتعمّب بحماية دول ، ونأمل أن تدرك هذه الدول حقيقة وهوية الإرهاب قبل أن تدفع الثمن غالياً مثلاً حادث في غيرها .

2 - ترسیخ التعاون العربي على الصعيد الأمني باقامته على أساس تكاملی يوفر الشروط الملائمة لقيام نظام أمني عربي متكامل ، في إطاره يتم اعتبار الجريمة الإرهابية جريمة جنائية ، ومنظمة تقضي تسليم الإرهابيين إلى سلطات الدولة المتضررة لمقاضاتهم جنائياً ، أو تنفيذ حکم صادر بحقهم ، وفي إطاره أيضاً يتم ربط الأجهزة الأمنية في الدول العربية بشبكة اتصال فعالة ، وتطوير وتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية ، وتوفير وسائل تبادل المعلومات الفورية بين أجهزة الأمن العربية .

3 - حتى حكومات العالم ، واتحاد  
البرلمانات الإجراءات الكفيلة بإنضمام الدول إلى  
الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال  
الإرهاب ، وأن تجعل تشريعها الداخلي منسجماً  
مع هذه الاتفاقيات .

4 - حد البرلمانيين العرب لحكوماتهم على طرح مشروع اتفاقية دولية في الأمم المتحدة يكون جوهرها إقامة نظام أمن دولي مشترك يهدف إلى مكافحة الإرهاب عن طريق الحلول

تتطلب تعاون الدول لمواجهتها لأن من يتصور نفسه اليوم في مأمن منها ، سوف يكتوى بنيرانها غداً . ومن يحاول اليوم استخدام الإرهاب ضد الآخرين فإن غداً ستدور عليه الدوائر وسيتهدد أنه بخطر من يسانده من الإرهابيين الضاللين .

ويجب أن يعي الجميع أن الخضوع لإرادة المتطرفين إنما تبدد آمال البشرية في الحياة وطموحات الشعوب في الرفاهية والرخاء . وبالعزם الأكيد ، والإرادة القوية ، والعمل المشترك والتحرك الوعي سنعيد واحة الأمن والأمان للإنسانية ، وسندحر هذا الإثم ولنعمل بإرادة الله سبحانه وتعالى المعاونة لقوى الخير والبناء في تعمير الأرض ، وإشاعة السلام .

وأختتم كلمتي بدعاء النبي الله إبراهيم عليه السلام « وإذا قال إبراهيم رب أجعل هذا بلداً آمناً وأرزق أهله من الثمرات من أمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فامتهن قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والتدابير التشريعية للبرلمانات العربية في مكافحة الإرهاب .

9 - دعوة الإعلام العربي إلى تبني خطة إعلامية عربية مشتركة تهدف إلى مواجهة الحملات المشبوهة التي تقوم بها العناصر الإرهابية لتفطيل عملياتها الإجرامية ، وتعزيز دور الإعلام الأمني للإسهام في ربط المواطن العربي بالتعاليم الدينية السمحاء ، وبالقيم الأخلاقية والتربوية والتأكيد على الأصلة العربية .

10 - التحرك العربي الجماعي لدى المجتمع الدولي لا سيما في إطار المؤسسات الدولية للتثبيه والتحذير من خطورة العلاقات الارتباطية بين الجماعات الإرهابية والعصابات الدولية على السلام والأمن الدوليين . حيث أن العصابات الدولية أصبحت الآن الداعم والممول الرئيسي للعمليات الإرهابية ، وإخفاء ونقل رموز الإرهاب بين الدول .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن الإرهاب هو ولادة لسياسات إجرامية



هذه وسيلة نفعية تخدم به للكتابة .  
شكلاً يلطف شفافاً أقدر على تحريكها لشيء

رسائلها بسائلة وردود ، تحيط بها الحصان  
عكلة يهدى بخطه ، وليلة نهاره ملائكة الصبح  
وأمامك روح شفافة من شفاف ، ولهم حلة يهدى  
ليلة نهاره بسائلة وردود ، وليلة نهاره  
رسائلها بسائلة وردود ، وأمامك روح شفاف  
ليلة نهاره بسائلة وردود ، وليلة نهاره  
رسائلها بسائلة وردود ، وأمامك روح شفاف

رسائلها بسائلة وردود ، وليلة نهاره  
رسائلها بسائلة وردود ، وأمامك روح شفاف  
رسائلها بسائلة وردود ، وأمامك روح شفاف

**بسم الله الرحمن الرحيم**

والصلوة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله  
وصحبه أجمعين  
سيادة الأخ رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس  
مجلس الشعب المصري الدكتور أحمد فتحي سرور  
- السادة الإخوة رؤساء المجالس والوفود العربية  
المشاركة  
- السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي  
- أيها الحضور الكريم  
دعينا اليوم لهذا الاجتماع الطارئ لاتحادنا  
البرلماني العربي ، بمبادرة كريمة من الشعبة المصرية  
الشقيقة .

فشكراً لكم عالي الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور  
على تيسير أسباب هذا اللقاء وتحقيقه ، لجتمع على  
أرض مصر العزيزة ، وفي رحاب أعرق المدن  
تارياً وحضارة وفكراً ، بمدينة الأقصر ، حيث  
يدعونا المقام إليها الأخوة إلى استجلاء هذا الكنز النفيس  
الذي يعمر جنباتها بشتى أنواع المعرفة ، وتقلب النظر  
في تاريخ طويل حافل بعطاءات الإنسان على امتداد  
العصور والأزمان .

فاجتمعنا هو بمثابة وقفة التضامن مع مصر  
تحدونا الغيرة على هذا التراث الإنساني الخالد .

واسمحوا لي بداية ، سيدي الرئيس ، إخواني  
رؤساء وأعضاء الوفود الأكرام ، أن أنقل إليكم السلام  
الحار من كافة أعضاء مجلس المستشارين بالمملكة  
المغربية مقدرين موضوع اهتمامنا في هذا اللقاء  
الاستثنائي حول « الإرهاب كعائق للتنمية  
والديمقراطية » الذي يشكل اليوم ظاهرة تمتد خطورتها  
على أكثر من صعيد ، لتهدد سلامة الدول وأمن  
الموطنين .

إن تداول هذا الموضوع على الصعيد الشعبي ليعد  
ذ قيمة أساسية ، لأنه يعكس موقف الجماهير العربية  
إزاء المخاطر التي تهدد المجتمعات في منها من جهة



رسالة الدكتور  
**محمد جلال السعيد**  
رئيس مجلس المستشارين  
في المملكة المغربية  
ألقاها بالنيابة  
الأمين العام للاتحاد  
**السيد نور الدين بوشكوح**

**المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .**

**السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي**  
**الإخوة رؤساء المجالس والووفود العربية**  
 إن خطورة الأعمال والدراسات الإرهابية في زرع بذور عدم الاستقرار السياسي وتعطيل مواجهة مشكلات التنمية وتهييد النظام الديمقراطي والحريات الأساسية للأفراد تتطلب جهوداً جماعية للحكومات والمجالس التمثيلية والمنظمات غير الحكومية والعلماء والمتخصصين ، ومن قبل اتحادنا البرلماني العربي مواصلة العمل وتكتيف الاتصالات لشرح وجهة النظر العربية في المحافل البرلمانية الدولية والمزيد من استثمار الأفاق التي تتيحها اتفاقية التعاون بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية ، وتنسيق الموقف والمطالبة بإرساء ميثاق شرف دولي كفيل بدعم التعاون في جميع المجالات .

ومن بين الخطوات الهامة في مواجهة الإرهاب ، يدعوا المقام إلى الترحيب بالاتفاق الجماعي الأخير لوزراء الداخلية العرب على اتفاقية مكافحة الإرهاب ، وندعوا إلى التعجيل بالموافقة النهائية لما تضمنه من إجراءات في مجال الأمن والكشف والتعاون بين الدول العربية.

**السيد رئيس الاتحاد**

**السادة رؤساء المجالس والووفود**

في ختام هذه الكلمة القصيرة ، أشكر مجدداً معالي الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي على إتاحة هذا اللقاء الهام حول ما يشغل إبناء أمتنا من المحيط إلى الخليج ، ويشكل في عالمنا المعاصر هاجساً يثير الكثير من الحيرة والكثير من الخوف .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وحقها في التنمية والاستقرار والتقدم والديمقراطية من جهة أخرى ، ومن من لا يشعر بالأسى والحزن العميق والألم البالغ إزاء الأعمال الوحشية التي يقوم بها الإرهابيون في مناطق متفرقة من عالمنا العربي ، والتي يذهب ضحيتها الأبرياء العزل من داخل الوطن العربي وخارجـه ، من من لا يشعر بالغيرة على أمته ودينه حين تصـدق التهم تضليلـاً بالإسلام ، للنيل من جوهر التسامح والتساكن والتـفتح التي تعد من صميم مبادئه وأهدافـه .

فالوجه الحضاري لأمتنا العربية عريق وأصيل ، ومن الطبيعي أن تكون خصائصه مستقاة من جوهرها من رصيـدـنا الروحي ومقدسـاتـنا الدينـية ، هذه المقدـسـاتـ التي تمثل المدلـولـ الأسـمـيـ لـاستـقرارـ وـجـودـناـ التـارـيـخـيـ والـحضـارـيـ .

ويسعدـنيـ فيـ هذهـ المـنـاسـبـةـ أنـ اـثـنـانـ النـتـائـجـ التيـ اـسـفـرـ عـنـهاـ مـؤـتمرـ حـوارـ العـربـيـ الأـورـبـيـ ،ـ الذيـ عـقـدـ بـفـالـيـتاـ مـؤـخرـاـ ،ـ وـالـذـيـ تـضـمـنـ مـوـضـعـ «ـ مـعـادـةـ إـسـلـامـ »ـ ضـمـنـ جـدـولـ أـعـمـالـهـ .

وبـصـرـفـ النـظـرـ عـمـاـ نـتـطـوـيـ عـلـيـ الـاتـهـامـاتـ المـوجـهـةـ إـلـىـ إـسـلـامـ مـنـ مـهـاـنـاتـ وـمـغـالـطـاتـ ،ـ فـبـإـنـ ظـاهـرـةـ إـلـرـهـابـ تـحـتـاجـ الـيـومـ إـلـىـ جـهـودـ جـمـاعـيـةـ لـاستـتـصـالـهـاـ وـالـتـصـدـيـ لـأـخـطـارـهـاـ وـأـعـكـاسـهـاـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـاتـ ،ـ لـمـاـ لـهـاـ مـنـ تـأـثـيرـ وـأـضـحـ عـلـىـ مـجـالـاتـ الـاسـتـثـمارـ وـالـسـيـاحـةـ وـالـتـنـمـيـةـ وـالـاسـتـقـرـارـ الـذـيـ يـعـدـ العـاـمـ الـأـسـاسـيـ لـكـلـ حـرـكـةـ تـنـموـيـةـ أوـ نـهـضـةـ اـقـتصـاديـةـ .

ولـعـلـ مـنـ بـيـنـ الـمـوـاضـيـعـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـسـتـأـثـرـ بـاـهـتـامـاـنـاـ فـيـ هـذـهـ الدـوـرـةـ الطـارـئـةـ ،ـ هـوـ التـميـزـ بـيـنـ النـضـالـ التـعـرـريـ وـالـعـلـمـ الـإـرـهـابـيـ ،ـ وـلـاـ يـشـكـ أـحـدـ الـيـوـمـ فـيـ أـنـ النـضـالـ الـفـلـسـطـيـنـيـ الـمـشـرـوعـ اـسـتـطـاعـ أـنـ يـثـبـتـ لـلـعـالـمـ -ـ رـغـمـ مـوـاجـهـتـهـ لـأـعـتـىـ مـدـرـسـةـ لـتـفـيـذـ إـرـهـابـ الـدـوـلـةـ -ـ أـقـصـدـ إـسـرـائـيلـ -ـ سـلـامـةـ الـنـهـجـ الـقـائـمـ عـلـىـ

بسم الله الرحمن الرحيم

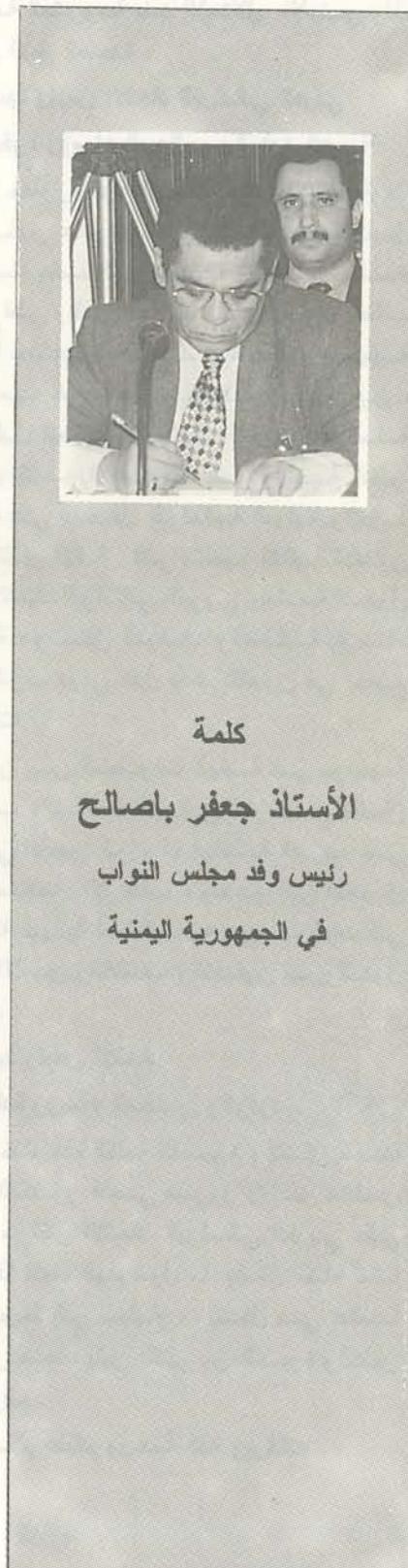
والصلوة والسلام على سيننا محمد وآلـه وصحبه  
أجمعين ...  
سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس  
 الشعب المصري ،

أود في البداية أن أعرب لكم عن خالص التهنئة  
لتليونكم رئاسة الاتحاد للدورة القادمة ابتداءً من هذا  
العام ، ونحن واثقون كل الثقة من أنكم جديرون  
باستحقاق هذا المنصب ، ممتطلين في ذات الوقت إلى  
أن يكون لكم إسهامات واضحة ترقى بالشأن العربي  
 وبالعمل العربي المشترك . وفي نفس الوقت ، أود أن  
أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم الدكتور محمد جلال  
السعيد الذي كان مترأساً لاتحادنا في الدورة الماضية  
 وكانت له بصمات واضحة أشاد بها من سبقني من  
المتحدثين .

كما أود أن أعرب بالشكر والتقدير للشعبية  
البرلمانية المصرية على دعوتهم واستضافتهم لهذه  
الدورـة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي ، والتي  
جاءت في زمان نحن أحوج إليه في هذه الوقفة ، وقفـة  
نـتدارس فيها شأنـاً من شـئونـا ، وقضـية أـصـبحـتـ تـهمـنا ،  
ونـهـمـ بهاـ كـعـربـ ، وأـصـبـحـتـ تـؤـرـقـناـ كـشـعـوبـ ، سـوـاءـ  
فيـ مصرـ أوـ فيـ الجـزاـئـرـ ، وـهـيـ قـضـيـةـ الـإـرـهـابـ .

في خطابكم - سيادة الرئيس - تطرقتـمـ لـبعـضـ  
الـبـوـادرـ الإـيجـابـيـةـ التـيـ ظـهـرـتـ فـيـ الـفـتـرـةـ الـأـخـيـرـةـ ،  
وـنـحـنـ نـتـفـقـ مـعـكـمـ اـبـتـدـاءـاـ مـنـ مـؤـتـمـرـ طـهـرـانـ ، وـمـؤـتـمـرـ  
الـقـمـةـ الـخـلـيـجيـ فـيـ الـكـوـيـتـ ، وـأـخـيـراـ كـانـ نـجـاحـ مـؤـتـمـرـ  
وزـرـاءـ الدـاخـلـيـةـ الـعـربـ فـيـ تـونـسـ ، فـيـ الـخـامـسـ مـنـ هـذـاـ  
الـشـهـرـ ، وـوـصـولـهـمـ إـلـىـ صـيـاغـةـ لـاـنـقـافـيـةـ عـرـبـيـةـ لـمـكـافـحةـ  
وـمـنـاهـضـةـ الـإـرـهـابـ ، وـالـتـيـ نـأـمـلـ أـنـ تـقـرـ فـيـ الـاجـتمـاعـ  
الـمـشـرـكـ الـذـيـ مـنـ الـمـقـرـرـ ، أـنـ يـنـعـقـدـ فـيـ الثـانـيـ  
وـعـشـرـيـنـ مـنـ أـبـرـيلـ الـقـادـمـ ، وـيـضـمـ وزـرـاءـ الدـاخـلـيـةـ ،  
وـوـزـرـاءـ الـعـدـلـ الـعـربـ لـإـقـرـارـ هـذـهـ الـاـنـقـافـيـةـ .

نـحـنـ فـيـ الـيـمـنـ ، سـبـقـ وـأـنـ شـجـبـنـاـ مـاـتـمـ فـيـ هـذـهـ



### كلمة

### الأستاذ جعفر باصالح

رئيس وفد مجلس النواب  
في الجمهورية اليمنية

الجزائر لإظهار التضامن العربي ، حقيقة ، لأن ما يجري في الجزائر فاق كل تصور وكل وصف . وأعتقد أنَّ وصف إرهاب ليس كافياً ، بل هو شيء آخر . فيجب أن نظهر تضامناً وتأزيناً مع شعب الجزائر .

ولذلك ، فنحن نؤيد ما طرحته السيد كمال الشاذلي بخصوص الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب ، أعتقد أنها دعوة لقتال القبيل من الجميع ونحن نؤيدها ونباركها ، ونأمل لهذا الجمع الميمون في هذا اليوم المبارك ، يوم النصف من شهر رمضان المبارك ، أن تتكلل أعمالنا ومداواتنا لما فيه الخير إلى نتائج تحقق شيئاً من طموحاتنا في مكافحة هذا الداء وهذه الظاهرة التي أساءت لزماننا .

لا أطيل ، وأنقدم بالشكر والتقدير مجدداً  
للشعبية البرلمانية المصرية على حسن ضيافتنا  
وتشريفنا في هذا البلد الطيب ، مؤملين لكم كل  
الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المدينة الطيبة ، مدينة طيبة والأقصر ، مدينة التاريخ والحضارة . ولكن يجب أن ننهض بصورتنا كبرلمانيين ، وفي هذا المقام فإني أتفق مع ما قاله السيد شدو من السودان ، بأن البرلمانيين العرب عليهم أن يضطّلعوا بمسؤولياتهم التأزيرية مع ما يصل إليه ، أو ما يتلقى عليه وزراء العدل والداخلية العرب ، من إقرار اتفاقية مناهضة الإرهاب ، أو مكافحة الإرهاب .

وواجب البرلمانيين العرب ، أن يجسدو تلك المقررات والتوصيات التي سيخرج بها وزراء الداخلية والعدل العرب في واقع شرعي قانوني ملموس ، وإيجاد الآلية القانونية التي ستفتت ، أو ستكافح وتحارب الإرهاب ظاهرة .

كما أننا نؤيد ما طرحة الزميل ، من الجزائر . وأعتقد أن البرلمانيين العرب أحق بأن يكونوا في الجزائر قبل أن يأتي البرلمان الأوروبي . وهذه الدعوة يجب أن تحظى بتأييدها جمعياً ، كما يجب تأييد الدعوة لعقد الدورة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي في

**نص البوقة التي قرر أعضاء مجلس الاتحاد  
توجيهها إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك  
رئيس جمهورية مصر العربية**

سيادة الرئيس محمد حسني مبارك  
رئيس جمهورية مصر العربية - القاهرة

باعتراض كبير نتشرف نحن البرلمانيين العرب المشاركين في أعمال الدورة الثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في مدينة "الأقصر" بجمهورية مصر العربية ، ان نعرب لسيادتكم عن فائق الشكر والامتنان للرعاية الكريمة والاهتمام الكبير الذي احطنا بهما في أرض الكنانة من جانب الشعب المصري الشقيق وجميع المسؤولين المصريين .

إن انعقاد الدورة الطارئة لمجلس اتحادنا تحت عنوان "الارهاب كعائق للتنمية والديمقراطية" هو تعبير واضح عن رفضنا المطلق وادانتنا الشديدة للارهاب بجميع اشكاله من جهة ، وعن تضامنا الكامل مع الشعب المصري الشقيق وقيادته الوطنية ، التي تقفون على رأسها ، في وقته الصامدة امام ظاهرة الارهاب والتطرف .

لقد هزت ضمائrnنا الجريمة البشعة التي قامت بها في السابع عشر من نوفمبر 1997 زمرة من الارهابيين المحترفين اتخذت من الدين ستارا لتحقيق اهداف شريرة ونشر الرعب في المجتمع وبين المواطنين المسلمين ، منتهكة بذلك مبادئ الدين الاسلامي الحنيف الداعية الى المحبة والتسامح ، وضاربة بعرض الحائط بجميع القيم الانسانية والاخلاقية ومبادئ القانون .

ان الجريمة البشعة التي جرت في قلب المنطقة الأثرية في الأقصر كانت موجهة ضد الاشعاع الحضاري لمصر الشقيقة ، كما كانت موجهة ضد احدى ركائز الاقتصاد الوطني المصري .

لقد ناقشت دورة مجلسنا مسألة الارهاب من كافة جوانبه وووجدت فيه ظاهرة خطيرة معادية للتقدم والديمقراطية والتنمية ، وقد أخذ خطرها يتزايد ويتجاوز حدود الدول لتشكل نوعا من الشبكات الدولية التي تسهل للارهابيين امكانيات الافلات من العدالة. ان استفحال هذه الظاهرة يتطلب تضامنا دوليا يسمح للمجتمع الدولي بتوحيد جهوده لاستئصال الارهاب واحباط مخطط القوى الظلامية والتطرف الاعمى .

نفتق هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا الكبير للافكار والمبادئ التي وردت في رسالتكم الموجهة الى اجتماعنا ، والتي تعتبرها نبراسا لعملنا في مكافحة الارهاب .

نؤيد جهودكم لتصفيه الارهاب في مصر الشقيقة ، ونؤكد لسيادتكم اننا لن ندخر وسعا في العمل على توحيد جميع الطاقات العربية لوضع حد نهائى لهذه الظاهرة في الوطن العربي .

نسأل الله العلي القدير ان يوفقكم ويسدد خطاكما لما فيه خير مصر والامة العربية .

الأقصر - الأربعاء 16 رمضان 1418 هـ الموافق 14 يناير 1998 م

البرلمانيون العرب المشاركون  
في أعمال الدورة الثلاثين الطارئة  
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

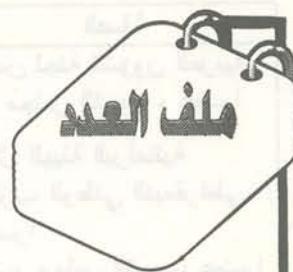
**بيان بأسماء أعضاء الوفود العربية المشاركة  
بالدورة الطارئة الثلاثين للاتحاد البرلماني العربي**

**الأقصر 14 يناير 1998**

الصفة	أعضاء الوفد	اسم الشعبة
رئيس مجلس النواب - رئيساً للوفد عضو مجلس الاعيان - عضو رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الامة رئيس لجنة الخدمات العامة والسياحة بمجلس الامة العلاقات العامة	1 - السيد سعد هايل السرور 2 - السيد علي سالم القضاة 3 - الدكتور عبد الله الجازري 4 - السيد خالد الطراونة 5 - السيد علي الزيد	مجلس النواب الأردني
عضو المجلس - رئيساً للوحدة عضو المجلس - عضواً إداري	1 - السيد راشد عبد الكشف 2 - السيد أحمد على سعد لحه 3 - السيد جابر محمد عبد الله	المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الشورى - رئيساً للوفد عضو المجلس - عضواً عضو المجلس - عضواً مدير مكتب الرئيس رئيس العلاقات العامة	1 - السيد ابراهيم حمدان 2 - السيد عبد الرحمن عبد السلام 3 - الدكتور حسن العريض 4 - السيد عبد الله فولاد 5 - السيد يوسف الروبي	مجلس الشورى البحريني
رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ، رئيساً للوفد	1 - السيد الطيب السحباني	مجلس النواب التونسي
نائب رئيس المجلس الوطني ، رئيساً للوفد رئيس لجنة الصحة ، عضواً عضو المجلس - عضواً عضو المجلس - عضواً مراسماً	1 - السيد عبد المجيد الشريف 2 - السيد محمد الأخضرى 3 - السيد كمال بن خلوف 4 - السيد حسين نية 5 - السيد عبد الكريم بسكري	المجلس الشعبي الوطني الجزائري
نائب رئيس المجلس - رئيساً للوحدة عضو المجلس - عضواً عضو المجلس - عضواً	1 - السيد عبد العزيز شدو - السيد يوسف سليمان 3 - السيد عبد المنعم عبد الحفيظ	المجلس الوطني السوداني
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد رئيس لجنة الشؤون العربية	1 - السيد عبد القادر قدورة 2 - السيد شاكر أسعيد	مجلس الشعب السوري

الصفة	أعضاء الوفد	اسم الشعبة
والخارجية، عضوا عضو المجلس، عضوا عضو المجلس، عضوا مدير العلاقات العامة في المجلس مدير مكتب رئيس المجلس مرافق	3 - السيد عبد الأحد سفر 4 - السيد شعبان الخلف 5 - السيد رياض نوبل 6 - السيد غسان اسعد 7 - العقيد محمد حسان مختار	
عضو المجلس	1 - السيد حبيب العبيدي	المجلس الوطني العراقي
نائب رئيس المجلس ، رئيساً للوفد عضو المجلس ، عضوا عضوا المجلس، عضوا اداري	1 - السيد سليم الزعنون 2 - السيد زهير صندوقه 3 - السيد عبد الرؤوف العلمي 4 - السيد محمد كايد ارشيد	المجلس الوطني الفلسطيني
عضو المجلس	1 - السيد احمد محمد عبيدان فخرو	مجلس الشورى القطري
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد عضو المجلس، عضوا مستشار رئيس المجلس لشؤون الخارجية	1 - السيد سالم جابر سالم 2 - السيد مطري محمد 3 - السيد محمد حسن	المجلس الاتحادي لجزر القمر
رئيس المجلس ، رئيساً للوفد وكيل الشعبة البرلمانية، عضوا عضو المجلس، عضوا عضو المجلس، عضوا عضو المجلس، عضوا عضو المجلس، عضوا أمين عام مجلس الأمة وكيل ديوان الرئيس	1 - السيد أحمد عبد العزيز السعدون 2 - السيد مبارك بنبيه الخرينج 3 - السيد محمد العليم 4 - السيد عايض المطيري 5 - السيد عبد الوهاب الهارون 6 - السيد مخلد المترمي 7 - السيد شريدة عبد الله المعوضجي 8 - السيد سهيل ترشيد	مجلس امة الكويت
نائب رئيس المجلس	1 - السيد الياس نجيب الفرزلي	مجلس النواب اللبناني
أمين مؤتمر الشعب العام عضو عضو عضو عضو	1 - الزناتي محمد الزناتي 2 - السيد ابراهيم عمر الدبashi 3 - السيد عبد المجيد قاسم عبد المجيد 4 - السيد معاوية الزناتي محمد 5 - السيد فتحي عطية جمعة	مؤتمر الشعب العام في الجمهورية العظمى
رئيس المجلس، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي، رئيساً للوفد عضو مجلس الشعب ، وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب والشورى ، عضوا	من مجلس الشعب: 1 - الدكتور احمد فتحي سرور 2 - السيد كمال الشاذلي	مجلس الشعب المصري

الصفة	أعضاء الوفد	اسم الشعبة
رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب ، عضواً ممثلاً الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي، عضواً	3 - الدكتور عبد الأحد جمال الدين 4 - السيد احمد ابو زيد الالفي	
عضو مجلس الشعب، عضواً عضو مجلس الشعب، عضواً رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة، عضواً رئيس لجنة العلاقات الخارجية، عضواً رئيس لجنة الشباب ، عضواً رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، عضواً	5 - السيد فؤاد بدراوي 6 - السيد رافت عبد العدل سيف 7 - السيد صلاح فريد الطاروطى 8 - الدكتور محمد عبد اللاه 9 - السيد عبد الرحيم الغول 10 - السيد محمد موسى	
عضو مجلس الشعب، عضواً امين عام مجلس الشعب	11 - السيدة ثريا لبنة 12 - الدكتور أحمد جلال عز الدين 13 - السيد عبد المنصف حزين 14 - السيد أحمد حمادة شيخة 15 - السيد أحمد السيد الادريسي 16 - السيد يحيى شعلان 17 - السيد محمود عبد الحليم مأمون 18 - السيد سامي مهران	
<u>من مجلس الشورى:</u>		
رئيس مجلس الشورى ، عضواً عضو في مجلس الشورى، عضواً امين عام مجلس الشورى	1 - الدكتور مصطفى كمال حلمى 2 - الدكتور محمد سعيد الدقاقي 3 - الدكتور عبد السلام عبد الغفار 4 - السيد محمد رجب 5 - الدكتور رفعت السعيد 6 - السيد فرج الدرى	
نائب رئيس المجلس، رئيساً للوفد عضواً المجلس، عضواً اداري	1 - السيد جعفر سعيد سالم باصالح 2 - السيد محمد أحمد منصور 3 - السيد عبد السلام حسين حسين الضالعي	مجلس النواب اليمني
مساعد أمين عام الجامعة	1 - السيد السفير أحمد عادل	جامعة الدول العربية
الأمين العام للاتحاد، رئيس الوفد، مدير العلاقات العامة، مساعد الأمين العام بالتكليف مدير العلاقات البرلمانية	1 - السيد نور الدين بوشكوح 2 - السيد محمد وليد عبد العال 3 - السيد احمد مكيس	الاتحاد البرلماني العربي



- 2 -



COTONOU 4 / 7 .03.98

كوتونو ٤ - ٧ مارس / آذار 1998



### محتويات الملف

- \* جدول أعمال المؤتمر
- \* تقرير لجنة المتابعة
- \* المذكرات المشتركة المقدمة من الأمانتين العامتين لكل من اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي حول بنود جدول الأعمال
- \* البيان الختامي الصادر عن المؤتمر

**المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن  
كوتونو 1998/3/7-4**

**جـ دـولـ الـأـعـمـال**

1. انتخاب مكتب المؤتمر .
2. إقرار جدول الأعمال .
3. تقرير لجنة المتابعة :
  - أ . اجتماعات اللجنة .
- ب . حالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع ( عمان / كانون الثاني - يناير 1997 ) .
4. دور البرلمانيات الأفريقية والعربيّة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الشرعية الدوليّة ، بما فيها تلك المتعلقة بالحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف .
5. تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي .
6. تعزيز المبادرات الثقافية بين البلدان الأفريقية والعربيّة والحفاظ على تراثها الثقافي .
7. مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي .
8. تحديد موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي التاسع .

## أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر

الパート 3

## 报 告 文 件

سلمية للنزاعات المتعددة الموجودة هنا وهناك في المنطقتين .

وفي النهاية ، دعا مختلف الوفود إلى تنسيق مواقفها من القضايا الدولية الراهنة ، مثل الخطر المفروض على بعض البلدان المستقلة وقضية القدس والأراضي العربية المحتلة ، وإلى الالتزام بالقرارات التي تتخذها في المنظمات البرلمانية الدولية المشتركة لتجسيد التضامن فيما بينها .

وعقب ذلك أخذ السيد عبد الباقى جمو ، النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردنى ، وممثل رئيس المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي ، ليشكر البرلمان المالى على استضافته اجتماع لجنة المتابعة وعلى كافة الترتيبات التي اتخذت والجهود التي بذلت لتأمين نجاح هذا اللقاء .

ولقد أكد السيد عبد الباقى جمو في كلمته على ضرورة العمل لتحقيق الوحدة بين الأفارقة والعرب لإرساء الديمقراطية ، وهى السبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان بالطرق السلمية . كما أكد على ضرورة العمل من أجل السلام الذى هو من مبادئ الإسلام ، ولكنه لا يعني الاستسلام .

وفي النهاية ، نبه سعادته إلى صعوبة المهمة الموكلة إلى لجنة المتابعة ، وهي تمثل في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع .

تضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات الآتية :

1 - انتخاب مكتب اللجنة ( الرئيس والمقرر )

منذ انتهاء المؤتمر البرلماني الأفريقي - العرب السابع الذي عقد في عمان ، بالمملكة الأردنية الهاشمية ، في يناير - كانون الثاني - عام 1996 ، عقدت لجنة المتابعة التي شكلها ذلك المؤتمر ثلاثة اجتماعات لها ، أولها في باماکو ، عاصمة جمهورية مالي ، في أكتوبر - تشرين الأول - عام 1996 ، والثانى في دمشق ، عاصمة الجمهورية العربية السورية ، في شهر نوفمبر - تشرين الثاني عام 1997 ، والثالث في باماکو ، ببيجين ، عاصمة انعقاد المؤتمر الثامن .

## أولاً - اجتماع باماکو

بدعوة كريمة من المجلس الوطنى فى مالى ، اجتمعت لجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني الأفريقي - العربى فى باماکو - عاصمة جمهورية مالى - يومى 14 و 15 أكتوبر ( تشرين الأول ) عام 1996 ، برئاسة السيد / علي نوهون ديلو ، رئيس المجلس الوطنى المالى .

وقد شاركت في هذا الاجتماع وفود أفريقية وعربية تمثل برلمانات الدول الآتية :الجزائر ، بوركينافاسو ، غانا ، مالى ، الأردن ، المغرب ، السنغال ، فلسطين ، سوريا .

بعد تقديم جميع أعضاء الوفود الحاضرة في اجتماع لجنة المتابعة ، ألقى رئيس المجلس الوطنى المالى السيد / علي نوهون ديلو كلمة ترحيب عبر فيها عن سعادته لاستقبال الوفود من الدول الشقيقة والصديقة . كما عبر عن أمله أن يتحقق حوار خصب وتعاون مثمر كى تتمكن أفريقيا والعالم العربى من التصدي للتحديات التى تواجهها ، ولا سيما خلال البحث عن حلول

لكن المشاركون قد أعربوا عن قلقهم بشأن مشكلة الإعلام والاتصال داخل البرلمانات الأفريقية . فكثير من الوفود الأفريقية المشاركة في المؤتمرات البرلمانية الدولية لا تكون على علم بالوصيات أو القرارات التي يصدرها اتحاد البرلمانات الأفريقية في مؤتمره ، الأمر الذي يكون له انعكاسات سلبية في بعض الحالات على مستوى التنسيق بين الوفود الأفريقية والعربية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .

فرغم أن الجانبيين قد نجحا - من خلال التنسيق الجيد - في تحقيق نتائج طيبة في بعض من تلك المؤتمرات ، مثل انتخاب السيد الدكتور / أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، لرئاسة المجلس البرلماني الدولي ، والسيد الدكتور أرسين يي بونيفيسا ، رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينافاسو ، لعضوية اللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي ، وكذلك إدراج بعض الموضوعات التي تهم أفريقيا والعالم العربي في جداول أعمال تلك المؤتمرات ، إلا أن نفس النجاح لم يتحقق بالنسبة لقضية القدس مثلاً ، رغم صدور قرار من المؤتمر الـ 19 لاتحاد البرلمانات الأفريقية المنعقد في طرابلس في هذا الشأن ، وذلك بسبب ضعف الاتصال على مستوى البرلمانات الأفريقية .

وقد طلب المتحدثون بضرورة وضع الحلول الملائمة لتلك المشكلة بالإضافة إلى مشكلة شمولية الاتحادين لجميع البرلمانات الأفريقية والعربية ومشكلة التعريم على هذه البرلمانات .

فذك أشار المشاركون إلى الاتفاق الذي وقعته حكومة مالي مع المتمردين في شمال البلاد - بوساطة من الجزائر ، وبوركينا فاسو ، وغانا - ، والإعلان المشترك الموقع في طومبوكتو يوم 27 مارس 1996 باعتبارهما نموذجاً لحل الخلافات الداخلية بالطرق السلمية . وفي النهاية ، أقر المشاركون تقرير الأمانتين العامتين والملحوظات المقدمة بالإجماع .

2 - تقرير مشترك من الأمانتين العامتين لكل من اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي حول تنفيذ مقررات المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع .

3 - وضع برنامج ملموس لأنشطة مشتركة أفريقية - عربية يجري القيام بها قبل انعقاد المؤتمر القادم ، لا سيما :

آ - تنظيم ندوة برلمانية مشتركة حول موضوع ذي اهتمام مشترك .  
ب - إصدار نشرة تعنى بشؤون الحوار وأنشطته .

ج - إعداد دليل للتعرف بالبرلمانات الأفريقية والعربية وتوزيعه أثناء المؤتمر الثامن .

4 - تبادل الآراء حول مشروع جدول أعمال المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن .

#### أولاً : انتخاب مكتب اللجنة

تم انتخاب السيد / ساليكوبيرتي ، النائب الرابع لرئيس المجلس الوطني المالي ، رئيساً للجنة المتابعة ، والسيد / محمد شفيق عيسوي زيتون ، نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالجزائر ، مقرراً لها .

#### ثانياً : تقرير الأمانتين العامتين

بعد تلاوة التقرير المقدم من الأمانتين العامتين لاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية حول أنشطتها المشتركة منذ انعقاد مؤتمر عمان وحول تنفيذ قرارات ووصيات هذا المؤتمر ، دارت مناقشة مستفيضة حول التقرير شاركت فيها جميع الوفود . ولقد عبر المشاركون عن سعادتهم البعض بالتطورات العالمية الإيجابية التي جاءت متفقة مع توصيات المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع ، مثل إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة معااهدة حظر التجارب على استخدام الأسلحة النووية ، وتوقيع 42 دولة Africaine في القاهرة في 11 أبريل - نيسان - 1996 على معااهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية .

الأعضاء في الاتحادين لملئها وإعادتها وتحضير الدليل تبعاً لذلك وفقاً للمعلومات المتوفرة في الاستمرارات . ويتم إصدار هذا الدليل باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية ، ويوزع في المؤتمر القائم .

رابعاً : مشروع جدول أعمال المؤتمر الثامن جرى تبادل للآراء حول الموضوعات التي يمكن إدراجها في جدول أعمال المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن الذي سوف يعقد خلال عام 1998 .

فرأى البعض أنه يمكن الاختيار من بين الموضوعات الآتية لإدراجها في جدول الأعمال:

- شمولية تمثيل الاتحادين للبرلمانات الأفريقية والערבية .

- تفعيل الهيئات التنفيذية للمؤتمرات البرلمانية الأفريقية - العربية .

- تفعيل دور البرلمانيات الأfricanية والعربie .
- استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا والعامل العربي .

- الانقلابات العسكرية وانعكاساتها على الديمقراطية في أفريقيا .

- حركات الهجرة الداخلية في أفريقيا .
- الإرهاب .

بينما رأى البعض الآخر أنه نظراً لأن المؤتمر القائم سوف يعقد في عام 1998 ، فإن اهتمامات البرلمانيات الأعضاء يمكن أن تتغير خلال هذه المدة ، وأنه من الأفضل عدم الانتقال إلى دراسة موضوعات جديدة قبل التعرف على حالة التنفيذ بالنسبة للتوصيات والقرارات التي أصدرها المؤتمر السابع .

وبناءً عليه ، أوصت لجنة المتابعة للأمانتين العامتين بالاستفسار أولًا لدى البرلمانيات الأعضاء عما تم تنفيذه من توصيات وقرارات المؤتمر السابق وعن الموضوعات التي تود أن تدرج في جدول أعمال المؤتمر القائم .

أصدرت اللجنة في جلساتها الخاتمية قراراً بتوجيه الشكر إلى الشعب والسلطات البرلمانية

### ثالثاً : وضع برنامج ملموس لأنشطة مشتركة

بعد تلاوة التقرير المقدم من الأمانتين العامتين حول وضع برنامج ملموس لأعمال وأنشطة مشتركة تتم قبل انعقاد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن ، أوصى أعضاء لجنة المتابعة بما يأتى :

#### أ - تنظيم ندوة برلمانية مشتركة :

- تنظيم ندوة برلمانية مشتركة حول موضوع ذي اهتمام مشترك مرة كل عامين ، وذلك خلال العام الواقع ما بين كل مؤتمرين من مؤتمرات الحوار .
- تستمر الندوة لمدة يومين على الأقل .

- تتعقد الندوة الأولى عام 1997 ، ويدرج في جدول أعمالها موضوع سياسي هو قضية القدس ، وأخر اقتصادي بعنوان : تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي .

- تكلف الأمانستان العامتان بتحديد مكان وموعد هذه الندوة .

#### ب - إصدار نشرة تعنى بالشؤون البرلمانية الأفريقية والعربية :

تقوم الأمانستان العامتان تحت إشراف رئيس المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي بإصدار نشرة مرة كل عام تعنى بالشؤون والأنشطة البرلمانية الأفريقية - العربية ويتم العدد صفر اعتبار من الآن لتوزيعه أثناء المؤتمر الثامن .

وينقسم الاتحادان تكاليف إصدار النشرة بشكل يتم الاتفاق عليه بين الأمانتين العامتين للاتحادين ، وتصدر بالعربي والفرنسية والإنجليزية .

ويطلق على النشرة اسم « المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي » .

#### ج - إعداد دليل للتعریق بالبرلمانات الأفريقية والعربية

كلفت الأمانستان العامتان للاتحادين بإعداد دليل للتعریق بالبرلمانات الأفريقية والعربية ، وذلك من خلال تعميم استماراة على جميع البرلمانيات

صباح يوم الأحد 23/11/1997. وفي بداية الجلسة ألقى السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، كلمة - نيابة عن رئيس الاتحاد - رحب فيها بالحاضرين وأرجى الشكر إلى السلطات التنفيذية والبرلمانية السورية على ما تقدمه من عون ومساندة لتسهيل عمل الاتحاد البرلماني العربي .

وبعد أن أشار إلى الأهمية الخاصة التي يكتسبها الاجتماع بالنسبة لتعزيز العلاقات البرلمانية الأفريقية العربية، شدد السيد بوشكوج على الخطير الذي تعشه منطقة الشرق الأوسط في هذه الأيام بعد أن أوصلت سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يقودها رئيس الوزراء نتنياهو عملية السلام إلى طريق مسدود. كما ذكر أن إحياء عملية السلام في الظروف الراهنة هو مسؤولية دولية تتطلب موقفا حازما يرغم إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة ، وعاصمتها القدس ، والتوقف عن بناء المستوطنات بصورة نهائية ، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت مع الحكومة الإسرائيلية السابقة ، والكف عن إجراءات تهويد القدس.

وكان المتحدث التالي في جلسة الافتتاح سعادة السيد برونو أموسو ، رئيس اتحاد البرلمانيات الأفريقية ورئيس الجمعية الوطنية في بينين ، نيابة عن الوفود الأفريقية ، الذي عبر عن امتنانه للاستقبال الذي خصص للمندوبيين وللتسيهيلات التي وضعت تحت تصرفهم والتي سوف تسمح لهم بالوصول إلى نتائج طيبة.

ثم أشار بعد ذلك إلى أن اجتماع لجنة المتابعة يعقد في وقت يهدد فيه السلام والأمن في العالم ، وخاصة في أفريقيا حيث تعدد بؤر التوتر والصراعات الدموية التي تؤدي إلى وفاة

والحكومة في جمهورية مالي كما أرسلت برقيه شكر وعرفان إلى فخامة الرئيس ألفا عمر كوناري ، رئيس جمهورية مالي .

وفي النهاية ، ألقى السيد / علي نوهون ديالو ، رئيس المجلس الوطني المالي ، كلمة ختامية شكر فيها أعضاء الوفود على مجدهم المالي ، ثم أشار إلى ضرورة تدريس اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأفريقية في بلداننا حتى يمكن أن يلتقي مواطنوها بشكل منظم دون الاصطدام بأية مصاعب لغوية .

وأخيرا أكد ضرورة متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة قبل الشروع في دراسة موضوعات جديدة في المؤتمرات القادمة لأن الكلمات وحدها لا تكفي لحل المشاكل .

### ثانياً : اجتماع دمشق

تنفيذًا للمادة 16 من النظام الأساسي وللمادتين 32 و 33 من اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي ، ونتيجة للمشاورات التي جرت بين الأمانتين العامتين لاتحاد البرلمانيات الأفريقية و الاتحاد البرلماني العربي ، اجتمعت لجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي في مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، عاصمة الجمهورية العربية السورية ، يومي 23 و 24 نوفمبر - تشرين الثاني عام 1997.

وقد شارت في هذا الاجتماع وفود أفريقية وعربية تمثل برلمانات الدول الآتية الأعضاء في لجنة المتابعة : الجزائر ، بوركينافاسو ، الغابون ، غانا ، مالي ، فلسطين ، السنغال ، سوريا ، تونس .

كما حضر الاجتماع وفد من برلمان بينين برأسه سعادة السيد برونو أموسو ، رئيس الجمعية الوطنية ، بصفته رئيسا لاتحاد البرلمانيات الأفريقية ، وممثلا للدولة المضيفة للمؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي القادم.

#### **الجلسة الافتتاحية:**

عقدت جلسة الافتتاح الساعة العاشرة من

ذلك أوضح أن موقف سوريا تجاه السلام هو التزام مبدئي وخيار استراتيجي معروف من الجميع ، وهو موقف مبني على قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان العربي السوري المحتل حتى خطوط الرابع من حزيران-يونيو عام 1967 ، ومن جنوب لبنان وإعادة جميع الحقوق.

وفي ختام كلمته نوه السيد قدوره بالقضايا التي سيناقشها اجتماع لجنة المتابعة ، مشيرا إلى أنها على قدر كبير من الأهمية ، وأن التضامن الأفريقي-العربي هو السبيل الأمثل لإنجازها ثم تمنى للجتماع النجاح.

في بداية جلسة العمل الأولى ، استمعت لجنة المتابعة إلى كلمة مندوبة بوركينا فاسو حول تنفيذ قرارات ووصيات المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي السابع ثم أقرت لجنة المتابعة جدول أعمالها الذي تضمن البنود الآتية :

1. انتخاب مكتب اللجنة ( الرئيس والمقرر ) .
2. تقرير الامانتين العامتين لكل من اتحاد البرلمانيات الأفريقية و الاتحاد البرلماني العربي حول تنفيذ مقررات المؤتمر البرلماني العربي-الأفريقي السابع واجتماع باماكو للجنة المتابعة ( أكتوبر - تشرين الأول 1996 ) .
3. التحضيرات لانعقاد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن في بيدين :

أ. تحديد موعد انعقاد المؤتمر .

ب. وضع مشروع جدول الأعمال .

وبعد إقرار جدول الأعمال ، جرت في اللجنة مناقشات مستفيضة حول الموضوعات المدرجة فيه أسفرت عن النتائج الآتية :

#### أولاً - انتخاب مكتب اللجنة :

تم انتخاب السيد / سيد محمد زوبوي ، النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية المالية رئيساً للجنة المتابعة ، والسيد / محمد فاروق زغبي ، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، مقرراً لها.

الآلاف من السكان . ولذا فقد دعا إلى ضرورة مواجهة التأثيرات الخارجية والتغلب على الأسباب الداخلية مثل бؤس الفقر الذين هما نتيجة لسياسات اقتصادية غير ملائمة اتبعتها بعض الحكومات.

كما نادى سعادة السيد بموسو بالتعاون والتضامن في مواجهة النظام العالمي الجديد غير المواتي للبلدان الأفريقية وال العربية ، نظراً لقيمته على أساس النهب والاستغلال .

وفي هذا الخصوص ، أكد للبرلمانات العربية استعداد اتحاد البرلمانيات الأفريقية للعمل لا من أجل توثيق التعاون بين البلدان الأفريقية والعربية فحسب ، بل ولتعزيز السلام كذلك .

وأخيراً توجه بالتهنئة إلى الشعب العربي الشقيق في سوريا وإلى رئيس الجمهورية العربية السورية ، فخامة الرئيس حافظ الأسد ، وإلى أعضاء الحكومة وإلى رئيس مجلس الشعب السوري على النتائج الطيبة المحققة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثم ألقى الأستاذ عبد القادر قدوره ، رئيس مجلس الشعب السوري ، كلمة استهلها بالترحيب بممثلي البرلمانيات الأفريقية وال العربية في لجنة المتابعة ، مشيراً إلى أن التاريخ المشترك الذي يجمع بين الأفارقة والعرب هو تاريخ مشرف يقوم على التفاعل الإيجابي المبني على الاحترام والمحبة ورفد البشرية بحضارات أثرتها وساهمت في تقدمها .

وفي إشارة إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط ، أوضح السيد قدوره أنه بينما زال الاستعمار التقليدي من معظم مناطق العالم ، فإن منطقة الشرق الأوسط لازالت تعاني من أشعة صوره ، وهو الاحتلال الاستيطاني ، وأنه مقابل الأبواب التي فتحها العرب على مصراعيها من أجل السلام لم يكن هم حكومة نتنياهو إلا بإصدار هذه الأبواب وأد العملية السلمية التي انطلقت في مؤتمر مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 وبدأ الأرض مقابل السلام .

من اتحاد البرلمانات الأفريقية و الاتحاد البرلماني العربي ، وأن تقوم البرلمانات الأعضاء بتوفير التمويل اللازم له حتى يمكن دفع مسيرة التعاون الأفريقي-العربي إلى الأمام.

6. أهمية موافقة التسيير الحكومي التسيير البرلماني فيما بين الدول الأفريقية والعربية.

7. دعوة جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحادين إلى المساهمة في تحرير المجلة المشتركة التي ستتصدر عن المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي.

بعد إيداع هذه الملاحظات ، اعتمدت اللجنة تقرير الأمانتين العامتين.

### ثالثاً - التحضير للمؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي الثامن

#### أ - موعد انعقاد المؤتمر

وافقت لجنة المتابعة على الاقتراح المقدم من الشعبة القومية البيئية بأن يعقد المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي القادم في كوتونو من 8 إلى 9 مارس - آذار/1998.

#### ب - وضع مشروع جدول الأعمال

بعد مناقشات مستفيضة حول الموضوعات التي يجب مناقشتها خلال المؤتمر القادم ، أقرت لجنة المتابعة مشروع جدول الأعمال الآتي :

1. انتخاب مكتب المؤتمر .

2. إقرار جدول الأعمال .

3. تقرير لجنة المتابعة :

أ . اجتماعات اللجنة .

ب . حالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي السابع ( عمان / كانون الثاني - يناير 1997 ) .

4. دور البرلمانات الأفريقية والعربي في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، بما فيها تلك المتعلقة

#### ثانياً - تقرير الأمانتين العامتين:

بعد تلاوة التقرير المقدم من الأمانتين العامتين للاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية حول أنشطتهما المشتركة وتنفيذ مقررات المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي السابع واجتماع باماكو للجنة المتابعة ، عبر المشاركون عن سعادتهم لأنشطة التي قامت بها الأمانتان ولما تم تنفيذه من توصيات ، ثم أبدوا الملاحظات الآتية :

1. اعتبار كلمات رئيس اتحاد البرلماني العربي ورئيس اتحاد البرلمانات الأفريقية ورئيس مجلس الشعب السوري من وثائق الاجتماع .

2. بالرغم من تحقيق الوفود البرلمانية الأفريقية والערבية النجاح في كثير من الحالات في إطار مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ، إلا أن عملها لم يكل بالنجاح في بعض الحالات الأخرى ، لعدم توافر التسيير الكافي بين تلك الوفود ، الأمر الذي يستوجب تكثيف التعاون والتشاور والتسيير فيما بينها مستقبلا حتى تستطيع أفريقيا والعالم العربي أن يسمع صوتها في هذا المحفل الدولي الهام.

3. ضرورة إنشاء شبكات معلومات بشأن الوضع السياسي في المناطق الكبرى التي تتركز فيها النزاعات . وبهذا تستطيع البرلمانات المعنية إرسال ماليتها من معلومات حول الوضع في تلك المناطق إلى الأمانتين العامتين اللتين تقومان بتعديلها على جميع الدول الأعضاء . وهكذا يستطيع البرلمانيون اتخاذ المواقف والقرارات الملائمة أثناء المؤتمرات النظامية.

4. أكد المشاركون ضرورة تنظيم ندوات برلمانية متخصصة حول موضوعات تهم الجانبين ، وضرورة إجراء دراسة وافية لجدوى الموضوعات المطروحة للمناقشة وتقدير التكلفة المرتبطة بالتنظيم قبل مطالبة الدول باستضافة تلك الندوات.

5. ضرورة النظر إلى المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي باعتباره جهازا مستقلا عن كل

### ثالثاً - اجتماع كوتونو

عقد هذا الاجتماع يوم 3 آذار - مارس 1998 في كوتونو برئاسة السيد / سيد محمد زوبوي ، النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية المالية .

وشارك فيه ممثل الشعب البرلمانية الإفريقية والعربية الآتية : بوركينا فاسو - الجابون - الأردن - مالي - النيجر - فلسطين - السنغال وسوريا .

كما حضر الاجتماع النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية في بينين السيد جوزيف مارسيلان دجبي .

بعد أن استمع المشاركون إلى التقريرين عن الاجتماعين السابقين للجنة المتابعة ، أعربوا عن رغبهم في إدخال الإيضاحات الآتية في متن التقرير :

1. حول الندوة البرلمانية التي كان قد تقرر عقدها عام 1997 ، تعذر تنظيم هذه الندوة لعدم تطوع أية شعبة قومية لاستضافتها . ولذا قررت اللجنة في اجتماعها بدمشق إدراج الموضوعين المختارين للندوة في جدول أعمال المؤتمر الثامن ، على أن تبقى فكرة تنظيم الندوة ذاتها قائمة .

2. حول دليل البرلمانيات الإفريقية والعربي ، عرض مشروع هذا الدليل على أعضاء اللجنة في دمشق وحظي بموافقتهم . ونظراً لعدم وصول الاستثمارات الخاصة بالدليل من بعض الشعب الأعضاء ، ورغبة في أن يكون الدليل شاملًا ، فقد رأى تأجيل صدوره بضعة أشهر ، على أن يكون جاهزاً في الاجتماع الأول للجنة المتابعة الجديدة ليتم توزيعه على كل البرلمانيات الأعضاء .

وفي نهاية الاجتماع اقرت لجنة المتابعة تقريرها بالشكل المقدم به .

بالحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف .

5. تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي .

6. تعزيز المبادرات العلمية والتلقافية بين البلدان الأفريقية وال العربية والحفاظ على تراثها الثقافي .

7. مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي .

8. تحديد موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي التاسع .

ذلك أوصت اللجنة بأن تصدر عن المؤتمر القائم قرارات حول بعض الموضوعات التي سبقت مناقشتها في اجتماعات اتحاد البرلمانيات الأفريقية ، أو الاتحاد البرلماني العربي ، أو مؤتمرات الحوار السابقة ، مثل :

- مكافحة الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال التحرري الوطني ضد الاحتلال .

- رفع الحصار والعقوبات المفروضة على بعض الدول الأعضاء .

\* \* \*

هذا وقد استقبل الأستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، في مبنى المجلس ، رؤساء الوفود المشاركة حيث جرى حوار بناء تركز حول ضرورة تعزيز التعاون بين البلدان العربية والأفريقية في مختلف المجالات .

هذا وقد عبر المشاركون عن شكرهم وامتنانهم للشعب والحكومة في سوريا ولمجلس الشعب السوري ورئيسه السيد الأستاذ عبد القادر قدورة على الاستقبال الحار الذي خصص لهم وعلى جميع التسهيلات التي وضعت تحت تصرفهم لنجاح الاجتماع .

كما قرروا توجيه برقية الشكر والتأييد لخاتمة الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية .

## أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر

### البند 4 :

#### أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر

### دور البرلمانات الإفريقية وال العربية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف

العملية، وباركها المجتمع الدولي. وفي رأس هذه المبادئ مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و 425 الخاص بليban.

وشاركت الدول العربية في مؤتمر مدريد وفي عملية السلام التي اتبعت عنده بقدر عال من المسؤولية ، باعتبار السلام الشامل والعادل خياراً استراتيجياً لها ينبغي أن يؤدي إلى استرجاع كامل أراضيها المغتصبة وتصفيفه النزاع والتوتر في الشرق الأوسط.

وخلال عدة سنوات من المفاوضات امكن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات على بعض المسارات ، وافتتحت آفاق لتحقيق التفاهم على مسارات أخرى.

ولكن وصول حكومة الليكود إلى السلطة في اسرائيل قلب الوضع رأساً على عقب. فالحكومة الاسرائيلية الجديدة بزعامة نتنياهو :

- اعلنت رفضها المطلق لأسس مرجعية مدريد ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية 242 ، 338 و 425 .

- وطرحت مبدأ الأمن مقابل السلام ، بدلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام ، متباينة ان تحقيق السلام هو الضمانة الوحيدة لتحقيق الامن ؛

- واعلنت صراحة رفضها الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في

ثمة اجماع في الاوساط السياسية الدولية المهمة بقضايا الامن والسلام في العالم ، وخصوصاً بين اولئك المتابعين لتطور الوضع في الشرق الاوسط ، على الامور الثلاثة التالية :

الأمر الاول - ان عملية السلام ، التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام 1991 نتيجة جهود دولية مشتركة ، قد وصلت الى طريق مسدود؛

الأمر الثاني - ان السبب في الوصول الى هذا الوضع الخطير الذي يهدد المنطقة بالانفجار يعود الى محاولات الحكومة الاسرائيلية الحالية بقيادة رئيس الوزراء نتنياهو التملص من المبادئ والالتزامات التي قامت عليها مرجعية مدريد حول عملية السلام ؛

الأمر الثالث - ان تحقيق السلام الشامل والشامل في الشرق الاوسط والحفاظ عليه هو مسؤولية جماعية ينبغي ان يقوم بها المجتمع الدولي بدوله ومنظماته وهيئاته - كل في نطاق مسؤولياته وامكانياته .

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ فترة بعيدة أهمية استباب السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وأدى تضافر الجهود الدولية إلى إطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد ، الذي أكد جملة من المبادئ أجمعـتـ عـلـيـهـ جـمـيـعـ الأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ بـعـلـيـةـ السـلـامـ ، وـضـمـنـتـهاـ الدـوـلـاتـ الـلـتـانـ اـتـرـعـيـانـ هـذـهـ

الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ، بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان حتى خط الرابع من حزيران عام 1967 ، ومن جنوب لبنان ، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة ، وعاصمتها القدس ، والتوقف عن بناء المستوطنات بصورة نهائية ، واعتبار المقام منها غير شرعي ويخالف القانون الدولي ، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت مع الحكومة الإسرائيلية السابقة ، والتوقف عن الممارسات والاعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين والعرب وعن إجراءات تهويد القدس وتغيير معالمها الجغرافية والديمغرافية.

\* \* \*

#### حول وضع مدينة القدس الشريف

أقرت الأمم المتحدة بموجب قرار التقسيم لعام 1947 إنشاء دولتين في فلسطين إدحاماً عربية والأخرى يهودية . وبقيت القدس الشرقية عاصمة للجزء العربي من فلسطين حتى حرب حزيران - يونيو / 1967 حين احتلت إسرائيل ما بقي من الأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس الشرقية .

وقد اعترفت إسرائيل بحدود 1967 الفلسطينية ، واعترفت بقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي ينص على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي التي احتلتها إسرائيل لعام 1967 ، ينطبق عليها كل ما ينطبق على الأرضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة . وإنه لا يجوز إجراء أية تغييرات بوضعها السكاني أو الجغرافي .

كما اعترفت إسرائيل في اتفاق أوسلو ، بأن القدس الشرقية خاضعة للمفاوضات النهائية التي تحدد المستقبل النهائي للضفة الغربية وغزة . ولكن المؤسف أن حكومة الليكود الحالية قد أعلنت رفضها لكل هذه الحقائق وتوacial اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تغيير طبيعة المدينة المقدسة ولهذا فإن جميع من يهتمون بتقدم عملية

فلسطين والجولان وجنوب لبنان بل وتعمل على ترسیخ ذلك الاحتلال بشتى السبل . {دفعت الكنيست الإسرائيلي في تموز - يوليو الماضي إلى اتخاذ قرار (في قراءة أولى) يمنع الحكومة من الانسحاب من الجولان } في مخالفه صريحة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 497 لعام 1981 ؛

- وجمدت المفاوضات على المسار السوري مطالبة بالعودة إلى نقطة الصفر ؛
- وكفت عمليات الاستيطان في الأرضي الفلسطينية (اعلنت مؤخراً عن بناء 300 وحدة سكنية في مدينة بيت لحم ) ، وفي الجولان ووضعت خططاً لاستقدام مهاجرين جدد ؛

• وتصر على تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية لمدينة القدس الشرقية وتهويد أماكنها المقدسة ، سواء من خلال تكثيف الاستيطان (جبل أبو غنيم ورأس العامود) او عن طريق الاجراءات الادارية الأخرى ؛

- وتعرقل تنفيذ المرحلة النهائية من اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛ كما تواصل اعتداءاتها على جنوب لبنان وبقاعه الغربي في محاولة للتخلص من تفاهمن نيسان واستفراد لبنان وفك التلازم بين المغاربين السوري واللبناني في عملية المفاوضات .

ان كل هذه المواقف والممارسات تعني في المحصلة ان حكومة نتنياهو تسعى عدماً الى دفن مرجعية مدرید ورفض قرارات الشرعية الدولية ، وبالتالي تدمير كل امل في احلال السلام الشامل والعادل في الشرق الاوسط ، الامر الذي يضع المنطقة مجدداً في اجواء العنف والتوتر ويزيد من خطر اندلاع حروب جديدة مدمرة .

ان احياء عملية السلام في الظروف الراهنة يتطلب موقفاً دولياً حازماً يرغم إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 242,338,425 والالتزام بمرجعية مدرید ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب

سلام عادل وشامل في المنطقة باعتباره هدفاً وخياراً استراتيجياً يتحقق في ظل الشرعية الدولية وقراراتها ووفقاً لمرجعية مدرید.

- الإسهام في حملة الضغط التي تمارسها مختلف الأوساط الدولية لحمل إسرائيل على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتتفيد التزاماتها إزاء عملية السلام وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد والاتفاقات الموقعة مع مختلف الأطراف . وبهذا الصدد سيكون من المفيد تعليق التعامل مع إسرائيل على مدى انصياعها لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومتطلبات عملية السلام .

السلام في الشرق الأوسط يعتبرون أن الإجراءات الإسرائيلية الrammīyah إلى تهويid القدس وإلغاء هيويتها العربية - الإسلامية هي إجراءات باطلة لأنها تتناقض مع مقررات الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي ، ولا تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة .

ولما كان إحياء عملية السلام الشرق الأوسطية يتطلب تضاد دموع القوى المحبة للسلام، فإن التعاون العربي - الإفريقي يمكن أن يسهم في إحياء هذه العملية ودفعها إلى الأمام من خلال : - التمسك بمواصلة مسيرة السلام لتحقيق



**أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر****البند 5 :****تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي**

يتم بدون تكلفة اجتماعية كبيرة يمكن أن تعرّض المسيرة الديموقراطية للخطر وتعرض بلداننا بالتالي للأضطراب السياسي.

ولذلك فإن التنمية قضية تهم الجميع حيث يجد كل طرف أن من صالحه أن يشارك فيها . وبالتالي علينا أن نتجاوز الدوافع التجارية البحتة لنفهم بالروابط قديمة العهد التي تربط بين المجتمعين الأفريقي والعربي من أجل المحافظة على السلام وتحقيق التنمية . هذا هو رهان الاستثمار في البلدان الأفريقية وال Urbaine .

**ب - الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي**  
لأن أحد أدنى يجهل أهمية الاستثمارات سواء بالنسبة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي أو لخلق فرص عمل تسمح بمكافحة البطالة .

وبالرغم من الجهد الذي بذلتها الدول الأفريقية وال Urbaine لتشجيع الاستثمار إلا أن النتائج المحققة مازالت محدودة بالمقارنة بالأهداف الموضوعية وما حققه المناطق الأخرى في العالم . فما زالت معدلات الأدخار ومعنلات الاستثمار المحلي والأجنبي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ) منخفضة ، وما زالت معدلات نمو الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منخفضة ، في حين أن معدلات البطالة لا تكف عن الارتفاع . ( انظر الجداول رقم 1 و 2 و 3 ) .

وربما أمكن تفسير هذا الوضع بكثرة وتدخل القوانين المنظمة للاستثمار ، وتنوع الجهات الإدارية التي يتعامل معها المستثمر ، وعدم توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار ، والمشكلات الناجمة عن تعدد أسعار الصرف

إذا كان التعاون بين اثنين من الشركاء يتضمن قبل أي شيء وجود أسس متينة يمكن أن تشكل القاعدة ، فليس هناك بالتأكيد أسس أكثر قوية ولا كمالاً من تلك التي توفر للشعوب الأفريقية وال Urbaine لقيام التعاون فيما بينها . فال بتاريخ والجغرافيا والثقافة والروابط التقليدية والمبادلات بين المجتمعتين تساعد كلها في إبرام قاعدة متينة وملائمة لإقامة تعاون مثالي بين بلداننا . وإن التحديات التي تواجهنا تجمع ، بل تختلط ، في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية .

**أ - الوضع الاقتصادي الاجتماعي**

إن الاقتصاديات في أفريقيا وفي بعض البلدان العربية تعاني من الأضطراب نتيجة للتغيرات التي حدثت في العالم في نهاية الثمانينات . فقد دفعت عمليات إدخال الديموقراطية وتحرير الاقتصاد الذي واكبته ظاهرة " العولمة " ، دفعت بلداننا إلى إعادة النظر في استراتيجياتها للتنمية .

وبمساعدة من المؤسسات المالية الدولية ، أجريت عمليات لإعادة هيكلة الاقتصاديات ، ترمي إلى تصحيح الأوضاع المالية العامة ، وذلك بآلياء مزيد من الاهتمام للمبادرة الخاصة . إن تحرر دولنا من الأنشطة الإنتاجية وتفرغها دورها الأولى وهو توجيه ومراقبة هذه الأنشطة قد سمح بافتتاح الاقتصاد على رأس المال الخاص . ومن هنا كان الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول النامية - وخاصة دولنا - للاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي . ومن المؤكد أن هذا التكيف الاقتصادي لا

و خاصة أسواق دول الشمال . ولذا فإن من الواجب إعادة التفكير في التعاون جنوب - جنوب ، وبالنسبة لنا في التعاون الأفريقي - العربي ، كي تتوافر الظروف الملائمة لزيادة المبادرات بين منطقتينا .

يجب أن ينظر إلى الاستثمار المباشر في أفريقيا والعالم العربي كأمر ذي أولوية بالنسبة لبلدانا ، لأنه محرك للتنمية . وبالطبع لا تتوافر نفس الموارد والإمكانيات في المنطقتين . ولذا يجب أن نتوقع ألا تكون تدفقات الموارد غير متوازنة في البداية . ولكن تيارا جديدا من المبادرات سوف يتحقق ، الأمر الذي سوف يعطي دفعه جديدة للتعاون بشكل عام .

#### ج - توصيات

يجب القيام بالأعمال الآتية من أجل تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي :

1 - اتخاذ الوسائل الازمة لتعزيز المعرفة المتبادلة عن طريق التبادل في كل المجالات :  
أ - تطوير البعثات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية والعربية ،

ب - تطوير تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين الدول الأفريقية والعربية .

ج - إنشاء آلية لتنسيق السياسات بين منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك .

2 - السعي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي

3 - إصلاح النظام التعليمي وتطويره بما يؤدي إلى توفير الكوادر المدربة المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المتغيرة .

4 - تطوير نظم العمل والإدارة في بلدانا .

5 - القيام بالدراسات الازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنمية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية و الطبيعية والمالية المتاحة في أفريقيا والعالم العربي .

6 - إعادة النظر في هيكل التعاون الأفريقي - العربي بغية تنظيم هذا التعاون بشكل

ونقص العملات الحرة ، والعجز المزمن في الموازنات التجارية و موازن المدفوعات ، وارتفاع معدلات التضخم ، وحجم المديونية ، وأعباء خدمة الديون ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه بعض الدول .

وبالنظر إلى التحولات الاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، يتطلب التعاون الأفريقي - العربي وسائل جديدة تكون قادرة على توفير مناخ ملائم لتنمية الموارد التي يجب أن تخصص للتنمية .

وهكذا يستطيع القطاع الخاص وقطاع الأعمال القيام بدور مهم بإضافة بعد جديد لجهود التعاون وتكثيف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين المجموعتين .

ومن الواضح أن الاستثمارات التي تعالجها هنا لا تخص القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تتطلب توافر خبرات تحترمها الشركات المتعددة الجنسية ، بل تخص قطاعات تستعين بكتفاهات توافر في بلدانا مثل الصناعات التحويلية والتعدينية والأخشاب ، والصناعات الزراعية الغذائية ، الصيد ، الخ .

وإذنا نلاحظ للأسف أن التعاون الاقتصادي الأفريقي - العربي مازال قاصرا على مساعدة الصناديق العربية للبلدان الأفريقية وعلى عمليات التمويل التي تقوم بها بعض المؤسسات ، مثل المصرف العربي للتنمية في أفريقيا .

إن التعاون الأفريقي - العربي في مجال تمويل التنمية يجب أن يتجاوز هذا الإطار الضيق وأن يقيم نظاما يساعد الاستثمار الخاص ، لا سيما في هذا الوقت الذي تعداد فيه هيكلة اقتصادياتنا التي تحتاج إلى مزيد من رعوس الأموال الخاصة .

وعلينا أن ندرك أننا ندخل - مع العولمة - في ميدان للمنافسة سوف يواجه فيه الضعفاء مصاعب ضخمة في النفاذ إلى الأسواق ،

- 17 - توضيح وشرح اللوائح الإدارية الخاصة بتحويل رءوس الأموال والرقابة على النقد بشكل أفضل .
- 18 - إقامة نظام لضمان الاستثمارات في الدول الأفريقية مثل إنشاء صندوق ضمان ضد المخاطر السياسية .
- 19 - تشجيع الاستثمارات عن طريق تنفيذ مشروعات أفريقية وعربية مشتركة .
- 20 - عقد اتفاقيات إقليمية لحماية الاستثمارات على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية في الدول العربية واتفاق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (قوانين الاستثمار المشترك ، قانون تجاري مشترك ، قواعد مشترك لحماية الاستثمارات ) .
- 21 - تكثيف أنشطة التعاون وتنسيقها ، وذلك بإيجاد اتصالات مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين .
- 22 - تشجيع تنظيم " أسبوع الأعمال الأفريقي - العربي " الذي سوف ينظم الثاني منه في نواكشوط ( بموريتانيا ) في مارس 1998 ، " والمعرض التجاري الأفريقي - العربي " الذي نظم الثالث منه في الشارقة ( بالإمارات العربية المتحدة ) في ديسمبر 1997 .
- 23 - تشجيع تنفيذ مشروعات أفريقية - عربية مشتركة تقرها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وخاصة إنشاء الشركة الأفريقية العربية للتمويل والاستثمار ، ومنطقة المبادرات القضائية ، ووضع قوانين لضمان الاستثمارات .
- متsequ ومنسق ، وذلك عن طريق إنشاء سكرتارية تنفيذية دائمة مثلا .
- 7 - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والعالم العربي ، في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تقرها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .
- 8 - تشجيع الاستثمار المباشر لرءوس الأموال العربية في الدول الأفريقية ولرءوس الأموال الأفريقية في الدول العربية .
- 9 - المساعدة بكل الوسائل على إنشاء مجال جغرافي واقتصادي مشترك .
- 10 - تشجيع تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا والعالم العربي .
- 11 - مواصلة الجهود مع المؤسسات المالية والمساعدين الماليين بشكل عام من أجل إقامة مرافق البنية الأساسية التي بدونها لا يمكن للاستثمارات الخاصة أن تتم .
- 12 - إيجاد بيئة استثمارية آمنة يمكن التبؤ بها .
- 13 - توفير إطار قانوني وإداري ومالى يكون من شأنه المساعدة على ظهور ونمو قطاع خاص ديناميكى في الدول الأفريقية والعربية .
- 14 - وضع نظام حديث للمعلومات حول فرص الاستثمار ، وذلك بإشراك هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية والإقليمية .
- 15 - إزالة العقبات في مجال الموافقة على الاستثمارات الأجنبية .
- 16 - المساعدة على إقامة الأسواق المالية الإقليمية .

الملاحق

جدول رقم 1 : ملخص للاستثمار الأجنبي المباشر

الإقليم	قيمة التدفقات المالية (*) (متوسط الفترة 1990 - 1995)	النسبة المئوية من تكوين رأس المال الإجمالي
العالم	219 335,0	4,1
دول اقتصاد السوق المتقدمة	148 849,1	3,8
مجموعة الدول النامية منها:	64 611,9	6,1
أمريكا	18 913,2	8,5
أفريقيا	3 686,4	5,3
* شمال أفريقيا	1 480,1	3,4
أفريقيا جنوب		
الصحراء	2 206,0	8,6
غرب آسيا	1 686,0	1,2
جنوب وشرق آسيا	39 514,0	6,4

المصدر : كتاب إحصاءات التجارة الدولية و التنمية 1995 ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف . 1997

(\*) القيمة بـ المليون دولار أمريكي .

جدول رقم 2 : متوسط معدل النمو السنوي لل الصادرات في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة 1950 - 1995

المنطقة	متوسط معدل النمو السنوي لل الصادرات 1995 - 1950	%
العالم		11,1
دول اقتصاد السوق المتقدمة		11,3
الولايات المتحدة وكندا		10,1
أوربا		11,5
الدول النامية		11,0
أمريكا اللاتينية		8,7
أفريقيا		8,6

9,8	شمال أفريقيا
7,9	أفريقيا جنوب الصحراء
12,0	غرب آسيا
12,4	جنوب وشرق آسيا

المصدر : كتاب إحصاءات التجارة الدولية والتنمية 1995 ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 1997

جدول رقم 3 : متوسط معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال الفترة 1970 - 1990 والفترة 1990 - 1994 .

الإقليم أو المجموعة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	( 94 - 90 ) ، %	( 94 - 90 ) ، %	( 90 - 70 ) ، %	( 90 - 70 ) ، %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
دول اقتصاد السوق المتقدمة	0,8	2,1	1,6	2,8	
أوربا	0,5	2,1	0,9	2,4	
الولايات المتحدة كندا	1,3	1,7	2,4	2,7	
الدول النامية	2,2	2,1	4,2	4,3	
دول أوروبا الشرقية	- 9,5	3,0	- 9,6	3,8	
أمريكا اللاتينية	1,4	1,1	3,3	3,4	
غرب آسيا	- 0,6	- 0,2	1,8	3,1	
جنوب وشرق آسيا	5,7	4,5	7,4	6,6	
أفريقيا	- 2,4	- 0,2	0,4	2,7	
شمال أفريقيا	1,8	0,3	0,5	3,0	
أفريقيا جنوب الصحراء	- 2,7	- 0,6	0,3	2,3	

المصدر : كتاب إحصاءات التجارة الدولية والتنمية 1995 ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 1997

**أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر****البند 6 :**

## تعزيز المبادلات العلمية والثقافية بين البلدان الأفريقية والعربية والحفاظ على تراثها الثقافي

اندرجت في الإطار الثاني للعلاقات بين الدول ، الأمر الذي لم يمكن هذا التعاون من أن يأخذ طابع التعاون بين جماعتين .

إذن تجب مراجعة استراتيجية المبادلات العلمية والثقافية كي يتم إدراجهما في إطار المجموعة الأفريقية - العربية حيث تشارك فيها كل الدول الأفريقية والعربية . ولن يمكن التفكير في هذه الاستراتيجية الجديدة إذا لم تتوافر إرادة سياسة حقيقة لتنشيط الهياكل التنظيمية للتعاون الأفريقي - العربي ، مبتدئة بتزويدها بأمانة تنفيذية دائمة ، مثلاً .

وبالنسبة للأعمال التي ترمي إلى تنشيط المبادلات الثقافية والعلمية ، نشير إلى ما يأتي على وجه خاص :

### 1 - في المجال الثقافي

- \* الإسراع في إنشاء المعهد الثقافي الأفريقي - العربي تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

- \* تنظيم تظاهرات ثقافية أفريقية عربية في مجالات السينما والمسرح والفن الشعبي والأدب ، إلخ .

- \* إنشاء صندوق خاص لتشجيع التظاهرات الثقافية الأفريقية العربية ، تحت رقابة المعهد الثقافي الأفريقي - العربي المزعمع إنشاؤه .

- \* مضاعفة المبادلات الثقافية في الإطار الثاني بين البلدان الأفريقية والعربية من أجل المحافظة على العلاقات التي تربطها .

- إنشاء وكالة إعلامية صحفية أفريقية -

يجب النظر إلى العلم والثقافة ك مجالين ذي أولوية في إطار العلاقات الأفريقية - العربية . فبدون العلم والثقافة اللذين يشكلان أساسين للمجتمع ، لا يمكن أن تتحقق تنمية دائمة ولا تعاون بين جماعتين .

إن علاقات التعاون بين أفريقيا والعالم العربي يجب أن تقوم إذن على أساس معرفة عميقة متبادلة للقيم الثقافية لكل جانب .

### أ - المبادلات العلمية والثقافية

كانت المبادلات في المجالين العلمي والثقافي موجودة دائماً بين أفريقيا والعالم العربي ، وخاصة في الفترة التالية للاستقلال . صحيح أن عقدي السبعينات والستينيات قد شهدوا نشاطاً في هذه المبادلات ، وخاصة الثقافية ، بين البلدان العربية والأفريقية ، الأمر الذي أدى إلى تنظيم التعاون الأفريقي - العربي في شكل مؤسسي مع عقد القمة الأفريقية العربية الأولى بالقاهرة من 7 إلى 9 مارس / آذار 1977 .

إلا أنه تجب ملاحظة أنه مع إقامة مؤسسات التعاون الأفريقي - العربي ، انصب هذا التعاون بشكل أكبر على الدائرة الاقتصادية والمالية ، بدلاً من أن يمتد ليشمل كل المجالات التي تعطيها حركة المجتمعات الأفريقية والערבية .

وهكذا لم تأخذ الدول الأفريقية و العربية في علاقتها بعد العلمي والثقافي للتعاون الأفريقي - العربي بعين الاعتبار .

طبعاً تمت مبادلات علمية وثقافية ، ولكنها

تدمير التراث الثقافي ، واستيراد وتصدير ونقل ملكية هذا التراث بأساليب غير مشروعة) ، أو الاقتصادية مثل السياحة و الاتصالات الحديثة والسلع الاستهلاكية المستوردة .

وليس المقصود في هذا الخصوص أن تتخذ بانتظام موقفا سلبيا يتمثل في أن نرفض دون تمييز كل ما يأتي من الخارج وما يكون من شأنه إضافة ثقافة أجنبية إلى ثقافتنا ، بل أن نحرص على ألا "يعتدى" عليه إلى حد فقدان القيم التي تكونه .

إن العالم الذي يبدو في فجر القرن الحادي والعشرين سوف يكون عالم اتصالات دون حدود طبيعية ، وبالتالي عالما مفتوحا يتحمل فيه أن يتغلب السوق على أي اعتبار خلقي . ولذا فإن من الضروري أن تقر قواعد السلوك على الصعيد الدولي من أجل المحافظة على القيم الخلوقية والثقافية لبلداننا .

وفي هذا الشأن ، وفي إطار التعاون الأفريقي العربي ، يجب أن تعمل الدول الأفريقية وال العربية بشكل جماعي داخل المنظمات الدولية ، مثل منظمة اليونسكو ، ومنظمة السياحة العالمية ، ومنظمة التجارة العالمية ، والاتحاد الدولي للاتصالات عن بعد ، كي تؤخذ الأمور التي تشغلهما في الحسبان في التوصيات والاتفاقيات الدولية .

وعلى صعيد الجماعتين الأفريقية وال العربية ، من المؤكد أنه كلما تطور التعاون داخل هذا المجال ، كلما أمكن الحفاظ على تراثنا الثقافي بشكل أفضل ، وذلك نظرا للعلاقات الوثيقة التي ربطت دائما بين الجماعتين والتفاهم المتبادل الذي يسود بينهما في علاقتهما .

وفي النهاية ، نقول إن أفضل وسيلة كي تحافظ البلدان الأفريقية وال العربية على تراثها الثقافي هو أن تعمل على جبهتين :

\* الأولى ، على الصعيد الدولي ، باتخاذ مواقف مشتركة كما أشير إلى ذلك من قبل ،

عربة تختص بنقل معلومات القارة الأفريقية والعالم العربي ، و تعمل وبالتالي على إنشاء مجال إعلامي أفريقي - عربي حيث يدخل في عالم الاتصال الجديد الخاص بالقرن الحادي والعشرين .

\* مساندة المؤسسات المالية العربية والأفريقية والمساعدين الماليين لتنفيذ مشروعات Africaine - عربية مشتركة .

## 2 - في المجال العلمي

\* تطوير المبادرات في إطار العلاقات الثنائية بين البلدان الأفريقية العربية مثل :

◆ تبادل الخبراء في مجالات العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي ،

◆ تقديم المنح الدراسية للشباب في الجامعات والمعاهد ،

◆ تبادل الأساتذة بين الجامعات الأفريقية والعربية ،

◆ تبادل الأطباء بين المستشفيات الجامعية الأفريقية وال العربية وتنظيم دورات لتحسين مستوى الأداء بالنسبة للعاملين في مجال الصحة .

\* تنظيم ندوات علمية Africaine - عربية وخاصة في مجالات الطب والتكنولوجيا التي ظهرت فيها كفاءات بالفعل .

\* تطوير البحث والتعاون الأفريقي - العربي في مجال مكافحة الأمراض المتطرفة ، مع الاستفادة من الإسهام العلمي للدول المتقدمة .

## ب - الحفاظ على التراث الثقافي

يضم التراث الثقافي لدولة ما جميع العناصر التي تكون ثقافتها . تلك الثقافة التي تستمد مصدرها من القيم التقليدية ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والديانات والعقائد ، باختصار من كل ما يسهم في تكوينها .

إلا أن التراث الثقافي للدول الأفريقية وال العربية قد عانى من آثار بعض الظواهر التاريخية ، مثل الاستعمار ( عدم حماية وأحيانا

\*والثانية ، على صعيد الجماعتين ، بتشجيع وتطوير التعاون الأفريقي - العربي في جميع المجالات لجعل التراث الثقافي عنصراً أساسياً للحضارة يسهم في تحقيق التفاهم والتقدير المتبادل بين جماعتينا .

وبالحرص على تطبيق ومراعاة الاتفاقية الخاصة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية التراث الثقافي بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة بباريس في 17 نوفمبر 1970 ، والتي وضعت موضع التنفيذ في 24 أبريل 1972 .

تحت عنوان "تراثنا ثقافة وفنون" ،

نظمت كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب ، د. سالم بن سعيد ،

والأستاذ الدكتور د. محمد بن سعيد ،

وكذلك كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

والأستاذ الدكتور د. محمد بن سعيد ،

وكذلك كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

تحت إشراف د. علي بن سعيد ، رئيس مجلس

كلية التربية والآداب بجامعة عجمان ،

**أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر****العدد 7 :****مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني****للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي**

إن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجسم التمثيلي الوحيد الذي يمثل الشعب الفلسطيني بجماعاته المختلفة ، وهو السلطة التشريعية العليا المسؤولة عن رسم السياسات والبرامج لمنظمة التحرير الفلسطينية والمرأقب لعمل الدوائر المختلفة . ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قد اعترفت بالشعب الفلسطيني وممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية بجميع مؤسساتها ، في رسائل الاعتراف المتداولة في التاسع من أيلول 1993 .

وحتى عام 1996 ، لم يكن في إمكان المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على ممثلين عن المناطق الفلسطينية المحتلة بسبب إجراءات إسرائيل العقابية . ولقد سمحت اتفاقيات أوسلو بانتخاب 88 عضواً من تلك المناطق الفلسطينية ، و أصبح هؤلاء بالإضافة إلى 96 آخرين منتخبين بشكل غير مباشر ، أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني ، بصفتهم ممثلين لسكان تلك المناطق .

ولكون المجلس الوطني الفلسطيني الجسم التشريعي للشعب الفلسطيني ، فقد طلب منه أن يصادق على اتفاقيات أوسلو التي تم التوقيع عليها بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ، مثلاً فعلى الكنيست الإسرائيلي . كما طالبت إسرائيل بضرورة قيام المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل بنود معينة في الميثاق الوطني الفلسطيني لا تتعارض مع اتفاقيات السلام .

في نيسان - إبريل - 1975 اتخذ مجلس الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في كولومبو قراراً بمنح المجلس الوطني الفلسطيني وضعية عضو مراقب في الاتحاد . ومنذ ذلك الحين يشارك المجلس الوطني الفلسطيني في جميع مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته المختلفة .

وفي أعقاب التطورات التي تلت اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية تقدم المجلس الوطني الفلسطيني بطلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دورة مجلس الاتحاد التي عقدت في مدريد في إطار المؤتمر 93 عام 1995 . وجدد طلبه في دورات مجلس الاتحاد التالية التي عقدت على التوالي في كل من بخارست ( 1995 ) واستانبول وبيجين ( 1996 ) وسيئول والقاهرة ( 1997 ) . وبالرغم من تقديم المجلس الوطني الفلسطيني جميع الوثائق التي تؤكد حقه في الحصول على العضوية الكاملة إلا أن هذا الطلب قد جرى تأجيله مرة بعد أخرى . وسيتم بحثه مستقبلاً في الدورة 162 لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في ويندهوك ( ناميبيا ) في نيسان أبريل 1998 .

وتتناول هذه المذكرة عرضاً للأسس التي تؤكد حق فلسطين ، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني ، بالعضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي .

من ميثاق عصبة الأمم المتحدة لعام 1919 ، وفي معايدة لوزان لعام 1923 - بإن الشعب الفلسطيني هو شعب حر ومستقل ، وأن السيادة على فلسطين رغم وجود الانتداب عليها ، بقيت ثابتة لشعبنا لأنها هو صاحب السيادة القانونية على إقليم فلسطين ، كما أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية ولقطاع غزة عام 1967 لا يترتب عليه نقل السيادة إليها . فهي طبقاً للقانون الدولي والشرعية الدولية ، حق الشعب وحده . فلم يفقد الشعب الأثيوبي مثلاً سيادته عندما احتلت بلاده من قبل إيطاليا عام 1936 ، كما لم يفقد البولنديين سيادتهم عندما احتلت بولندا وضمت إلى دول أخرى بين عامي 1795 و 1919 .

وعلى ضوء ما تقدم فإن موافقة الاتحاد البرلماني الدولي على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ، والذي يتمتع بوضع المراقب منذ عام 1975 ، تعتبر تأكيداً لمبادئ القانون الدولي ، وميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومساهمات المجلس الوطني الإيجابية . كما أن من شأن هذا الاعتراف أن يعزز من المشاركة الفعالة للمجلس الوطني الفلسطيني في نشاطات الاتحاد البرلماني الدولي ، وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي من أجل إرساء أسس السلام العادل والدائم في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع .

لقد سبق للمجلس الوطني الفلسطيني أن عقد أول دوراته في فلسطين عام 1964 . وعندما احتلت إسرائيل كامل فلسطين عام 1967 ، تم عقد دورات المجلس الوطني الفلسطيني خارج فلسطين . و أنت اتفاقيات أوسلو لتمهد الطريق لاستئناف عقد دورات المجلس الوطني الفلسطيني على أرض فلسطين ، حيث عقدت الدورة الأخيرة للمجلس في غزة .

أما بالنسبة لفلسطين كدولة فهي قائمة بعناصرها الثلاث : الشعب والإقليم والسلطة . وقد اعترفت بها أكثر من مئة دولة، تأسساً على ما سبق وعلى المعطيات القانونية التالية :

أ. خطة تقسيم فلسطين لعام 1947 والتي دعت إلى قيام دولتين : واحدة عربية وواحدة عربية .

بـ. ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى حـ  
ـ جميع الشعوب في تقرير المصير .  
ـ جـ. قـرارات مجلس الأمـن والـجمـعـيـةـ العـامـةـ  
ـ للأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ذاتـ الصـلـةـ ،ـ خـاصـةـ ،ـ تـلـكـ  
ـ الـقـرـارـاتـ الـتـيـ تـعـيدـ التـأـكـيدـ عـلـىـ حقـوقـ الشـعـبـ  
ـ الـفـلـسـطـيـنـيـ غـيرـ القـاـبـلـةـ لـالـتـصـرـفـ فـيـ فـلـسـطـينـ ،ـ  
ـ بـماـ فـيـهاـ ،ـ حقـهـ فـيـ تـقـرـيرـ المـصـيرـ وـالـاسـتـقـالـةـ .  
ـ وـ السـيـادـةـ .

و فيما يتعلق بالسيادة فإن الشعب الفلسطيني يتمتع بالسيادة على أرضه دون انقطاع تاريخي . لقد اعترف المجتمع الدولي في المادة ( 22 )

## بيان الختام

ولدى افتتاح الجلسة ، رحب السيد جوزيف مارسيلان دجبي ، رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر ، بكلة الوفود التي تفضلت بتلبية دعوة الجمعية الوطنية ليبينين . وبعد أن ذكر بأن الاتصالات واللقاءات بين الشعوب العربية والأفريقية لم تخل دوما من الصعب ، طلب نسيان هذه الذكريات القاتمة ، مؤكدا أن الاتحاد والوحدة هما السبيلان الوحيدان للتصدي لعمالة هذا الكوكب .

وفي أعقاب ذلك ، أعرب عن الأمل في أن تشهد المبادرات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب الأفريقية والعربية في إزالة حواجز الريبة ، والتوعية بضرورة التكامل بين المصالح الأفريقية والمصالح العربية .

وأختتم كلمته مؤكدا بقوه أن بینین سوف تتفق دائما إلى جانب البلدان الأفريقية والعربية كلما احتاجت هذه البلدان إلى مساندتها وإلى النزد عن قضاياها العادلة وبصفة خاصة حق الشعوب في سيادتها على ترابها الوطني .

وبعد كلمة الترحيب هذه ، ألقى صاحب السعادة برونو أموسو رئيس الجمعية الوطنية ليبينين ورئيس اتحاد البرلمانيات الأفريقية خطابا استهلها بايضاح نقاط قد ثبتت على البعض ، من قبيل أن الحيز العربي الأفريقي ليس هو الحيز التضامني الوحدي الذي يمكن لكل برلمان من البرلمانيات العربية والأفريقية استثماره . فشلة عرى أخرى للتضامن كانت وراءها عوامل جمعت بين برلمانات البلدان الناطقة بالفرنسية ، والأخرى التي ضمت بلدان الكونفدرالية وغيرها .

وأضاف قوله إنه على الرغم مما تزخر به البلدان الأفريقية والعربية من موارد مالية

بدعوة كريمة من الجمعية الوطنية في جمهورية بینین ، انعقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الثامن في المركز الدولي للمؤتمرات بكوناكري خلال المدة من 4 إلى 7 مارس / آذار 1998 . وقد شارك في أعمال هذا المؤتمر ممثلون عن البرلمانيات الأفريقية والعربية الآتية : الجزائر ، أنجولا ، بینین ، بوروندي ، مصر ، جيبوتي ، الإمارات العربية المتحدة ، الجابون ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غينيا الاستوائية ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، فلسطين ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، السنغال ، السودان ، سوريا ، توجو ، تونس ، وزيمبابوي .

كما شارك في المؤتمر بصفتهم من المرافقين ممثلو المنظمات الدولية والبرلمانية الآتية : منظمة الوحدة الأفريقية ، الاتحاد البرلماني الدولي ، الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية ، منظمة البرلمانيين العرب والأمريكيين من أصل عربي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

عقد المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الثامن جلسة افتتاحه الرسمية في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الأربعاء الموافق الرابع من مارس / آذار سنة 1998 في قصر الرياضة باستاد الصداقة ، تحت رئاسة صاحب الفخامة الجنرال ماتيو كيريوكو رئيس جمهورية بینین ورئيس الدولة ورئيس الحكومة .

وشارك في مراسم الافتتاح الوفود البرلمانية الأفريقية والعربية ، وأعضاء الحكومة ومؤسسات الدولة ، وأعضاءبعثات الدبلوماسية المعتمدون في بینین ، ولقيف من الضيوف والمدعويين .

وفي المجال الاقتصادي ، أكد الدكتور عبد الأحد جمال الدين على ضرورة عقد مؤتمر قمة أفريقي - عربي مشترك لبحث سبل مواجهة التحديات الاقتصادية في ظل معطيات العولمة ، واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ، وتتنظيم معارض تجارية إفريقية - عربية مشتركة بشكل دوري ، والحفاظ على دورية عقد مؤتمر رجال الأعمال الأفارقة والعرب ، فضلاً عن تدعيم التعاون الإعلامي بين الدول الأفريقية والعربية . وألقى معايي المهندس عبد الهادي المجالي ، رئيس الوفد الأردني ، وممثل رئيس المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع ، كلمة عبر في مستهلها عن جزيل الشكر والتقدير إلى فخامة رئيس جمهورية بينين ، وإلى شعب بينين وبرلمانه وحكومته على استضافتهم أعمال المؤتمر وعلى حسن وفادتهم .

وبعد أن نوه السيد المجالي بالتغييرات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم أشار إلى الروابط المتقدمة التي تجمع بين الشعوب الأفريقية والعربية ، الأمر الذي يفرض عليها أن تقف صفاً واحداً .

وحول الوضع في الشرق الأوسط أوضح السيد المجالي أن السلام هو خيار الشعوب وان التراجع في عملية السلام في الشرق الأوسط والتعنت الإسرائيلي في رفض تنفيذ بنود اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطيني ، وعدم تحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، ومواصلة إسرائيل سياسات التوسيع والاستيطان ومارسة الإرهاب المنظم على أراضي دول أخرى ... وغيرها - كلها ممارسات تتنافى تماماً مع التوجه الدولي نحو استراتيجية السلام . كما أن مما يزيد الأمور تعقيداً إعلان إسرائيل المتكرر أن القدس عاصمة موحدة لها وضربيها عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية ومشاعر مئات الملايين من أتباع الديانتين الإسلامية والمسيحية .

وعبر السيد المجالي عن الارتياح لنجاح جهود الأمين العام للأمم المتحدة في نزع فتيل

وطبيعية ، فإن تضافر جهودها وتضامن شعوبها هما الكفيلان ووحدهما بفرضها كشريك حقيقي يعترف به سائر عناصر المجتمع الدولي . بعد ذلك ، شدد رئيس الجمعية الوطنية بينينية على ضرورة إطلاع الشعوب على ما يتخذ من تدابير في ميدان التعاون العربي الأفريقي ، وبخاصة فيما يتصل بداعع هذه التدابير . ومن ثم فقد طالب بالقيام بأنشطة محددة لصالح الشعوب فيما تشعر أن شواغلها تؤخذ أيضاً في الحسبان .

وفي الختام ، أعرب عن الأمل في أن تسمم عملية إعادة تشكيل اتحاد البرلمانات الأفريقية ، وتنظيم عمله في رفع كفاءته وتفعيل تدخلاته .

ثم أخذ الكلمة السيد / مدحت لطفي ، المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ، فتحدث عن الجهود التي يبذلها المصرف ، وعن الاستثمارات العربية التي تنفذ في البلدان الأفريقية من أجل تحقيق تميّتها الاقتصادية .

وعلى أثر ذلك ، ألقى السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري ، كلمة نيابة عن الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ، ركز فيها على ضرورة وضع استراتيجية برلمانية للتعاون الأفريقي - العربي في المجالين السياسي والاقتصادي .

ففي المجال السياسي ، يجب تعزيز التنسيق الأفريقي - العربي في المحافل الدولية وتبني مواقف مشتركة إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، ودعم التعاون الثنائي والجماعي من خلال تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار في كل من إفريقيا والعالم العربي . وفي هذا المجال شدد سعادته على ضرورة وقف سياسة الكيل بمكيالين حيث ترغم بعض الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، بينما تترك دول أخرى تمتلك أسلحة الدمار الشامل وتنتهك قرارات الشرعية الدولية .

والبلدان الفقيرة . ومن هنا فقد أعلن ترحيبه وتشجيعه لأى عمل كفيل بالمساعدة في تعزيز أو اصر التضامن والتعاون بين الشعوب والبلدان الأفريقية والعربية .

ومن هذه الزاوية ، عبر الرئيس عن تقديره للموضوعات الثلاثة التي اختارها المؤتمر الثامن والتي تستهدف المداولات بشأنها تشجيع السعي إلى تعزيز عملية السلام .

وأخيراً ، وبعد أن دعا نواب الشعب إلى ممارسة " الدبلوماسية البرلمانية " جنباً إلى جنب مع تحرك الحكومات ، طلب الرئيس من الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الثامن تجنب اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ ، والاهتمام ، في المقام الأول ، بالسلبيات الحقيقة التي تقوض جهود التنمية في البلدان الأفريقية والعربية ، وذلك من خلال التهوض باشطة تستند إلى الشراكة والتضامن الفعلي .

وبعد أن أختتم فخامة رئيس الجمهورية خطابه بهذا النداء ، أعلن بدء أعمال المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي الثامن .

#### انتخاب مكتب المؤتمر

وفي بداية جلسة العمل الأولى التي ترأس جانباً منها مهندس عبد الهادي المجالي ، ممثلاً لرئيس المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع ، مهندس سعد هايل السرور ، وافق المؤتمر بالتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر الثامن على النحو الآتي :

- 1 - سعادة السيد / برونو أموسو ، رئيس الجمعية الوطنية في بيتنين ، رئيساً للمؤتمر .
- 2 - السيد الدكتور / عبد الأحد جمال الدين ، رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري ، نائباً للرئيس .
- 3 - السيد / عمر سادو ، عضو الجمعية الوطنية بالنيجر ، مقرراً عاماً .

#### إقرار جدول الأعمال

كذلك تمت الموافقة على جدول أعمال المؤتمر بالشكل الآتي :

الأزمة الأخيرة المتعلقة بالعراق ، مؤكداً ضرورة أن يكون اهتمام القوى الكبرى بتطبيق مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها شاملة للجميع بلا استثناء وخاصة نزع كل أسلحة الدمار الشامل من كل الدول ، بما فيها إسرائيل ، التي يشكل ما لديها من هذا السلاح تهديداً مباشراً للمنطقة كلها .

وكان آخر من أخذ الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية صاحب الفخامنة الجنرال ماتيو كيريوكو ، رئيس الجمهورية ، الذي استهل خطابه بالقول باختيار بلده لاستضافة هذا المحفل الهام .

ثم قال إن المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الثامن يعقد في ظل ظروف تملئ ضرورة التضامن والتعاون بين الشعوب والبلدان الأفريقية والعربية ، مدللاً على ذلك بالتورات الأخيرة التي تربت على الخلاف بين المجتمع الدولي وال العراق ، ومغتنماً هذه المناسبة للإشارة بالأمين العام للأمم المتحدة ، السيد / كوفي عنان ، وإزاء التهنئة له على نجاحه في مهمته .

وأعرب فخامة رئيس الجمهورية ، من جانب آخر عن أسفه إزاء الصعب الذي تكتفى محاولات تسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص ، وذلك من جراء تعمد الحكومة الإسرائيلية تجاهل الأحكام ذات الصلة لاتفاقات مدريد وواشنطن وأوسلو .

وفيمما يتصل بأفريقيا ، رحب الرئيس بما أحرز من تقدم مطرد على طريق إقرار السلام في ليبريا وسيراليون ، ولكنه أعرب عما يساوره من قلق إزاء الوضع في أنجولا وبوروندي والصومال وسائر المناطق التي ما فتئت تسودها بؤر التوتر وعدم الاستقرار .

وعلى الصعيد العالمي ، استرعى فخامته الانتباه إلى أن عدد المستبعدين والمهمشين ما يزيد عن ، وأن التضامن يتراجع أمام الأثر ، وأن الهوة ما انفك تتسع بين البلدان الغنية

نشاط اللجنة خلال الفترة ما بين المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي السابع والمؤتمر الثامن . ثم وافق المؤتمر على هذا التقرير بعد أن أخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدت وهي كالتالي :

1. وضع آلية لكيفية تيسير الاتصالات بين البرلمانات الأعضاء في الجانبين  
2. إجراء دراسة وتقييم مقترنات حول كيفية شمول الحوار البرلماني الأفريقي العربي لجميع البرلمانات الموجودة في أفريقيا والعالم العربي  
3. تأكيد أهمية عقد ندوات متخصصة حول الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المشترك من الجانبين ( مثل القدس ) ، وتكليف الأمانتين العامتين ، بالتنسيق مع رئاستي الاتحادين ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك قبل انعقاد المؤتمر المقبل .

وعلى مدى يومين ، ناقشت الوفود باستفاضة كافة البنود المدرجة في جدول الأعمال ، واتخذت القرارات الآتية :

#### **أولاً : حول أهمية الحوار البرلماني الأفريقي العربي**

1. يؤكد المؤتمر أهمية الحوار البرلماني الأفريقي العربي كوسيلة من وسائل تدعيم العلاقات الأخوية القائمة بين أفريقيا والعالم العربي وتوسيع دائرة التنسيق والتضامن والتعاون بين بلدانهما ، الأمر الذي يحقق مصلحة الطرفين ويزيد من فعاليتهما على مختلف المستويات الدولية .

2. يدعو المؤتمر رئاستي اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي إلى ضرورة التنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لزيادة فعالية الحوار الأفريقي العربي في جميع المجالات .

**ثانياً : حول عملية السلام في الشرق الأوسط**  
1 - يعبر المؤتمر عن تأييده لل الخيار العربي الاستراتيجي في الدخول في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ويطالب إسرائيل بإعلان

1. انتخاب مكتب المؤتمر .
2. إقرار جدول الأعمال .
3. تقرير لجنة المتابعة :

أ . اجتماعات اللجنة .  
ب . تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي السابع ( عمان ، يناير 1996 )

4. دور البرلمانات الأفريقية والعربية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الشريعة الدولية ، بما فيها تلك المتعلقة بالحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف .

5. تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي .

6. تعزيز المبادرات العلمية والثقافية بين البلدان الأفريقية والعربية والحفاظ على تراثها الثقافي .

7. مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي .

8. تشكيل لجنة المتابعة الجديدة .

9. تحديد موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي التاسع .  
بعد إقرار جدول الأعمال ، شكل المؤتمر لجنة صياغة لإعداد البيان الختامي ضمت ممثلين عن برلمانات البلدان الآتية :  
من الجانب الأفريقي : أنجولا ، بينين ، مالي ، وزيمبابوي .

ومن الجانب العربي : مصر ، الأردن ، فلسطين ، وسوريا .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة يومي 5 و 6 مارس / آذار 1998 ، برئاسة السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس الوفد المصري .

**تقرير لجنة المتابعة**  
يستمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد / بلقاسم ملاح ، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، والذي استعرض

• التوقف عن مصادر الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات وإغلاق القدس في وجه المواطنين الفلسطينيين ، مسلمين ومسحيين لأداء شعائرهم الدينية .

5 - يدين المؤتمر الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين العرب ومتلكاتهم وتشريع التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين العرب في مخالفة صريحة لكل القوانين والشرع الدولي .

6 - يدين المؤتمر إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل .

7 - يطالب المؤتمر المجتمع الدولي باستمرار تقديم الدعم السياسي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ويدعو المؤسسات الدولية المختصة لمساعدة في مواجهة الأعباء الحياتية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني نتيجة السياسات الإسرائيلية العدوانية .

8 - يؤكد المؤتمر سيادة سوريا على كامل مرتفعات الجولان المحتلة ، ويرفض كل الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديمغرافي والسياسي في الجولان السوري المحتل ، ويعتبر هذه الإجراءات غير شرعية وباطلة ، وتشكل خرقاً للشرعية الدولية المتمثلة في الاتفاques الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

9 - يدعوا المؤتمر إلى مساندة موقف سوريا من استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي من النقطة التي انتهت إليها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة ويؤكد على تلازم المسارين السوري اللبناني .

10 - يدعوا المؤتمر المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام ، إلى تحمل مسؤوليته في التحرك السريع والفاعل لتشريع عملية السلام على كافة المسارات العربية - الإسرائيلية وفق الأسس التي قام عليها واتفاques التي تم توقيعها لتحقيق السلام الشامل والأمن والاستقرار المنشود في منطقة الشرق الأوسط .

التزامها بهذه العملية وفق الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد ، وهي مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي 242 ، 338 ، 425 ، والتقدم بجدية لاستكمال مسيرة السلام .

2 - يؤكد المؤتمر أن تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط يستوجب احترام إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتطبيقاتها . وهي تتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس العربية ، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه ، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، وكذلك انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة لحدود الرابع من حزيران 1967 ، والانسحاب من جنوب لبنان وبقاعة الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً .

3 - يدين المؤتمر سياسات الحكومة الإسرائيلية ومارستها الرامية إلى تكريساحتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان والتهرب من استحقاقات عملية السلام وتحملها مسؤولية تجميد تلك العملية .

4 - يدعوا المؤتمر المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام ، إلى الضغط على إسرائيل لحملها على تنفيذ كل الالتزامات الناجمة عن الاتفاques الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، والتي تتضمن :

- فك الحصار وإنهاء إغلاق الأرض الفلسطينية أمام حركة الأشخاص والبضائع نظراً لما يلحقه هذا الإجراء من أضرار بالغة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية للشعب الفلسطيني .

- التوقف عن استمرار المماطلة ووضع العرقييل أمام عودة النازحين الفلسطينيين إلى ديارهم ومتلكاتهم .

- فتح المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

- إزالة العقبات أمام تشغيل مطار غزة وإنشاء ميناء غزة .

**رابعاً : بالنسبة للعراق والكويت ،**  
**1 - يؤكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على**  
**وحدة العراق وسلامة أراضيه وعارضته لأية**  
**سياسات أو إجراءات تهدد سيادته وآمنه**  
**ووحدة ترابه الوطني .**

**2 - يدعو المؤتمر إلى رفع الحصار عن**  
**العراق ويثمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين**  
**العراق والأمم المتحدة بشخص أمينها العام السيد**  
**كوفي عنان بشأن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية**  
**ويطالب الأمم المتحدة بوضع جدول زمني**  
**لإنهاء عملية التفتيش في أقرب الأجال . كما**  
**يطالب بسحب القوات الأجنبية التي جاءت إلى**  
**المنطقة بسبب هذه الأزمة .**

**3 - يدعوا المؤتمر العراقي إلى اتخاذ**  
**الإجراءات الكفيلة بإنهاق قضية الأسرى و**  
**المفقودين الكويتيين تنفيذاً لقرارات مجلس**  
**الأمن الدولي ذات الصلة ، ويطلب من الاتحاد**  
**البرلماني العربي القيام بمبادرة في هذا الشأن .**

**خامساً : وبالنسبة للجماهيرية العربية الليبية :**  
**يرحب المؤتمر بقرار محكمة العدل الدولية**  
**المورخ في 27 فبراير 1998 الذي أكد**  
**الطبيعة القانونية للخلاف بين ليبيا والولايات**  
**المتحدة والمملكة المتحدة ، وأنه من اختصاص**  
**محكمة العدل الدولية . ويعبر المؤتمر عن قلقه**  
**إزاء استمرار الحظر الجوى والإجراءات**  
**الأخرى المفروضة على ليبيا ، ويؤكد أن هذه**  
**الإجراءات لم يعدلها ما يبررها ، ويدعو**  
**مجلس الأمن إلى إلغائها فوراً ، ويحث جميع**  
**الحكومات على التوقف عن تنفيذها .**

كما يؤكد تضامنه مع الجماهيرية العربية  
 الليبية ودعمه لها في المطالبة بتعويضات  
 مناسبة عن الأضرار التي لحقت بها بسبب  
 قراري مجلس الأمن رقم 748 و 883 .

**سادساً : بالنسبة للسودان**  
**يطالب المؤتمر أيضاً برفع الخطر المفروض**  
**على السودان .**

**11 - يدين المؤتمر احتلال إسرائيل جنوب**  
**لبنان وبقائه الغربي ويشجب الاعتداءات**  
**الإسرائيلية المتواصلة على لبنان ، ويطلب**  
**إسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من**  
**الجنوب اللبناني وبقاعة الغربي وفق قرار مجلس**  
**الأمن رقم 425 .**

**12 - يشيد المؤتمر بصمود المواطنين**  
**العرب في فلسطين وسوريا ولبنان وتصديهم**  
**للاحتلال وسياساته وممارساته العدوانية ، ويثمن**  
**إصرارهم على تحرير أراضيهم . ويطلب**  
**بضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام**  
**1949 .**

**13 - يدعو المؤتمر جميع الدول إلى**  
**ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على**  
**الالتزام بعملية السلام والأسس التي بنيت عليها ،**  
**وربط علاقات هذه الدول مع إسرائيل بمدى**  
**التزام إسرائيل بعملية السلام وتنفيذ التزاماتها .**

**14 - يدين المؤتمر جميع التحالفات**  
**العسكرية الإقليمية التي من شأنها أن تزيد من**  
**التوتر وأن تعرّض السلام في المنطقة الأفريقية**  
**- العربية للخطر .**

### ثالثاً : حول القدس ،

ـ يؤكد المؤتمر على أن القدس أرض  
 عربية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على بقية  
 الأرضي العربية المحتلة عام 1967 ، ويترجّب  
 انسحاب إسرائيل منها وفق قرار مجلس الأمن  
 الدولي رقم 242 لعام 1967 الذي يرفض  
 احتلال أراضي الغير بالقوة .

ـ يتمسّك المؤتمر بعروبة القدس ،  
 ومكانتها الدينية ، ويدين كل المحاولات  
 الإسرائيليّة الرامية إلى تغيير الوضع الجغرافي  
 أو الديمغرافي أو السياسي أو الحضاري لهذه  
 المدينة المقدسة ، مما يؤثر على وضعها النهائي  
 ، ويعتبر كل إجراء إسرائيلي في هذا الصدد لا  
 غيّاً وغير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي  
 وانتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949  
 وعقبة في طريق السلام.

- أ - رفع مستوى البعثات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وال العربية ،
- ب - زيادة تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين الدول الأفريقية وال العربية .
- ج - إنشاء آلية لتنسيق السياسات بين منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك .
- 2 - إقامة اتصالات جوية وبرية وبحرية بين البلدان الأفريقية وال العربية .
- 3 - السعي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي
- 4 - إصلاح النظام التعليمي وتطويره بما يؤدي إلى توفير الكوادر المدربة المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة .
- 5 - تطوير نظم العمل والإدارة في بلداننا .
- 6 - القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة في أفريقيا والعالم العربي .
- 7 - إعادة النظر في هيكل التعاون الأفريقي - العربي بغية تنظيم هذا التعاون بشكل متسق ومنسق ، وذلك عن طريق إنشاء أمانة تنفيذية دائمة مثلاً .
- 8 - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والعالم العربي ، في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تقرّرها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .
- 9- تشجيع الاستثمار المباشر لرؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية ولرؤوس الأموال الأفريقية في الدول العربية .
- 10 - المساعدة بكل الوسائل على إنشاء مجال جغرافي واقتصادي مشترك ، ولا سيما عن طريق إنشاء طرق موصلات حديثة عبر الصحراء لجعلها منطقة تعاون وتقرب بين البلدان الأفريقية و العربية .
- 11 - تشجيع تكوين تجمعات اقتصادية

#### سابعاً : الإرهاب :

وفيما يتعلق بالإرهاب الذي تعاني منه بعض المجتمعات ، والذي يبعد تماماً عن النضال التحرري الوطني ضد الاحتلال ، فإن المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي الشامن يندد بالجماعات الإرهابية وبأعمالها اللاإنسانية التي تشكل خطراً على الأمن والسلم والاستقرار في تلك المجتمعات . كما يعرب المؤتمر عن افتخاره بأن هذه الظاهرة بعيدة كل البعد عن كل الأديان السماوية التي تدعو إلى التسامح والسلام . ويطالب المؤتمر ببذل كل الطاقات والجهود لمحاربة الإرهاب ومنع تمويله والعمل على عدم إيواء الرعوس المدبرة لتلك الأعمال الإجرامية وعدم توفير منابر إعلامية لتفطية هذه الأنشطة الهدامة .

وفي هذا الصدد ، فإن المؤتمر يؤكد دعمه الكامل للشعب الجزائري الشقيق في مقاومته للعصابات الإرهابية التي تضرر له شرًا ، ويعمل تضامنه مع الجزائر ضد أية محاولات أجنبية للتدخل في شؤونها الداخلية .

#### ثامناً : بالنسبة لأنجولا ،

تابع المؤتمر باهتمام البيان الذي ألقاه الوفد البرلماني الأنجلولي حول الوضع في هذا البلد وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام ، وعبر عن تأييده التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة الأخيرة التي عقدها مجلس وزرائها في أبيدا من 23 إلى 27 فبراير 1998

#### تاسعاً : تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي

بعد الإطلاع على الأوراق المقدمة من الشعب القومي والاستماع إلى كلمات مختلف الوفود ، يوصي المؤتمر بالقيام بالأعمال الآتية من أجل تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي :

- 1 - اتخاذ الوسائل الازمة لتعزيز المعرفة المتبادلة عن طريق التبادل في كل المجالات :

- 23 - تكثيف أنشطة التعاون وتنسيقها ، وذلك بإيجاد اتصالات مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين .
- 24 - تشجيع تنظيم " أسبوع الأعمال الأفريقي - العربي " الذي سوف ينظم الثاني منه في نواكشوط ( بموريتانيا ) في مارس 1998 ، " والمعرض التجاري الأفريقي - العربي " الذي ينظم الثالث منه في الشارقة ( بالإمارات العربية المتحدة ) في ديسمبر 1997 ، وذلك تحت كف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .
- 25 - تشجيع تنفيذ مشروعات Africité - عربية مشتركة تقرها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وخاصة إنشاء الشركة الأفريقية العربية للتمويل والاستثمار ، ومنطقة التجارة التفضيلية ، ووضع قوانين لضمان الاستثمارات .
- عاشرًا: تعزيز المبادرات العلمية والثقافية بين البلدان الأفريقية واللعربية  
بعد أن أخذ المؤتمر علمًا بالأفكار المطروحة في المذكرات المقدمة من الشعب القومية ، وبعد أن استمع إلى مختلف الوفود حول هذا الموضوع ، أوصى بالقيام بالأعمال الآتية من أجل تعزيز المبادرات الثقافية والعلمية بين أفريقيا والعالم العربي :
- 1 - في المجال الثقافي
- \* الإسراع في إنشاء المعهد الثقافي الأفريقي
  - العربي تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .
- \* تنظيم تظاهرات ثقافية Africité عربية في مجالات السينما والمسرح والفن الشعبي والأدب ، إلخ .
- \* إنشاء صندوق خاص لتشجيع التظاهرات الثقافية الأفريقية العربية ، تحت إشراف المعهد الثقافي الأفريقي - العربي المزمع إنشاؤه .
- \* مضاعفة المبادرات الثقافية في الإطار الثنائي بين البلدان الأفريقية واللعربية من أجل إقليمية في أفريقيا والعالم العربي .
- 12 - مواصلة الجهود مع المؤسسات المالية والمساعدتين الماليتين بشكل عام من أجل إقامة مرافق البنية الأساسية التي بدونها لا يمكن للاستثمارات الخاصة أن تتم .
- 13 - إيجاد بيئة استثمارية آمنة يمكن التبادل بها .
- 14 - توفير إطار قانوني وإداري ومالى يكون من شأنه المساعدة على ظهور ونمو قطاع خاص ديناميكي في الدول الأفريقية والعربية .
- 15 - وضع نظام حديث للمعلومات حول فرص الاستثمار ، وذلك بمشاركة هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية والإقليمية .
- 16 - إزالة العقبات في مجال الموافقة على الاستثمارات الأجنبية .
- 17 - حث الدول العربية المنتجة للبتروöl على تفضيل الاستثمارات المحلية أو في البلدان الأفريقية .
- 18 - المساعدة على إقامة الأسواق المالية الإقليمية وإنشاء مؤسسات مالية للتنمية المشتركة .
- 19 - توضيح وشرح اللوائح الإدارية الخاصة بتحويل رءوس الأموال والرقابة على النقد بشكل أفضل .
- 20 - إقامة نظام لضمان الاستثمارات في الدول الأفريقية مثل إنشاء صندوق ضمان ضد المخاطر السياسية .
- 21 - تشجيع الاستثمارات عن طريق تنفيذ مشروعات Africité وعربيّة مشتركة .
- 22 - عقد اتفاقيات إقليمية لحماية الاستثمارات على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية في الدول العربية واتفاق الاتحاد الاقتصادي ونقدي لغرب أفريقيا ( قوانين الاستثمار المشترك ، قانون تجاري مشترك ، قواعد مشتركة لحماية الاستثمارات ) .

الظواهر التاريخية ، مثل الاستعمار) عدم حماية وأحياناً تدمير التراث الثقافي ، واستيراد وتصدير ونقل ملكية هذا التراث بأساليب غير مشروعة) ، أو الاقتصادية مثل السياحة والاتصالات الحديثة والسلع الاستهلاكية المستوردة .

ولذا فإنه يوصي بـ لا نتخذ بانتظام موقفاً سلبياً يتمثل في أن نرفض دون تمييز كل ما يأتي من الخارج وما يكون من شأنه إضافة ثقافة أجنبية إلى ثقافتنا ، بل أن نحرص على الا "يعتدى" عليه إلى حد فقدان القيم التي تكونه .

إن العالم الذي يبدو في فجر القرن الحادي والعشرين سوف يكون عالم اتصالات دون حدود طبيعية ، وبالتالي عالماً مفتوحاً يتحمل فيه أن يتغلب السوق على أي اعتبار خلقي . ولذا فإن من الضروري أن تقر قواعد السلوك على الصعيد الدولي من أجل المحافظة على القيم الخلقية والقافية لبلداننا .

وفي هذا الشأن ، وفي إطار التعاون الأفريقي العربي ، يدعو المؤتمر إلى أن تعمل الدول الأفريقية وال العربية بشكل جماعي داخل المنظمات الدولية ، مثل منظمة اليونسكو ، ومنظمة السياحة العالمية ، ومنظمة التجارة العالمية ، والاتحاد الدولي للاتصالات ، كي تؤخذ الأمور التي تشغلهما في الحسبان في التوصيات والاتفاقيات الدولية .

وعلى صعيد الجماعتين الأفريقية وال العربية ، يدعو المؤتمر إلى مزيد من التعاون داخل هذا المجال ، من أجل الحفاظ على تراثنا الثقافي بشكل أفضل ، وذلك نظراً للعلاقات الوثيقة التي ربطت دائماً بين الجماعتين وللتفاهم المتبادل الذي يسود بينهما في علاقتهما .

وفي النهاية ، يرى المؤتمر إن أفضل وسيلة كي تحافظ البلدان الأفريقية وال العربية على تراثها الثقافي هي أن تعمل على جبهتين :

\*الأولى ، على الصعيد الدولي ، باتخاذ مواقف مشتركة كما أشير إلى ذلك من قبل ،

المحافظة على العلاقات القائمة بينها .

\*إنشاء وكالة إعلامية صحفية أفريقية عربية تختص بنقل معلومات القارة الأفريقية والعالم العربي ، وتعمل وبالتالي على إنشاء مجال إعلامي أفريقي - عربي حيث يدخل في عالم الاتصال الجديد الخاص بالقرن الحادي والعشرين .

\*مساندة المؤسسات المالية العربية والأفريقية والمساعدين الماليين لتنفيذ مشروعات Africaine عربية مشتركة .

## 2 - في المجال العلمي

\*تطوير المبادرات في إطار العلاقات الثنائية بين البلدان الأفريقية وال العربية مثل :

◆ تبادل الخبراء في مجالات العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي ، ◆ تقديم المنح الدراسية للشباب في الجامعات والمعاهد ،

◆ تبادل الأساتذة بين الجامعات الأفريقية والعربية ،

◆ تبادل الأطباء بين المستشفيات الجامعية الأفريقية وال العربية وتنظيم دورات لتحسين مستوى الأداء بالنسبة للعاملين في مجال الصحة .

\* تنظيم ندوات علمية أفريقية - عربية وخاصة في مجالات الطب والتكنولوجيا التي ظهرت فيها كفاءات بالفعل .

\* تطوير البحث والتعاون الأفريقي - العربي في مجال مكافحة الأمراض المتعدنة ، مع الاستفادة من الإسهام العلمي للدول المتقدمة .

وفيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي يشير المؤتمر إلى أن التراث الثقافي لدولة ما يضم جميع العناصر التي تكون ثقافتها ، تلك الثقافة التي تستمد مصدرها من القيم التقليدية ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والديانات والعقائد ، باختصار كل ما يسهم في تكوينها .

إلا أن المؤتمر يؤكد أن التراث الثقافي للدول الأفريقية وال العربية قد عانى من آثار بعض

من الجانب الأفريقي : بوركينا فاسو ، الجابون ، غانا ، مالي ، النيجر ، والسنغال . ومن الجانب العربي : الجزائر ، الأردن ، المغرب ، فلسطين ، سوريا ، وتونس . وتشترك في هذا التشكيل الدولتان اللتان تتوليان رئاسة كل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانيات الأفريقية .

ثالث عشر : موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي التاسع سوف يحدد موعد ومكان عقد المؤتمر القادم بعد التشاور بين أعضاء المؤتمر ولجنة المتابعة .

#### الجلسة الختامية

عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي الثامن جلسته الختامية يوم السبت ، 7 مارس / آذار 1998 لإقرار البيان الختامي . وبعد مناقشة مستفيضة ، أقر المؤتمر هذا البيان بعد أن أخذ علما بالتحفظات التي أبدتها كل من وفدي العراق والكويت على الجزء الرابع منه .

وفي ختام أعمالهم وجه المشاركون في المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي - الثامن برقية شكر وامتنان لفخامة الرئيس ماثيو كيريوكو ، رئيس جمهورية بينين ، على رعايته للمؤتمر وترأسه لجلسته الافتتاحية و الكلمة الجامحة التي ألقاها فيه .

كما عبروا عن شكرهم وتقديرهم للجمعية الوطنية في بينين ولرئيسها ، سعادة السيد برونو أموسو ، على حرارة الاستقبال والحفاوة التي حظوا بها ، وعلى كافة التسهيلات التي قدمت لنجاح أعمال المؤتمر .

كوتونو ، 7 مارس/آذار 1998

وبالحرص على تطبيق ومراعاة الاتفاقية الخاصة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية التراث الثقافي بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة بباريس في 17 نوفمبر 1970 ، والتي وضعت موضع التنفيذ في 24 أبريل 1972 .

\*والثانية ، على صعيد الجماعتين ، بتشجيع وتطوير التعاون الأفريقي - العربي في جميع المجالات لجعل التراث الثقافي عنصرا أساسيا للحضارة يسهم في تحقيق التفاهم والتقدير المتبادل بين جماعتيننا .

حادي عشر : مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي

يقرر المؤتمر مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي ، باعتبار هذا الطلب مستوفيا لكافة شروط العضوية وباعتبار أن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجسم التشريعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني مؤكدا أن تحقيق هذا الطلب يشكل مساهمة إيجابية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق المساواة والتوازن بين دول المنطقة وشعوبها . ويطلب من البرلمانيات الأعضاء في كل من الاتحاد البرلمانيات الأفريقيه والاتحاد البرلماني العربي بذل الجهود وتنسيق المبادرات لإنجاح هذا الطلب عند مناقشه في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي .

ثاني عشر : تشكيل لجنة المتابعة

قرر المؤتمر الاحتفاظ بالتشكيل الحالي للجنة المتابعة ، أي :



## نشاطات الاتحاد

### بيان من الاتحاد البرلماني العربي حول الموقف من الأزمة العراقية

### تضامناً مع العراق الشقيق

إذ يتطلع البرلمانيون العرب بكل عمق التهديد المتتصاعدة الموجهة إلى العراق التي لا ينجم عنها سوى العصف بداعي الاستقرار والأمن ، وتكرис التوتر والاضطراب في المنطقة .

فإن البرلمانيين العرب يرون أن العمل على توفير غطاء لاستخدام القوة ضد العراق يتناهى بصورة مطلقة مع الجهد الدولي الرامي إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة الناشبة . ويعتقدون على ضرورة العمل على استفاد كل الوسائل الدبلوماسية لحل هذه الأزمة ، حيث إن الإصرار على استخدام القوة هو موقف متعرّض وغير حكيم ويأتي بنتائج سلبية على الشعب العراقي الذي يتعرض للحصار منذ سنوات عديدة ، كما أن أي حل عسكري لهذه الأزمة ستكون له مضاره في زيادة معاناة الشعب العراقي وتدمير البنية الأساسية لهذا البلد ، والتأثير ليس فقط على الاستقرار الإقليمي وإنما على السلم والأمن الدوليين .

إن البرلمانيين العرب يرون في أي عدوان على العراق مساساً بكرامة الأمة العربية ، وهم إذ يعلنون معارضتهم الشديدة للخيار العسكري ، فإنهم يدعون جميع الحكومات العربية إلى اتخاذ موقف عربي واحد يعلن

خلال شهر شباط - فبراير - الماضي شهدت منطقة الخليج العربي توتركاً خطيراً وحشوداً عسكرية أمريكية وبريطانية كبيرة في إطار الاستعداد لشن عدوان واسع النطاق ضد العراق الشقيق بسبب الأزمة الناشبة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمنع أسلحة الدمار الشامل العراقية .

وقد أشارت هذه الحشود والتهديدات الأمريكية ضد العراق إلى العالم أجمع . كما أشارت استثنائياً واسعاً لدى الرأي العام الدولي ، وأعلنت كثيرون من الدول ، رفضها القاطع للعدوان على العراق ودعت إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة الناشبة .

وعلى الصعيد البرلماني العربي أصدر الاتحاد البرلماني العربي بياناً يعلن فيه معارضته الشديدة للخيار العسكري الذي ت يريد واشنطن فرضه على العراق كما أصدرت عدد من البرلمانات العربية بيانات مماثلة حول الموضوع .

وتنشر «البرلمان العربي» فيما يلي ما وصلها من هذه البيانات .

باعتباره رئيساً للقمة العربية لإيجاد حل لهذه الأزمة ، ومنع تداعياتها الخطيرة .

كما يهيبون بجميع برلمانات العالم أن تعلن معارضتها للعدوان على العراق ، وأن تضغط على حكوماتها لاتخاذ موقف يسهم في منع العدوان الذي يجري التحضير له ضد العراق .

في 1998/2/3

الاتحاد البرلماني العربي

رفض الخيار العسكري ، وإتخاذ جميع الإجراءات للقيام بعمل يدعم الجهود الدبلوماسية التي تسعى إلى حل يكفل أمن المنطقة والحفاظ على مصالح شعبها ، وفي مقدمتها مصلحة الشعب العراقي الشقيق وأمنه ووحدته .

ويؤكد البرلمانيون العرب على أهمية دور جامعة الدول العربية ، ومهمة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية التي كلفه بها الرئيس محمد حسني مبارك

### بيان صادر عن مجلس النواب الأردني

الحدود ، سبيلاً لحل الأزمة .  
ثانياً : إدانته لأي اعتداء قد يقع على الأرض العراقية أو أي أذى قد يصيب الشعب العراقي الشقيق ، الذي يقف الأردن معه في معاناته الشديدة منذ ما يقرب من ثمانية أعوام ، بحيث غدت الأمور تستدعي رفع الحصار عن كاهل هذا الشعب ، ليتمكن من ممارسة دوره على الساحتين العربية والدولية .

ثالثاً : مطالبته لمجلس الأمن الدولي والحكومة العراقية ، بإيجاد وسيلة منطقية ومقنولة ، تضمن تنفيذ قرارات المجلس وتصون سيادة العراق وحقوق مواطنيه .

رابعاً : مطالبته للدول العربية كافة وجماعة الدول العربية بالتحرك الجاد والفاعل ، واتخاذ موقف موحد للتصدي لأي عدوان على العراق ، وإيجاد السبل المثلث لخروج العراق من محنته الحالية .

خامساً : تثمينه للموقف الأردني والإجراءات الأردنية ومطالبته بتعزيز تلك الإجراءات وجعلها جزءاً من التحرك العربي الفاعل في إطار من التوازن والعقلانية التي تحمي مصالح الأردن وتصون أمنه واستقراره .

سادساً : مطالبته للحكومة باتخاذ الاحتياطات التي تحمي الوطن والمواطنين من

وأصدر مجلس النواب الأردني البيان التالي :

عقد مجلس النواب جلسة سرية اليوم (1998/2/4) برئاسة المهندس سعد هايل السرور رئيس المجلس وحضور الدكتور عبد السلام الماجali رئيس الوزراء وهيئة الوزارة لبحث الأوضاع المتفاقمة في المنطقة ، في ضوء التهديدات الأميركية بتوجيهه ضربة عسكرية للعراق الشقيق .

وقد عرض السادة النواب آراءهم حول هذا الموضوع واستمعوا إلى شرح واف من الحكومة عن الأوضاع العامة المتعلقة بهذه الأزمة والموقف الأردني منها .

أن مجلس النواب إذ يثمن الدور الأردني القومي الفاعل تجاه كل القضايا العربية والاتصالات الحيثية التي يجريها الأردن وعلى جميع المستويات بقيادة جلاله الملك الحسين المعظم ، لوضع حد للأزمة المتفاقمة ليؤكد ما يلي :

أولاً : شجبه لأي تهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول ، باعتبار أن الحوار والاتصالات الدبلوماسية هي الوسيلة الأمثل لحل الأزمات ، والأقل خطراً على الأمن والسلام العالميين ، ومن هنا فإن مجلس النواب يدعو إلى استخدام الاتصالات الدبلوماسية وإلى أقصى

الموضوع واتخاذ الموقف الذي يعزز الدور العربي في ايجاد حل سلمي للأزمة .

ثامناً : مناشدته للعالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتحمل مسؤولياتهم إزاء الأوضاع المتعلقة بالأزمة وأداء دورهم في احتواها بالوسائل الدبلوماسية ومباركته لجهود سمو الأمير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم في هذا الإطار ودعمه ومباركته الكاملين لهذه الجهود .

عمان في 4/2/1998

الآثار التي قد تترتب على العدوان ، إذا ما وقع لا قدر الله ، وذلك بشكل يضمن الحفاظ على سيادة الوطن وعدم استخدام أرضه أو مياهه أو أجواه سبيلاً لأي عدو ، وحماية المواطنين من أي أضرار قد تترتب عليه وضمان توفير المحروقات والسلع التموينية بشكل كاف والحلولة دون أي تلاعب بأسعارها .

سابعاً : دعوته للاتحاد البرلماني العربي لعقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد لمناقشة

### بيان المجلس الوطني السوداني حول : تصعيد العدوان الأمريكي على العراق

أمضى من أسلحة النمار الشامل .

إن أمريكا وهي تسعى لتتمير العراق وإبادة شعبه وتتمير قدراته إنما تفعل ذلك لكي تصبح دولة الصهاينة - بما تختزنه من أسلحة النمار الشامل - هي القوة المهيمنة على الوطن العربي وشعوبه .

إننا على قناعة تامة أن الصمود البطولي للشعب العراقي ، هو جهاد متصل في وجه العدوان لن يستطيع أعداء الأمة الإسلامية كسر شوكته ، ولا اقلاع جذوره من عقيدة الأمة الصابرة في وجه الابتلاءات ، وستكون معاناة الشعب العراقي الشقيق طاقات متزايدة لعزته وعزّة الأمة كلها .

إننا إذ نستهجن هذا السلوك الشاذ ، نعبر عن احتجارنا للدّوافع المريضة الكامنة وراء هذه التّوابيا الخبيثة ، ونؤكّد وقوفنا مع شعب العراق مناصرة ورباطاً ، كما نؤكّد أن الدّعوة موجهة لكل أبناء الأمة العربية والإسلامية ، ولمجالسها النيابية بصفة خاصة للتّصدي لهذه الهجمة الإمبريالية الشرسة التي سقطت عنها كل الأقنعة الزائفية والدعاوی المغرضة التي تستهدف شعوب الأمة لتتخطفها فرادي في ظروف غياب تضامنها ووحدتها .

لقد ظلت شعبة العلاقات مع المؤسسات النيابية الخارجية بالمجلس الوطني تراقب عن كثب التصعيد الخطير والسلوك المتهور للولايات المتحدة الأمريكية وهي تتحرش بمختلف الذرائع لتوجيه ضربة عسكرية ضد شعب العراق تظن أنها قادرة بها على إذلاله وإرهابه .

لقد أصبح جنون القوة منطلقاً لأمريكا وطابعاً لسياساتها وتعاملها مع الشعوب تتوهم أنها الشرعية الدولية ، وتأخذ القانون بيدها وتتفذّ بالآتها العسكرية العدوان والقهر . إن التهديدات الأمريكية الأخيرة بضرب العراق تمثل أبلغ درجات الصلف والإستكبار وتجسد بحق ما ظللنا نوضحه أن أمريكا هي راعية الإرهاب في العالم على امتداده ، وهي التي انبني تاريخها الحديث على جريمة الحرب الذرية في هيروشيما وناجازaki باليابان ، والتي أبادت مئات الآلاف من المدنيين أطفالاً ونساءً وشيوخاً ، وهي تسعى لتكرار الإبادة لشعب العراق لإسكات صوت الشعوب العربية والإسلامية التي تقف في وجه الاستكبار والصهيونية العالمية .

لقد أعلن السودان مراراً وتكراراً رفضه للابتزاز الأمريكي لإطالة الحصار الذي هو

### بيان من المجلس الوطني الفلسطيني

### حول الموقف الأمريكي المتعنت من العراق الشقيق

ذلك الحماس وتلك الغيرة اللذان نفتدهما دوماً عندما يتعذر الأمر بالحقوق العربية المشروعة وما يتصل بها من قرارات دولية واجبة التطبيق واتفاقيات تعاقدية واجبة التنفيذ.

إن الإجماع الدولي الرافض لأي عمل عسكري ضد العراق والمتمثل بموقف ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي هي روسيا والصين وفرنسا وبالغالبية المطلقة لدول العالم لم يبق في جعبه الإدارة الأمريكية من مساند إلا بريطانيا لأسباب لا تخفي على أحد وخفة من دول أخرى مشهود لها بالتبغية الكاملة لأمريكا.

إننا ومن واقع إدراكنا التام بحقائق الأمور ، نجد أن الموقف الأمريكي الحالي والذي يحاول إغلاق الأبواب أمام أي حل دبلوماسي ، لا يستهدف العراق وحده وإنما يستهدف الأمة العربية بأسرها ، وهو يهدف بالأساس إلى إذلال هذه الأمة وتطويقها بحيث تقبل صاغرة أو راضية بالهيمنة الأمريكية المطلقة على مقدراتها وثرواتها ، وتحجم عن النطلع أو السعي لدور عربي متضامن ومؤثر في شؤون منطقتها وعالمها يصون حقوقها ويدرء المخاطر والأطماع عن شعوبها .

إننا إذ نثمن عاليًا الموقف النزيه ، للحكومات والشعوب التي وقفت وتوقفت ضد أي عدوان عسكري محتمل على العراق وشعبه ، وعلى وجه الخصوص موقف كل من روسيا والصين وفرنسا ، لما في ذلك من أثر مدمر على أمن المنطقة واستقرارها وفرضها التنموية وعلى العملية السلمية المتعثرة أصلاً، لنهيب بالحكومات العربية وبرلماناتها خاصة ، وبالمجتمع الدولي عامه ، ومنظماته المختلفة أن

تفتعل القيادة الأمريكية ممثلة بسلطتها التنفيذية والتشريعية هذه الأيام أزمة بالغة الخطورة مع العراق الشقيق مصحوبة بتهديدات بالعدوان العسكري وبحملة إعلامية صاذبة تهدف إلى إيهام الشعب الأمريكي وشعوب الأرض قاطبة أن العراق يشكل خطراً داهماً وتهديداً دائمًا على تلك الشعوب ومصالحها بحججة عدم التزامه التام - كما تدعى - بالقرارات الدولية الصادرة بحقه .

يجيء ذلك التحرك الأمريكي غير المعقول في الوقت الذي تنصب فيه الجهود الدولية على إخراج العملية السلمية من الفتق المظلم الذي أدخلتها فيه السياسات المنطرفة لحكومة اليمين الإسرائيلي الحالية ومنتكرة للاتفاقيات الموقعة ولقرارات الشرعية الدولية .

أن النزاهة المجرورة في الموقف الأمريكي الحالي والحرص المفتعل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يخص العراق لا ينطليان على أحد فالكيل بميزانين وتأييدهما المطلق للسياسات الإسرائيلية المتكررة لقرارات الشرعية الدولية والمتصلة من اتفاقيات دولية كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً فيها ، وراعية وضامنة لتنفيذ بنودها أصاب المصداقة الأمريكية في الصimir .

والشيء المستهجن حقاً ذلك الحماس البالغ الذي يظهره الكونغرس الأمريكي ، وعلى الخصوص رئيس مجلس نوابه ، نيوت غنفرتش ، والتحريض السافر على ضرب العراق الشقيق عسكرياً بحججة عدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن الخاصة به ، كما يفسرها هو ومجلسه ، ودعوات الحرب الصارخة الداعية للفتك به وبشعبه .

شعبه منذ ما يزيد عن سبع سنوات ، ليتمكن من استعادة عافيته وممارسة دوره الفاعل والمساهمة في تنمية نفسه ومحيطة .

1998 / شباط / 8

المجلس الوطني الفلسطيني

تسمع صوتها الرافض لنزعـة العـدوـان والـفـطـرـسـة المـمـثـلـة فـي التـوـجـهـ الـحـالـيـ لـضـرـبـ العـرـاقـ الشـقـيقـ ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ إـبـاطـ هـذـاـ التـوـجـهـ وـمـرـامـيـهـ وـمـسـانـدـةـ التـوـجـهـ الـعـرـبـيـ وـالـدـولـيـ الـذـيـ يـطـالـبـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ بـاتـخـاذـ قـرـارـ يـمـنـعـ اللـجوـءـ لـالـحـلـ السـكـريـ فـيـ حلـ الـأـرـمـةـ ، مـعـ السـعـيـ الـجـادـ لـتـخـيـفـ الـمعـانـاةـ عـنـ الشـعـبـ الـعـرـاقـيـ الشـقـيقـ بـرـفـعـ الـحـصـارـ الـظـالـمـ الـمـفـروـضـ عـلـىـ

### بيان من المجلس الوطني العراقي

يجدد الإعلان عن قناعته التامة بأن جوهر الموضوع لا يتعلق بمدى تنفيذ العراق للتزاماته القانونية التي نفذها تماماً منذ سنوات بل تسعى الإدارة الأمريكية لمقاومة السياسة التحريرية المستقلة التي ينتهجها العراق وإخضاع البلاد العربية لهيمنتها وتمكين الكيان الصهيوني من مواصلة احتلاله والسيطرة على المصادر النفطية والطبيعية .

ويعلن ممثلو الشعب تأييدهم التام للإعلان الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة في 20/12/1997 بأن العراق لن يقف مكتوف الأيدي إزاء استمرار الحصار والتهديد الأمريكي وخلق سيادته الوطنية ، أن الوضع الشاذ القائم المفروض على البلاد لا بد أن تكون له نهاية قريبة ، فالعراق الذي تحلى بالصبر والمرونة والشغور العالي بالمسؤولية طيلة الفترة المنصرمة لا يمكن أن يستمر بتحمل الأذى والظلم والعدوان بدون مبرر قانوني أو أخلاقي .

فأكثرية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجامعة العربية والأقطار العربية ( باستثناء أحدها ) وقمة طهران الإسلامية تطورت مواقفها في اتجاه إيجابي وارتقت الكثير من أصوات دول ومنظمات وأفراد في أرجاء العالم بالتالي لموقف العراق والتضامن معه ، فإلى جميع من قال كلمة الحق واتهمه قضية العدالة والسلام والاستقرار نتوجه بالدعوة لأن يستيقوا الأحداث

إن المجلس الوطني إذ يواصل مناقشة علاقة العراق مع اللجنة الخاصة وآفاق رفع الحصار منذ حزيران 1997 .

وإذ يستذكر توصيته المتداة في 27/11/1997 التي حدثت للجنة الخاصة فترة أقصاها ستة أشهر ابتداء من 20/11/1997 لإنتهاء أعمالها ورفع الحصار ابتداء بتطبيق الفقرة 22 من قرار مجلس الأمن 687 .

وإذ يتتابع ما قام به المفتشون الأمريكيون في اللجنة الخاصة وما صدر عن الإدارة الأمريكية من أفعال وتصريحات معادية .

وإذ يواصل رصد درجة الأذى التي تتحملها البلاد خاصة حالة الصحية والمعاشية المأساوية للأطفال والنساء والمرضى وكبار السن وما تتعرض له السيادة والأمن الوطني من خروقات .

وإذ يلاحظ ما شهده الرأي العام الدولي كيف تحولت قضية الكويت إلى موضوع آخر هو نزع السلاح وكيف تحول موضوع نزع السلاح إلى قضيـاـ فـرعـيـةـ لاـ تـؤـثـرـ فـيـ جـوـهـرـ المـوـضـوـعـ كـلـ ذـلـكـ بـفـعـلـ مـاـ تـقـومـ بـهـ الإـدـارـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ منـ عـمـلـ حـاـقـدـ مـعـادـ لـلـعـرـاقـ يـهـدـفـ فـعـلاـ وـصـرـاحـةـ إـلـىـ تـغـيـرـ النـظـامـ السـيـاسـيـ الـوطـنـيـ لـبـلـدـ عـرـيقـ مـسـتـقـلـ وـعـضـوـ مـؤـسـسـ فـيـ مـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـلـاـ لـمـيـاثـقـهاـ وـلـلـقـانـونـ الدـولـيـ .

وبناء عليه فإن المجلس الوطني

ضمان العدالة والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

المجلس الوطني العراقي في 30 / 12 / 1997 المصادف من شهر شعبان 1418 هجرية

لإنهاء الوضع المشحون بالتوتر والخطر .

إن قيادة العراق والمجلس الوطني صفت واحد للدفاع عن حياة الشعب وحقوقه واستقلال البلاد ولن يرهبهم التهديد والوعيد ولن يسمحوا بالمماطلة وتعطيل رفع الحصار حرصاً على

### بيان صادر عن مجلس الأمة الكويتي

المعاناة التي يمكن أن تنتج عن الخيارات الأخرى ، والتي لا يمكن استبعادها وقد يتطلبها موقف طالما أصر النظام العراقي على مواصلة تحديه لإرادة المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالإجماع الدولي المطالب بالحفاظ على دور اللجنة الخاصة وفعاليتها ، وإن مجلس الأمة إذ يدرك مدى خطورة الوضع القائم فإنه يحمل النظام العراقي مسؤولية كافة النتائج السلبية التي قد تترتب على مواصلة تعنته وعدم امتثاله للقرارات الدولية ويناشد المجلس المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً بالغاً لقضية الأسرى والمرتبطين من دولة الكويت والدول الأخرى وهم الذين يعانون الإرهان والأسر منذ ثمان سنوات ويحمل النظام العراقي مسؤولية سلامتهم وإطلاق سراحهم وفق ما جاء بقرارات مجلس الأمن ، ويؤكد تأييده لكافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحفظ الجبهة الداخلية وأمن واستقرار البلاد وتحث المجلس الحكومة على تنفيذ هذه الخطة .

عقد مجلس الأمة جلسته الخاصة الاستثنائية بتاريخ 2/7/1998م وقد تقدمت الحكومة بتلاوة بيان معنده حول التحركات السياسية التي جرت لاحتواء الأزمة المفتعلة من النظام العراقي حول إلزامه بتطبيق كافة القرارات الصادرة من مجلس الأمن ، واستمع المجلس كذلك إلى الإجراءات والاستعدادات المتخذة من الحكومة لحماية الجبهة الداخلية سواء منها ما يتعلق بالاستعدادات العسكرية أو الدفاع المدني ، وقد أعرب المجلس عن قلقه البالغ نتيجة هذا التصعيد الذي بدأه النظام العراقي ، وفي الوقت الذي يشيد فيه المجلس بالجهود البناءة المبذولة من قبل المجتمع الدولي لإنقاذ العراق بالوفاء بالالتزامات التي حدتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي قبلها العراق لدعوه المجتمع الدولي إلى مواصلة تلك الجهود من أجل تأمين تعاون العراق الشامل مع اللجنة الخاصة المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال الوصول إلى حل دبلوماسي مفضل للأزمة التي افتعلها العراق وذلك حتى نجنب شعب العراق

ومن مجلس النواب اللبناني صدر التقرير التالي :

### تقرير حول اجتماع هيئة مكتب المجلس واللجان النيابية المشتركة

المجلس واللجان النيابية ، للشؤون الخارجية والمغاربة ، الدفاع الوطني والداخلية والأمن ،

بدعوة من دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري وبرئاسته عقدت هيئة مكتب

تطبيق القرارات الصادرة عن نفس المؤسسة الدولية وبدأ اللجوء إلى القوة ضد العراق واستهداف منشآته لأنها ملك للشعب العراقي، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة لقيادة دبلوماسية هادئة في إطار معالجة المسألة العراقية.

2 - تأكيد التمسك بوحدة الأرضي العراقي وإدانة العمليات العسكرية التركية وأي محاولة لإنشاء حزام أمن أو منطقة عازلة في شمال العراق.

3 - إدانة التحالف العسكري التركي الإسرائيلي باعتباره يمثل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار منطقتي الخليج والشرق الأوسط وسيؤدي إلى العلاقات التركية العربية.

4 - المطالبة برفع الحصار عن العراق وشعبه لأنه يشكل إدانة وعقاباً في غير محلها لشعب العراق وليس للنظام المسؤول عن الحروب والتورّات.

5 - دعوة الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية إلى ممارسة الضغوط المناسبة لإتاحة الفرصة للشعب العراقي لانتاج نظامه السياسي الذي يلائم حرية اختياره.

6 - التأكيد على علاقة المصير بين البلدان العربية تعكسها الجغرافيا والتاريخ واللغة والمصالح والتراصُد الإنساني المشترك ، وتعبر عن مسؤولية متماثلة تجاه صياغة مستقبل زاهر بإزدهار الإنسان العربي.

حقوق الإنسان والنظام الداخلي والإعلام والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية جلسة مشتركة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 17 شباط 1998 ، ذلك للبحث في موضوع التهديدات والاستعدادات القائمة للعدوان على شعب العراق وقد تمثلت الحكومة بالسادة الوزراء :

- نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية المهندس ميشال المر .

- وزير الخارجية الأستاذ فارس بويز .

- وزير الدفاع الأستاذ محسن دلول .

وزير الإعلام الأستاذ باسم السبع .

- وزير الإصلاح الإداري الأستاذ بشارة مرهج .

وقد حضر الجلسة عدد كبير من السادة النواب وبعد المناقشات والتداول أصدر المجتمعون التوصية الآتية :

**التوصية التي أصدرتها اللجان النيابية المشتركة**

**المنعقدة بتاريخ 1998/2/17**

1 - التذكير بشدة بالمعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ومن يؤيد الخيار العسكري وسياسة الحصار المفروضة على أكثر من دولة عربية وإسلامية تحت ستار إداء الحرص على تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ، واستثناء إسرائيل من

### بيان لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري

#### عن الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة

العراقية مع الأمم المتحدة والاتصالات العديدة التي تجري حالياً على كافة المستويات لإحتواء هذه الأزمة سلبياً ومنع اللجوء إلى استخدام القوة .  
واللجنة إذ تقدير الدور المصري الفاعل تجاه

عقدت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب اجتماعاً يوم الإثنين الموافق 9 من فبراير سنة 1998 برئاسة الدكتور / عبد الأحد جمال الدين رئيس اللجنة لبحث الأوضاع المتفاقمة للأزمة

الأساسية مما يؤثر بالطبع على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وعلى السلم والأمن الدوليين .

وأن اللجنة وهي تؤيد الالتزام بجميع قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة إنما تطالب النظام العراقي بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي والعمل على حل هذه المشكلة في إطار الشرعية الدولية والتعامل الواقعي مع الأزمة .

إن لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري تناشد جميع الدول العربية بالقيام بجهود دبلوماسية مكثفة لوقف تصعيد هذه الأزمة ومنع تفاقمها ، كما تناشد هذه الدول سرعة القيام بالاتصال فيما بينها سواء من خلال جامعة الدول العربية أو بالباحثات المباشرة لوضع تصور يضع حل نهائي للأزمة العراقية يعرض على الأمم المتحدة ليحظى بموافقة جميع الدول وتلتزم به كافة الأطراف .

إن ذلك كفيل لتجنب هذه المنطقة الحاسمة من العالم المزيد من التوتر ويعطي دفعه كبيرة وزخماً هائلاً لدفع الجهد السلمية إلى الأمام على كافة المحاور بحيث تفرغ الحكومات والشعوب إلى بذل الجهد لتتميم دولتها ورفع مستوى المعيشة دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها .

هذا وبالله التوفيق ..

كافحة القضايا العربية والاتصالات المكافحة التي يجريها السيد الرئيس محمد حسني مبارك مع القيادة العراقية والرسائل المتعددة التي يبعث بها سعادته من أجل تفادى احتمالات تصاعد الأزمة ، ومهمة السيد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية لإيجاد حل لهذه الأزمة ومنع تداعياتها الخطيرة ، فإنها ترى أن هذا الموقف الفاعل إنما ينبع من سياسة مصر الثابتة ومن التزاماتها الدولية والقومية والعربية .

وفي هذا الصدد تطالب اللجنة كافة الدول والمنظمات خاصة منظمة المؤتمر الإسلامي وبرلمانات العالم المؤيدة للسلام بأن تبذل كل الجهود من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة ، وضرورة إتاحة فرصة أكبر للمساعي الدبلوماسية التي ترمي إلى توفير هذا الحل ، وتؤيد الجهد الذي يبذلها الرئيس محمد حسني مبارك في هذا الشأن وغيرها من الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ، إيماناً بأن الوصول إلى حل سلمي يجنب المنطقة الآثار الوخيمة حال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية .

إن اللجنة وهي تتبع بقلق عميق التداعيات المتلاحقة لهذه الأزمة الخطيرة لا تتوافق على اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية إيماناً منها بأن اللجوء إلى الخيار العسكري يعرض أرواح وثروات الشعوب للخطر ، وأنه سيؤدي إلى مزيد من معاناة الشعب العراقي التي يتعرض لها منذ سنوات عديدة واستمرار تجميد بنائه

وفي إطار التضامن مع العراق الشقيق والإطلاع على الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق قام وفد برلماني عربي بزيارة إلى العراق في أواسط شهر فبراير 1998 وفيما يلى تقرير واف عن هذه الزيارة ونتائجها :

### تقرير عن مهمة الوفد البرلماني العربي

#### في جمهورية العراق

حمادي ، رئيس المجلس الوطني العراقي ،  
دعوة رسمية لزيارة العراق خلال شهر فبراير

1 - بتاريخ 1/5/1998 ثقت الشعب  
البرلمانية العربية من سعادة الدكتور سعدون

4 - قام سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، بإبلاغ مجلس الاتحاد ، أثناء انعقاد الدورة الطارئة في الأقصر ( 15/1/1998 ) ، بدعوة السيد رئيس المجلس الوطني العراقي وقرر المجلس ترك حرية المشاركة في هذا الوفد لكل شعبة كما قرر تكليف الأمانة العامة للاتحاد بالتنسيق بين الشعب التي أبدت رغبتها في المشاركة والمجلس الوطني العراقي والشهر على تنظيم الزيارة .

#### 5 - تشكيل الوفد :

وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي وبناءً على الردود التي تم التوصل بها ، تكون الوفد على الشكل التالي :

- شباط / 1998 للاطلاع على الأوضاع الصحية والمعاشية الناجمة عن استمرار فرض الحصار الجائر على الشعب العراقي ، كما تلقت الأمانة العامة دعوة مماثلة مع رجاء السيد رئيس المجلس بالتعاون لتعيم الدعوة على الشعب والمساعدة على إنجاز هذه المهمة .

2 - قامت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بارسال نص الدعوة إلى سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس الاتحاد كما قامت بتعميم الدعوة على جميع الشعب البرلمانية العربية لاستزاج رأيها حول إمكانية إنجاز المهمة والوقت الملائم للقيام بها .

3 - توصلت الأمانة العامة للاتحاد بعدة ردود إيجابية من قبل الشعب العربية للمساهمة ضمن الوفد ولم تتوصل بأي رد سلبي .

نائب رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري

- رئيس الوفد

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي  
رئيس لجنة الإعلام والتثافة والتربية في مجلس النواب التونسي  
عضو مجلس النواب التونسي  
رئيس شعبة العلاقات مع البرلمانات الخارجية في المجلس الوطني السوداني

عضو مجلس النواب الأردني

عضو المجلس الوطني الفلسطيني

عضو مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية

نائب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب السوري

عضو مجلس النواب اليمني

عضو مجلس النواب اليمني

استقباله السيد سعد قاسم حمودي ، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في المجلس الوطني العراقي وعدد آخر من الأخوة أعضاء المجلس . وقد قام الوفد في بغداد بفندق الرشيد في ضيافة المجلس الوطني العراقي .

1 - السيد فتحي بيومي

2 - السيد نور الدين بوشكوح

3 - السيد التيجاني الحداد

4 - السيد بلقاسم بوعواجة

5 - السيد محمد شاكر السراج

6 - السيد منصور سيف الدين مراد

7 - السيد حيدر إبراهيم قبها

8 - السيد عبد الله بيت المال

9 - السيد توفيق درويش

10 - السيد محمد عند الله الكبسي

11 - السيد أحمد سعيد المحامي

#### 6 - وصول الوفد لبغداد :

تجمع أعضاء الوفد البرلماني العربي في عمان ، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يوم السبت 14/2/1998 وتوجه صباح اليوم التالي ، بالسيارات ، إلى بغداد التي وصلها يوم الأحد 15/2/1998 مساءً حيث كان في

حمدادي أعضاء الوفد ببذل أقصى الجهد لجعل الزيارة مثمرة ومرحية ومبيناً استعداده لتبني أي طلب يتقدم به الوفد ذلك أنه من المفيد جداً الاطلاع على حقائق الأمور والوقوف على الآثار السلبية التي خلفها الحصار منذ أكثر من سبع سنوات وتصميم شعب العراق على مقاومة روح العداوة والرغبة في إركاع العراق والأمة العربية.

وأعرب السيد الدكتور سعدون حمادي عن شكره الجليل وتقديره العالي للسيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي على العمل الذي يقوم به نصرة لقضايا الأمة كما شكر الأمين العام على مختلف الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة تفيذاً لقرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته.

بعد هذه الكلمة الترحيبية قام الأمين العام بتقديم أعضاء الوفد البرلماني العربي وبعد التقديم أخذ الكلمة ، باسم جميع أعضاء الوفد ، السيد رئيس الوفد الأستاذ فتحي بيومي ، نائب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب المصري ، الذي استهل حديثه بتوجيهه الشكر للسيد رئيس المجلس الوطني على حفاوة الاستقبال وحسن الوفادة كما أكد أن وجود الوفد في بغداد هو بارادة شعبية للتعبير عما يكتنف الشعب العربي من المحبط إلى الخليج للشعب العراقي الشقيق من محبة وتقدير واعتزاز مذكراً بأن أغلب البرلمانات العربية أصدرت بيانات قوية تؤكد رفضها المطلق لتوجيهه أية ضربة عسكرية للشعب العراقي واعتبار ذلك عدواناً على الأمة العربية وكرامتها وشهادتها ومطالبتها بتغليب التعقل والمرونة للوصول إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الحالية .

قام السيد رئيس الوفد بنقل تحيات السيد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس الاتحاد إلى السيد رئيس المجلس الوطني العراقي وأعضائه مذكراً بالبيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي تضامناً مع العراق وكذلك كل المبادرات

**7 - أنشطة الوفد في بغداد :**  
خلال مقامه في بغداد التقى الوفد بالشخصيات التالية :  
أ - السيد طه ياسين رمضان ، نائب رئيس الجمهورية .  
ب - الدكتور سعدون حمادي ، رئيس المجلس الوطني  
ج - الدكتور مدحت أomid مبارك ، وزير الصحة .

كما قام الوفد بأنشطة أخرى موازية سيعرض لها هذا التقرير في مكان آخر .

**8 - جلسة العمل مع السيد رئيس المجلس الوطني :**

صباح يوم الاثنين 16/2/1998 ، استقبل الوفد البرلماني العربي من قبل السيد الدكتور سعدون حمادي ، رئيس المجلس الوطني العراقي وقد حضر إلى جانب سعادته كل من :  
آ - السيد غانم عزيز خدورى ، نائب رئيس المجلس الوطني .

ب - السيد عجيل جلال إسماعيل ، نائب رئيس المجلس الوطني  
ج - السيد سعد قاسم حمودي ، رئيس لجنة العلاقات العربية والخارجية في المجلس الوطني .

كما حضر اللقاء جميع السادة رؤساء اللجان الدائمة في المجلس الوطني وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في المجلس .

في بداية الاجتماع ، شكر السيد رئيس المجلس الوطني أعضاء الوفد على قيامهم بهذه الزيارة وتحملهم مشاق السفر لللتقاء باشقاءهم في العراق معتبراً هذه الزيارة دليلاً واضح على التضامن والموازرة وحرص على سلامه الأمة وكرامتها وأمنها مؤكداً أن الاتحاد البرلماني العربي أضاف عملاً إيجابياً جللاً إلى الأعمال الجيدة التي بادر بالقيام بها ، كما وعد الدكتور

الوحدة العربية المنشودة وعبر السيد رئيس المجلس عن سروره وارتياحه لمسيرة الاتحاد البرلماني العربي وتوجهه لدراسة بعض القضايا الهامة جداً والتي لها علاقة وطيدة بوحدة الأمة كالسوق العربية المشتركة وقضية المياه في الوطن العربي وغيرها من القضايا الهامة .

أكَدَ السيد رئيس المجلس الوطني العراقي خلو العراق الآن من أية أسلحة دمار شامل من أي نوع كانت وأن الإدعاءات بوجودها ادعاء باطل يراد من ورائه إطالة أمد الحصار للاعتداء على العراق الذي أبدى مرونة كبيرة بقبوله بعض المقترنات وتقديمه لمبادرات تتجه نحو قبول بعض المطالب التي لا تؤدي إلى إهانة البلد أو إهانة كرامة قيادتها . مؤكداً أن العراق وافق على قبول تفتيش هيئة علية تتمكن من زيارة جميع المواقع لمدة شهرين أو أكثر مع إمكانية إجراء جميع الفحوص والتحاليل ، وكذلك الاستعانة بالفنين والخبراء اللازمين لهذه المهمة . وأوضح السيد رئيس المجلس الوطني العراقي أن الأزمات الكبرى والهامة تظهر منذ سبع سنوات كلما اقترب العراق من رفع الحصار عنه خصوصاً بعد عدم إفلاح اللجان في إثبات إدعاءاتها وتعاظم الجهات الداعية إلى رفع الحصار عن العراق لما يسببه من آثار سلبية على الشعب .

وفي الأخير أكَدَ الدكتور سعدون حمادي رغبة العراق الأكيدة في الوصول إلى حل سلمي يجنب المنطقة كلها ويلات الحرب والتمار .

بعد كلمة السيد رئيس المجلس الوطني العراقي تحدث كل من السادة محمد شاكر السراج (السودان) ومنصور سيف الدين مراد (الأردن) وحيدر إبراهيم قبها (فلسطين) وتوفيق درويش (سوريا) ومحمد عبد الله الكبسي (اليمن) عبد الله بيت المال (الجماهيرية) حيث أعربوا جميعاً عن تضامنهم مع الشعب العراقي الشقيق ورفضهم القاطع لتوجيه أية ضربة عسكرية للعراق آملين أن تحل الأزمة سلبياً بالطرق الدبلوماسية التي

التي تتبعها رئاسة الاتحاد سعياً وراء تحقيق التضامن العربي . كما أصر السيد رئيس الوفد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي عاجل ومقبول متطابق مع الشرعية الدولية ويحفظ كرامة الشعب العراقي الشقيق رافضاً توجيه أية ضربة عسكرية للعراق ولشعبه الآمن . كما ذكر السيد فتحي بيومي بعدم جواز الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير ذلك أنه في الوقت الذي يصر فيه مجلس الأمن على نزع أسلحة العراق نراه يتناهى مع إسرائيل التي تملك من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ما يكفي لإنهاء الحياة في كل أنحاء المنطقة العربية بل وفي مناطق شاسعة على الكره الأرضية .

جدد السيد رئيس الوفد التعبير عن وقوف العرب مع الشعب العراقي كما ذكر بوقوف جميع القادة العرب من ملوك ورؤساء وأمراء مع الشعب العراقي وأبرز بالخصوص الدور البارز الذي يقوم به سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، بوصفه رئيساً للقمة العربية ، وكذلك المبادرة التي قام بها فخامته بإرساله إلى بغداد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية لبغداد للجتماع بالمسؤولين العراقيين .

وفي الأخير جدد السيد رئيس الوفد البرلماني العربي موقف الاتحاد المتضامن مع الشعب العراقي والداعي إلى مساندة وحدة العراق وسيادته الوطنية ، ورفض أي إجراء يكون من شأنه المساس بوحدة العراق أرضاً وشعباً أملاً أن يتمكن الشعب العراقي من رفع المعاناة عن نفسه واستعادة حريته .

بعد ذلك ، تحدث السيد الدكتور سعدون حمادي ، رئيس المجلس الوطني العراقي ، ليؤكد أنه رغم كل ما مر على العراق من أوضاع صعبة فإن نظامه لا يزال قومي الاتجاه ولن يحدث أن تغير على هذا الاتجاه القومي والذي يتضح من خلال دعم التضامن العربي ومساندة العمل العربي المشترك وصولاً إلى

**9 - استقبال الوفد من قبل سعادة نائب رئيس الجمهورية :**

استقبل السيد طه ياسين رمضان ، نائب رئيس الجمهورية الوفد البرلماني صبيحة يوم الثلاثاء 18/2/1998 ، وحضر الاستقبال السيد سعد قاسم حمودي ، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في المجلس الوطني- العراقي وفي بداية اللقاء رحب السيد نائب رئيس الجمهورية بالوفد البرلماني العربي معتبراً عن شكر القيادة العراقية وتقديرها لهذه المبادرة التضامنية التي سيدركها الشعب العراقي ، كما أكد السيد نائب الرئيس أهمية دور البرلمانات العربية في تكوين رأي عام عربي فاعل يدفع بكل قواه نحو التضامن العربي والإخاء والوحدة كما أكد على دور المنظمات الشعبية العربية وتاثيرها على الساحة العربية باتجاه المصالحة والوحدة العربية المنشودة . وأعطى السيد نائب رئيس الجمهورية نظرة شاملة عن الوضع العربي الراهن والحالة التي تعيشها الأمة والحضاريات المفروضة على أجزاء كبيرة من الوطن العربي والتي تهدف أساساً إلى تجويع الشعب العربي ومنعه من الرقي والتقدم واسترجاع حقوقه المغتصبة .

وعند حديثه عن الموقف العربي من الأزمة الحالية قيم السيد طه ياسين رمضان إيجابياً المواقف العربية معتبراً أنها لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه ولكنها جد إيجابية إذا ما قورنت بالمواقف خلال السنوات الماضية ، وثمن السيد نائب الرئيس مواقف الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج كما اثنى على القيادات والحكومات العربية واعتبر أن موقفها إيجابي ويصب في خانة دعم صمود العراق والتضامن مع شعبه وخاص بالذكر موقف سعادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .

بعد كلمة السيد نائب الرئيس أخذ الكلمة رئيس الوفد البرلماني العربي السيد فتحي بيومي ، الذي أعلن تضامن البرلمانيين العرب

تحفظ كرامة شعب العراق مؤكدين على دعمهم لوحدة العراق أرضاً وشعباً وسلامته الوطنية آملين رفع المعاناة عن شعبه الشقيق .

قبل نهاية الجلسة أعطيت الكلمة للأمين العام للاتحاد البرلماني العربي الذي شكر القيادة العراقية على قرارها الحكيم بإطلاق سراح السجناء العرب وتمنى أن يكون هذا القرار قد شمل جميع السجناء العرب وأنهم قد عادوا فعلاً إلى أهلهم وذويهم وتطرق الأمين العام إلى قضية إنسانية هامة هي التي تتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين لدى العراق وتمنى لو تعطى للوفد كل المعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع مع إيراز مدى استعداد العراق للتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي لإغلاق هذا الملف نهائياً وفي أقرب الآجال . وعن هذا السؤال أجاب السيد الدكتور سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي ، بما مضمونه أن لا وجود لأي أسير كويتي في العراق حالياً وأن العراق قد قام فعلاً بتحرير جميع الأسرى الكويتيين إثر حرب الخليج الثانية مباشرة ومن ضمن المفرج عنهم مسؤولين كويتيين وكذلك أفراد من الأسرة الحاكمة الكويتية وعبر الدكتور سعدون حمادي عن استعداد العراق الكامل والشامل لقبول أية مبادرة عربية ومن الاتحاد البرلماني العربي على وجه الخصوص لتكوين لجنة برلمانية عربية مكونة من جميع البرلمانيات العربية ومن ضمنها الكويت للبحث والتنصي في هذه القضية مع استعداد العراق لتزويد هذه اللجنة بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها في هذه القضية مع استعداد العراق لتزويد هذه اللجنة بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها في أحسن الظروف ويمكن لهذه اللجنة أن تعمل بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها في أحسن الظروف ويمكن لهذه اللجنة أن تستعين بممن تراه من الخبراء والفنانين العرب والأجانب للوصول إلى الحقيقة وإيراز كل الظروف الازمة لهذه القضية وإغلاق هذا الملف نهائياً .

الكويتي رئاسة هذه اللجنة ، كما رحب باستعانة اللجنة بأي خبير عربي أو أجنبي يمكن أن يساعد اللجنة في عملها وصولاً إلى جلاء الحقيقة .

#### 10 - لقاء الوفد مع السيد وزير الصحة:

استقبل الوفد البرلماني العربي من قبل الدكتور محدث أوميد مبارك ، وزير الصحة العراقي ، صباح يوم الثلاثاء 17/2/1998 في مقر وزارة الصحة ببغداد وقدم السيد وزير الصحة للوفد نظرة شاملة عن الوضع الصحي في العراق منذ بداية الحصار من بداية التسعينات حتى اليوم وأعطى السيد الوزير أرقاماً عن الوضع الصحي المتقدم في العراق قبل سنة 1990 والأموال الكبيرة التي كان هذا القطاع يتلقاها من القيادة العراقية مما أهل العراق أن يرتفع إلى مصاف الدول المتقدمة من الناحية الصحية والوقائية كما أعطى السيد الوزير أرقاماً أخرى تبين بوضوح التردي الذي عرفه هذا القطاع منذ فرض الحصار على الشعب العراقي وتوجد مرفقة مع هذا التقرير جداول توضح كل ما آل إليه الوضع الصحي من العراق حالياً مع المقارنات مع السنوات الماضية .

#### 11 - أنشطة الوفد الموازية :

ضمن برنامج الوفد البرلماني العربي في بغداد أقام أعضاء الوفد بزيارة لمدرسة في وسط العاصمة أطلع فيها أعضاء الوفد على الوضع المأساوي الذي يعيش فيه أطفال العراق من جراء الحصار المضروب على العراق ووقف الوفد على النقص الهائل الذي تعاني منه المدارس التي تفتقد لكل المقومات غير أن الوفد اكتشف باعتراز كبير الرغبة الأكيدة الموجودة لدى أطفال العراق في التضحية بكل شيء في سبيل كسب العلم بالرغم من كل الظروف كما وقف الوفد بكل اعتراز وتقدير على الدور الكبير الذي يقوم به المعلم العراقي لتلذية واجبه على أحسن وضع بالرغم من أن راتبه لا يتعدي دولارين اثنين في الشهر .

مع أشقائهم العراقيين ودعوتهم لرفع المعاناة عن الشعب العراقي كما عبر عن رفض الاتحاد البرلماني العربي لتوجيه أية ضربة عسكرية للشعب العراقي الشقيق معتبراً ذلك عدواناً على الأمة العربية ومساساً خطيراً بكرامتها آملاً أن يتم تغليب العقل والوصول إلى حل سلمي متطابق مع قرارات الشرعية الدولية مع الحفاظ على كرامة وسيادة الشعب العراقي .

و قبل نهاية الاستقبال أخذ الكلمة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي الذي قدم الشكر والتقدير للقيادة العراقية على قرارها النبيل والحكيم بإطلاق سراح المسجونين العرب الموجودين في السجون العراقية آملاً أن يتم توضيح هذا القرار وخصوصاً إذا ما استفاد منه جميع السجناء العرب بدون استثناء .

كما أثار الأمين العام للاتحاد قضية «الأسرى والمقودين الكويتيين» لدى العراق وتقديم المتوفر من المعلومات حول هذا الموضوع وتأكيد مدى استعداد العراق للتعاون مع لجنة برلمانية عربية إذا ما كتب لها أن ترى النور للبحث والتقسي حول هذه القضية .

وعند إجابته عن هذين المسؤولين أكد السيد ياسين رمضان ، نائب رئيس الجمهورية الأمور التالية :

- فعلاً أطلق العراق جميع السجناء العرب الموجودين في العراق باستثناء من ثبت في حقهم تهمة التجسس لصالح أعداء الأمة وأكثر من هذا تم السماح للمفرج عنهم بإختيار إما الرجوع إلى أقطارهم الأصلية أو البقاء في العراق معززين مكرمين .

- حول قضية «الأسرى والمقودين الكويتيين» أكد السيد نائب الرئيس كل ما أدى به السيد الدكتور سعدون حمادي رئيس مجلس الوطني معبراً عن استعداد العراق للتعاون التام مع هذه اللجنة وتزويدها بكل الوسائل الازمة لعملها واستعداد العراق لاستقبال جميع أعضائها من كل الأقطار العربية ومن ضمنها الكويت وذلك حتى لو تولى السيد رئيس مجلس الأمة

بالمشاركة في اللقاء مع ممثل الأمم المتحدة الذي توصل من الوفد بنسخة من البيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي تضامناً مع العراق وداعياً لاستعمال الوسائل الدبلوماسية للوصول إلى حل عادل وسلمي للأزمة.

#### 12 - مقترنات الوفد :

نظراً لأهمية زيارة الوفد البرلماني العربي إلى بغداد ولنتائج التي توصل إليها فإنه يقترح على رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ما يلي :

- تعليم هذا التقرير على جميع الشعب البرلمانية العربية وإبلاغ مجلس الاتحاد البرلماني العربي القادم في صنعاء بفحوى هذا التقرير .

- الاستفادة من استعداد العراق لاستقبال لجنة بحث وتنصي برلمانية عربية حول قضية «الأسرى والمفقودين الكويتيين» لدى العراق والعمل على أن يقوم الاتحاد بواجبه حول هذا الموضوع لإغلاق هذا الملف الإنساني .

- بحث إمكانية مساعدة الشعب العراقي الشقيق للخروج من المحنـة التي يعيش فيها من جراء الحصار وإيجاد كل السبل الكفيلة لرفع المعاناة عنه .

- وفي نهاية هذا التقرير يقدم جميع أعضاء الوفد بالشكر الجزيـل إلى جميع الأخوة العراقيـين الذين ساهموا في إنجـاح مهمـة الـوفـد في بغداد ويسـرواـهـ كلـ الـظـرـوـفـ المـلـائـمةـ لـإـقـامـتـهـ وـيـخـصـونـ بـالـذـكـرـ السـيـدـ طـهـ يـاسـينـ رـمـضـانـ ،ـ نـائـبـ رـئـيـسـ الجـمـهـورـيـةـ وـالـسـيـدـ سـعدـ حـمـاديـ رـئـيـسـ المـجـلـسـ الـوطـنـيـ العـراـقـيـ .ـ كـمـ تـقـدـمـ الـوـفـدـ بـالـشـكـرـ الـجـزـيلـ وـالتـقـدـيرـ الـعـالـيـ لـمـعـالـيـ الـدـكـتـورـ الـمـهـنـدـسـ سـعـدـ هـايـلـ سـرـرـ رـئـيـسـ مـجـلـسـ النـوـابـ الـأـرـدـنـيـ عـلـىـ تـيـسـيرـهـ لـسـفـرـ الـوـفـدـ وـحـفـاوـةـ الـاسـتـقـبـالـ فـيـ عـمـانـ كـمـ يـتـوجـهـ الـوـفـدـ بـالـشـكـرـ لـالـدـكـتـورـ يـوسـفـ شـرـيدـةـ النـائـبـ الـأـوـلـ لـرـئـيـسـ مـجـلـسـ النـوـابـ الـأـرـدـنـيـ لـاـحـقـائـهـ بـأـعـضـاءـ الـوـفـدـ لـدـىـ عـودـتـهـمـ مـنـ بـغـدـادـ لـعـمـانـ .ـ

قام الوفد ، كذلك ، بزيارة لمستشفى الأطفال المركزي في بغداد حيث وقف الوفد على النقص الكبير الموجود في المستشفيات سواء من حيث الأجهزة أو الأدوية كما اتضحت للوفد أن المستشفيات العراقية في حاجة لأبسط الأجهزة وللأدوية الضرورية كما تبين للوفد النقص الكبير الموجود في التقنية وفي وسائل الوقاية الأولية .

وفي إطار التأكيد من خلو الواقع الرئيسية العراقية من أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل نظمت القيادة العراقية للوفد زيارة ميدانية لثلاثة قصور موجودة في بغداد وهي قصر السجدة وقصر السجود والقصر الجمهوري حيث قام الوفد بزيارة كافة مرافق هذه القصور الثلاثة وأتيحت الفرصة لأعضاء الوفد بالتجول بكامل الحرية في هذه القصور وفي حدائقها . كما قامت رئاسة جمهورية العراق الشقيقة مأدبة عشاء في القصر الجمهوري على شرف السادة أعضاء الوفد مساء نفس اليوم حضرها من الجانب العراقي السيد رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية وأعضاء المجلس الوطني العراقي ومسؤولين ساميين عراقيين .

أما يوم الإثنين 16/2/1998 ومبشرة بعد جلسة العمل الموسعة في المجلس الوطني العراقي قام السادة أعضاء المجلس بمسيرة سلمية نحو مقر ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق حيث قام الدكتور سعدون حمادي بتسليم السيد ممثل الأمم المتحدة بياناً موجهاً من أعضاء المجلس إلى السيد كوفي عنان ، الأمين العام للمنظمة الدولية يعبر فيها المجلس الوطني العراقي عن رفضه للجوء إلى القوة وضرورة الالتزام بالحل السلمي كما يدعو البيان الأمين العام للأمم المتحدة إلىبذل كافة الجهود الممكنة للتوصيل إلى حل سلمي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة وقد رافق الوفد البرلماني العربي أعضاء المجلس الوطني في هذه المسيرة كما قام بعض أعضاء الوفد

## تقرير موجز

### عن مهمة الوفد البرلماني العربي إلى الجزائر

عضو مجلس النواب اليمني .

**ثالثاً - وصول الوفد للجزائر :**  
وصل الوفد البرلماني العربي إلى مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة يوم الأربعاء 21/01/1998 عند الساعة السادسة والنصف مساء على متن طائرة الخطوط الجوية الجزائرية القادمة من القاهرة حيث وجد في استقباله السيد عبد المجيد شريف ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد محمد الأخضري ، رئيس لجنة العمل والشئون الاجتماعية في المجلس الشعبي الوطني والأمين العام للمجلس وعدد من السادة أعضاء المجلس وموظفيه .

جرت للوفد مراسيم استقبال رسمية تمت تغطيتها في وسائل الإعلام كما أدلى السيد رئيس الوفد للصحافة والتلفزيون بحديث حول مهمة الوفد والأهداف من وراء الزيارة .

#### رابعاً - لقاءات الوفد :

خلال مقامه بالجزائر التقى الوفد البرلماني العربي بكل من الشخصيات التالية :

1. السيد البشير بو معزة ، رئيس مجلس الأمة .

2. السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني .

3. السيد أحمد أبو يحيى ، رئيس الحكومة الجزائرية .

4. السيد أحمد عطاف ، وزير الشؤون الخارجية الجزائرية .

كما التقى الوفد بممثلي التكتلات السياسية البرلمانية التالية :

1. المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني .

**أولاً - بناء على القرار رقم 3/مج 30 الصادر عن مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثلاثين الطارئة ( الأقصر 1998/01/14 ) والقاضي بـ :**

« إرسال وفد برلماني عربي برئاسة الشعيبة المصرية وعضوية ممثلي عن كل من الأردن وسوريا والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي إلى الجزائر يوم 21/01/1998 للتعبير عن مساندة دولتها وشعبها في كفاحه ضد الإرهاب وعدم قبول التدخل في شؤونه الداخلية » .

قام وفد يمثل الاتحاد البرلماني العربي بزيارة رسمية إلى الجزائر من يوم الأربعاء 21 يناير إلى نهاية يوم الأحد 25 يناير 1998 .

#### ثانياً - تشكيل الوفد :

تفيداً لقرار مجلس الاتحاد البرلماني العربي ووفقاً لتوجيهات السيد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي تم تكوين الوفد على الشكل التالي :

1. الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري ، رئيساً للوفد .

2. السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

3. السيد نايف القاضي ، عضو مجلس الأعيان الأردني .

4. الدكتور عبد الله العكيلة ، عضو مجلس النواب الأردني .

5. السيد أحمد جلال عز الدين ، عضو مجلس الشعب المصري .

6. السيد جعفر باصالح ، نائب رئيس مجلس النواب اليمني .

7. السيد محمد محمد أحمد منصور ،

- 2 . الاستعداد لن تقديم كل العون للوفد وتسهيل مهمته في لقاء كل المسؤولين وعلى أعلى المستويات .
- 3 . التنديد بالإرهاب وإدانة العصابات الإجرامية التي ترتكب المجازر الوحشية في حق الشعب الجزائري الآمن .
- 4 . رفض أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية ومن أية جهة كان مصدره .
- 5 . رفض أية محاولة لتدويل القضية تحت أي غطاء كان .
- 6 . التأكيد على قوة الحكومة الجزائرية ومؤسساتها الدولة واستطاعتها التغلب على هذه المحنة قريباً .
- 7 . التكافف الشعوب حول مؤسساته الشرعية ونبذه للإرهاب واللعصابات التي ترتكب الجرائم ضد الأبرياء .
- 8 . اعتبار المؤسسات الدستورية المنتخبة ديمقراطياً أنساب مكان للحوار والمناقشة وحل كل المشاكل التي تعترض مسيرة الجزائر التنموية والديمقراطية .
- 9 . ترحيب الجزائر حكومة وشعباً بأي دعم ومساندة من الأشقاء العرب يكون الهدف من ورائها إدانة الإرهاب والإرهابيين والتعبير عن مؤازرة الشعب الجزائري في كفاحه ضد العصابات الإجرامية .

**سادساً - لقاء الوفد مع سيادة رئيس الجمهورية :**

تفضل سيادة الأخ اليمين زروال ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فدعا أعضاء الوفد لحضور الأحتفال الديني الكبير الذي أقيم بمسجد الأبيار بالعاصمة مساء يوم 26 رمضان احتفاء بحلول ليلة القدر كما أدى الوفد مع سيادته صلاة العشاء جماعة وبعد انتهاء مراسيم الصلاة تشرف أعضاء الوفد بالسلام على سيادة الأخ رئيس الجمهورية الذي شكر الاتحاد البرلماني العربي على هذه الوقفة

2 . المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم .

3 . المجموعة البرلمانية لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .

#### خامساً - فحوى اللقاءات :

آ - تم الاتفاق بين السادة أعضاء الوفد بتوكيل الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس الوفد بالتحديث باسم الوفد الذي يمثل ليس فقط الدول التي يتكون منها ، بل كل الشعب البرلمانية العربية ، وبناء على ذلك فقد كان الدكتور عبد الأحد جمال الدين يعرض بإسهاب موقف البرلمانيين العرب من المحنة التي يجتازها مؤقتاً القطر الجزائري الشقيق مشدداً على إدانة الاتحاد البرلماني العربي للإرهاب الذي يشكل نوعاً من الإجرام المنظم الذي يجب استئصاله والكفاح ضده كما كان السيد رئيس الوفد يلح خلال كل اللقاءات على النقطة التالية :

1 . إدانة الإرهاب بكل أشكاله .  
2 . التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه العادل ضد الإرهاب .

3 . التضامن مع الحكومة الجزائرية والمؤسسات الدستورية الشرعية في الجزائر ومؤازرتها في كل مبادراتها الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الجزائر .

4 . دعم الجزائر حكومة وشعباً في رفض أي تدخل في شؤون الجزائر الداخلية ومنع أية محاولة مشبوهة لتدويل هذه المشكلة .

ب - من الجانب الجزائري ، قدمت كل الشخصيات السامية التي تم اللقاء بها عروضاً إضافية حول الأوضاع في الجزائر سواء الأمنية منها أم السياسية كما قدمت للوفد شروحات على مسلسل استكمال انتخاب المؤسسات الدستورية للدولة وتركيزت عروض المسؤولين الجزائريين على الأفكار الرئيسية التالية :

1 . الترحيب بالوفد والإلحاح على أهمية زيارته في هذا الظرف وتنمية هذه المبادرة الأخوية .

يمكن اقتراح المبادرات التالية :

1 . العمل على تعليم هذا التقرير الموجز على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد .

2 . العمل على إصدار قرار من المؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي الثامن ( كوتونو مارس/ 1998 ) لدعم الشعب الجزائري وإدانة الإرهاب .

3 . العمل على القيام بنفس المبادرات مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي ومع باقي المؤسسات والمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية التي يتعامل معها الاتحاد البرلماني العربي .

4 . العمل على تنظيم ندوة برلمانية حول مكافحة ظاهرة معاداة الإسلام ( إسلاموفobia ) وإظهار الديانة الإسلامية السمحنة بوجهها الحضاري الذي ينبذ العنف والإرهاب .

5 . التشاور الدائم مع الأخوة في المجلس الشعبي الوطني الجزائري للقيام بكل المبادرات التي من شأنها فضح الإرهاب وال مجرمين والكشف عن هوياتهم وأهدافهم الرامية إلى زعزعة الاستقرار في الوطن العربي وصد الأمة عن عدوها الحقيقي الممثل في الصهيونية العالمية .

وفي الختام ، فإن الوفد البرلماني العربي ، وهو يرفع هذا التقرير الموجز عن المهمة ، يود الإعراب عن شكره وتقديره وعرفانه وامتنانه لكل من تشرف باللقاء بهم من شخصيات وكذلك لكل الأخوة الذين ساهموا في تحضير وإنجاز مهمة الوفد في الجزائر ونخص بالذكر :

**سعادة الأخ اليمين زروال ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .**

ولكل من :

- السيد البشير بو معزة ، رئيس مجلس الأمة .

- السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الوطني الشعبي .

الأخوية التضامنية مع شعب الجزائر الذي سيسجل للتاريخ كل الذين أزروه وساندوه في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها .

#### سابعاً - ملاحظات واستنتاجات :

إن نجاح هذه المهمة القومية يمكن استنتاج الأمور التالية :

1 . إن الزيارة أتت بالفعل في وقتها لمساندة الجزائر في وقتها ضد الهجمة الغربية التي تستهدف سيادتها وتحاول التدخل في شؤونها .

2 . تمت الزيارة في ظرف مهم جداً تمكن فيه الوفد من إيلاع الشعب الجزائري الشقيق أنه ليس وحيداً في هذه المعركة المصيرية .

3 . تمكن الوفد من الإطلاع على تقدم المسيرة الديمقراطية الجزائرية وخاصة المناقشات الهمامة التي جرت في المجلس الشعبي الوطني أثناء مساعلة رئيس الحكومة الجزائرية حول الوضع الأمني في البلاد .

4 . تمت تغطية أنشطة الوفد إعلامياً بواسطة الإذاعات المرئية والمسموعة وكذلك عن طريق الصحف اليومية كما كان السيدان رئيسي الوفد والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ضيفين على نشرة الأخبار المسائية للمؤسسة الوطنية للتلفزة الجزائرية ( نشرة الثامنة مساء ) .

5 . في ختام الزيارة نظم للوفد مؤتمر صحفي حضره ممثلو وسائل الإعلام الوطنية والدولية المسموعة والمرئية والمكتوبة تم فيه تقديم عرض عن مهمة الوفد والأهداف المتواحة من الزيارة . كما قام السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس الوفد ، بالإجابة على جميع أسئلة الصحفيين حول الموضوع .

6 . كان الوفد محل عناية فائقة من قبل جميع المسؤولين الجزائريين وتجلّى ذلك في كرم الضيافة وحسن الوفادة والرعاية التي شعلوا بها جميع أعضاء الوفد أثناء تواجدهم في العاصمة الجزائرية .

#### ثامناً - اقتراحات :

تتمنى لمهمة الوفد البرلماني العربي ودعا للأهداف النبيلة التي كانت وراء هذه الزيارة

- السيد هادي مسعود ، سفير الجمهورية الجزائرية الشعبية في دمشق .
- السادة ممثلي المجموعات البرلمانية لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ، وحركة مجتمع السلم والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .
- جميع الأطر الإدارية التي تقاضت في خدمة الوفد البرلماني العربي وسهلت مأموريته في الجزائر .

دمشق 1998/1/28

- السيد أحمد عطاف ، وزير الشؤون الخارجية .
- السيد عبد المجيد شريف ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .
- السيد قاسم كبير ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .
- السيد محمد الأخضر الأخضري ، رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في المجلس الشعبي الوطني .
- السيد عبد القادر حجار ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الشعبي الوطني .
- الدكتور مصطفى شريف ، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في القاهرة .

### التحضير لعقد الدورة الحادية والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في صنعاء

- تقييم تجربة الحوار مع مختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية .
- وضع مشروع جدول أعمال المؤتمر الثامن للاتحاد الذي سيعقد في نواكشوط خلال شهر حزيران - يونيو - 1998 .
- إقرار خطة عمل الاتحاد وميزانيته لعام 1998 .
- الحساب الختامي لعام 1997 .

هذا وقد عممت الأمانة العامة رسائل الدعوة لهذه الدورة كما زودت الشعب الأعضاء بتقرير الأمين العام وعدد آخر من المذكرات التي أعدتها حول مختلف بنود جدول الأعمال .

تحتضن العاصمة اليمنية صنعاء أعمال الدورة الحادية والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في الفترة من 16 إلى 18 آذار / مارس - 1998 . وتجري في الأمانة العامة للاتحاد أعمال التحضير لهذه الدورة . وسوف يتضمن جدول أعمال هذه الدورة عدداً من القضايا الهامة من أبرزها :

- التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه .
- متابعة موضوع السوق العربية المشتركة .
- تبادل آراءه حول المواقف المطروحة في المؤتمر 99 للاتحاد البرلماني الدولي .

## الإرهاب

### كعائق للتقدم والديمقراطية

#### دراسات



بقلم : الدكتور محمد عزيز شكري<sup>(1)</sup>

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي  
في جامعة دمشق

ورهباً ورهاة : خافه والاسم الرهُبُ ، والرهبى والرهَبُ والرهبوني و رجل رهبوتْ : يقال : رهبوتْ خير من رحموتْ أى لأن ترهبَ خير من أن ترحم . وترهَبَ غيره اذا توعده . وأرَهَبَه ورَهَبَه واسترَهَبَه : اخافه وفزعه وبذلك فسر قوله عزَّ وجَلَّ " واسترَهَبُوهُم وجاءُوا بسحر عظيم " أى ارَهَبُوهُم !

وفي حديث عن الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم ما معناه أن ما يؤخذ بالرغبة أفضل مما يؤخذ بالريبة .

أما مصطلح الرهبة فقد ورد في القرآن الكريم ثمانى مرات ، استعمل مرة واحدة منها فقط بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد ، قال الله تعالى : " وادعوا لهم ما سلطنتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوك ". أما الآيات السبع الأخرى فقد لستخدِّم المصطلح من أجل الدعوة إلى مخافة الله فحسب :

سورة الأعراف : " قال القوافل لما ألقوا سحراً وأعين الناس واسترَهَبُوهُم وجاؤوا بسحر عظيم " . ( الآية : 116 )

" ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون " . ( الآية : 154 ) .

(1) أعدت هذه الدراسة بطلب من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

تستهدف هذه الورقة تبيان موقف غالبية فقهاء القانون الدولي العام إزاء موضوع الإرهاب ، وذلك من خلال معالجة الموضوع المطروح بعيداً عن التأثيرات السياسية التي قد تحرّف بعض المفاهيم من أجل خدمة مصلحة أكبر ، وهي ما يُعرف بالمصالح الحيوية للدول المعنية ، وسنحاول أن نكون على أكبر قدر من الدقة بالنسبة لتحليل الظاهرة بحيث نوضح موقف الفقه في بلادنا منها ، وكيف يفهم الإرهاب لغة ؟ وهل الظاهرة المذكورة حديثة العهد أم أن عمرها هو عمر التاريخ ؟ وهل تفصل السياسة عن القانون إزاءها أم لا ؟ وما هي أشكال الإرهاب وأنواعه ؟ وما تعرّيف الإرهاب وإشكاليات هذا التعريف . ومن أهمها الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في إطار حق تحرير المصير وإبراز العلاقة الجدلية مابين الإرهاب والتقدم والديمقراطية مثبتتين أن الأول ( الإرهاب ) يحول دون الوصول إلى الديمقراطية والتقدم وأن قصور التقدم في التنمية والديمقراطية قد يؤدي بصورة شبه حتمية إلى العنف السياسي الذي أضحت يسمى إرهاباً .

#### 1. الإرهاب لغة :

جاء في معجم " لسان العرب المحيط " تعريف المصطلح على النحو التالي : " رهَبَ ( بالكسر ) يَرْهَبُ رَهْبَةً وَرَهْبَةً وَرَهَبَاً بالتعريف أى خافَ وَرَهَبَ الشئ رهباً

روبيير هذا المصطلح على الوسائل التي اتبعها هذا المفكر في الحكم ، واعتبروه إرهابياً يستحق الموت على فعلته . وتعتبر هذه الحادثة نقطة انطلاق مفهوم الإرهاب بشكله المعاصر .

## 2. الإرهاب في التاريخ

يعد من المفيد أن نقر بذلك الحقيقة الفلسفية القديمة التي تقول بأن الإنسان يُظهر في حياته اليومية عagna أكثر مما يُظهر عقلانية وحكمة ، لذلك جاءت الأديان ومن ثم القوانين على اختلافها لتهذب سلوكه وقيادته إلى الحكمة ولابعاده عن العنف ، سواء أكان ذلك في إطار حياته الخاصة أم في إطار حياة الجماعة التي يعيش معها .

إلا أن الحد من العنف على الصعيد الفردي لم تتبّع نفس الإدانة على مستوى التجمعات الأكبر والتي كان لها منذ نشأتها طابع سياسي ، فعانياً الفرد من العنف السياسي طويلاً ولا يزال يعني منه حتى يومنا هذا .

فالحروب ماهي إلا تكتيك عنف في خدمة استراتيجية مصالح دولة ما أو لمجموعة دول والسعى إلى الحد منها ومن آثارها ، جهد بذاته عصبة الأمم المتحدة على المستوى الدولي ومن ثم أنماطت به نفسها منظمة الأمم المتحدة ، وبمرز شعار المحافظة على الأمن والسلم الدوليين كهدف لا تحيد عنه المنظمة بكونها لسان حال الدول الأعضاء فيها ( م ١٦ من الميثاق ) .

على أن هذا النوع من العنف السياسي ، أي الحرب ليس الشكل الوحيد الذي يعطّل حركة السلم والأمن على المستوى الداخلي والدولي ، وبالتالي يعطّل الديمقراطية والتقدم لسائر الأمم ، بل على العكس تبدو الحروب في يومنا هذا كآخر مظاهر العنف السياسي ، ثم أن النظم الاستبدادية والتسلطية ، الفقر والعوز والفاقة ، البطالة ، الاستعمار باشكاله القديمة والحديثة والثورات والحروب الأهلية ، ماهي إلا صورٌ تضاف إلى الحرب لتكمّل باوراما العنف السياسي الذي يعيش العالم ، إلا أن هذه الصورة لا تكتمل لسبب أو آخر ، وخاصة في أيامنا هذه اذا لم نبحث في الإرهاب وفي كونه أحد

سورة البقرة : " يابن اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدهم ولباقي فارهبون " . ( الآية : 40 )

سورة النحل : " وقال الله لاتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فلماي فارهبون " . ( الآية : 51 )

سورة القصص : " اسلك يدك في حيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضضم اليك جناحك من الرهـب فـذاك بـرهـانـان من رـبـك إـلـى فـرـعـون وـملـهـ إـنـهـ كـانـوا قـوـماـ فـاسـقـينـ " . ( الآية : 32 ) .

سورة الحشر : " لأنـتم أـشـدـ رـهـبةـ فـي صـدـورـهـ مـنـ اللـهـ ذـلـكـ بـأـنـهـ قـوـمـ لـاـفـقـهـونـ " . ( الآية : 13 ) .

سورة الأنبياء : " فـاسـتـجـبـنـاـ لـهـ وـ وهـبـنـاـ لـهـ يـحـيـيـ وـأـصـلـحـنـاـ لـهـ زـوـجـهـ إـنـهـ كـانـواـ يـسـارـعـونـ فـيـ خـيـرـاتـ وـيـدـعـونـنـاـ رـغـبـاـ وـرـهـبـاـ وـكـانـواـ لـنـاـ خـاشـعـينـ " . ( الآية : 90 ) <sup>1</sup>

ان المعاني السابقة الذكر تصب كلها في خانة الخوف والخشية من الله ، وعليه فالبعد السياسي الذي يحيط بهذه الظاهرة لم يتم اكتشافه او تبيّنه الا حديثاً ، فقد ورد في معجم المنجد : " الإرهابي : من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته ، الحكم الإرهابي : نوع من أنواع الحكم يقوم على الإرهاب والعنف ، تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية " . أما قاموس الأكاديمية الفرنسية المنصور عام 1694 فقد أشار لهذا المصطلح على النحو التالي : " رب، خوف شديد ، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شرّ حاضر أو خطير قريب " .<sup>2</sup>

على أن المتفق عليه أن مصطلح الإرهاب ( Terrorism - Terrorism ) لم يظهر إلا مع الثورة الفرنسية وذلك عندما أطلق خصوم

1 " الإرهاب الدولي . دراسة قانونية ناقدة " : محمد عزيز شكري ، دار العلم للملايين ، 1991

2 الإرهاب السياسي ، بحث في أصول الظاهرة وابعادها الانسانية " اندونيس العكرا ، دار الطيبة للطباعة والنشر .

قمنا به ان الارهاب مرتبط بالسياسة ارتباطاً وثيقاً ، الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يقتصر عنصر الرهبة او الخوف على العنف المسلح ذي الطابع السياسي ؟ هناك اتجاه عام (ورغم اعتقادنا بان أي ضحية تعاني الرهبة والخوف عند وقوع أي حدث جرمي ) الى تخصيص المفهوم الجرمي الارهابي بالارهاب السياسي او استخدام العنف المسلح بمختلف اشكاله كتكتيك من اجل الوصول الى غاية هي سياسية ، وان كان الفعل الجرمي احياناً بحد ذاته ليس له صفة سياسية . مثل اقتحام مصرف واحتجاز زبائنه من اجل الحصول على امواله بغية تمويل عمل سياسي غير مشروع ، في هذه الحالة لا الضحية ولا الهدف سياسيان ، الفاعل او الجاني فقط هو الموظف في خدمة هدف سياسي لاعلاقة له بالفعل المرتكب .

ويبدو الان اكثر حدة عندما يتعلق بدول وبسياساتها وآلية استخدام العنف غير المشروع من قبلها بعيداً عن اطار الديمقراطية وحق استخدام العنف من اجل المحافظة على النظام الداخلي للدول وعلى امنها الخارجي بدون الحق الضرر او التعسف في ممارسة هذا الحق سواء تجاه مواطني هذه الدول داخلياً او في العلاقات مع الدول الاجنبية خارجياً .

ويعتبر الارهاب من اكثر اساليب العنف السياسي التي يساء استخدامها ، ونقصد بذلك التكيف الذي تمارسه بعض الدول لاعطائه سوء لفعل معين او لمترتبه المحتمل . ونقصد بذلك ان معاناة جزء كبير من دول العالم الثالث تتحصر في الممارسات الارهابية التي تعيشها هذه الدول ، مشكلة العائق الاكبر في تحقيق مسيرتها الاقتصادية النامية ، ونخص بذلك دول منطقتنا العربية على وجه التحديد ، على ان الصورة المعروفة للرأي العام العالمي هي ان هذه الدول هي التي تموّل الارهاب او تدفع بسياساتها اليه ، مما يزيد من قناعتنا انه لا يمكن فصل الارهاب عن السياسة الدولية ، وان كان من واجبنا التيقظ وارسال القواعد القانونية

مظاهر العنف السياسي الاكثر دعاية في العالم والاكثر اثراً واستهجاناً في الوقت نفسه حسب ما يظهر لنا حالياً .

فإذا عدنا مع المؤرخ "Laqueur" الى أولى حركات العنف السياسي المسلح التي اتخذت من إرهاب الجمهور نهجاً لها وذلك من أجل تحقيق هدف سياسي متطرف فإننا نجدها في منطقتنا العربية ، وفي الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي 66 م الى 73 م . إذ نجد السيكاريين Sicarii ، وهم طائفة دينية منظمة ذات بعد سياسي واضح يتمثل في إعادة الحكم إلى يد اليهود المتدينين ومعارضة الحكم الروماني ، يعتمدون على الترهيب وحده للوصول إلى هدفهم<sup>1</sup> .

ويقع التاريخ المسيحي الغربي بالأمثلة عن الإرهاب السياسي وذلك في الفترة التي طفت فيها الكنيسة على المجتمع الأوروبي . غير ان احداً لا يمكنه القول ان أيّاً من الأديان السماوية السمحّة تشجع فعلاً على الإرهاب او حتى تقرّه . اما ما زور منها فليس فيه من كلام الله شيء وهذا وضع كتب اليهود "المقدسة" !

ثم ظهر الإرهاب كما عرفته الثورة الفرنسية ومن بعدها الثورة البلشفية على انه في هاتين الثورتين لابد من التمييز بين الإرهاب والرهبة .

Terrorism and Terror = Terrorism et Terreur ) وهذا ما لا يمكن انكاره في وقتنا الحاضر ايضاً ، فمارسات بعض الانظمة الديكتاتورية يمكن ان نطلق عليه مصطلح حكم الرهبة ( Terror - Terreur ) اما السلوك السياسي زمن السلم او زمن الحرب والمسمى ارهاباً فما هو الا تكتيك استخدام العنف بصورة ما وذلك في خدمة استراتيجية اعمَّ قد تكون استراتيجية حكم الرهبة ( System of Terror , System de Terreur ) .

### 3. الإرهاب والسياسة :

يبدو من الاستعراض التاريخي السريع الذي

<sup>1</sup> من أجل المزيد من المعلومات انظر : "الإرهاب الدولي" . دراسة قانونية ناقلة .

على مبدأ القانون الدولي الذي ينص على واجب كل دولة في الامتناع عن كل ما يشجع النشاط الارهابي الموجه ضد دولة اخرى ، ومنع كل الاعمال التي تعبّر عن ذلك ، وحسب النصوص التالية ، على الوقاية وقمع النشاط الارهابي وان تتعاون مع بعضها البعض في هذا المجال.

2. في هذه الاتفاقية : مصطلح " اعمال ارهابية " يمتد الى الواقع الجرمي الموجه ضد دولة ما والتي يكون هدفها او طبيعتها ان تثير الرعب لدى اشخاص محددين ، جماعات من الافراد ، او وسط الجمهور " .

ثم تجيء المواد 7 - 8 - 9 لتنص على وجوب تسليم الفاعلين او محاكمتهم وهذا الامر لاينطبق الا في حال كون الفاعلين افرادا ويخرج طائفة الدول من اشخاص القانون الدولي التي يمكنها ان ترتكب اعمال الارهاب<sup>1</sup> . ولم تأت اتفاقية انشاء محكمة جزائية دولية الموقعة في 1937/11/16 ( والتي لم تحصل على اي تصديق ) بتجديد في هذا الاطار فهي لاتهم الاعمال الافراد وبمحاكمتهم.

وقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها في بداية عصر " هوس الارهاب " Terror ( Menia ) مع مطلع السبعينيات الى حصر مفهوم الارهاب بالافراد ، وهذا يبدو صريحا في مشروع الاتفاقية المقدم من قبلها الى اللجنة الخاصة بالارهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1972 والذي يحصر في الفقرة الاولى من مادته الاولى الارهاب بالافراد دون الدول . وهذا ينطبق ايضا على اتفاقية طوكيلو لعام 1963 واتفاقية لاهاي لعام 1970 واتفاقية مونتريال لعام 1971 والملحق التابع لها والموقع عام 1988 والتي تدور كلها حول سلامة الملاحة الجوية و وقايتها من اعمال الارهاب .

على ان الواقع اثبت ان الدول يمكن ان تكون اكثر ارهابا من الافراد وهذا يحصل مباشرة كما

<sup>1</sup> حصلت هذه الاتفاقية على تصديق وحيد هو تصديق الهند لذلك فهي لم تدخل قط حيز التنفيذ.

اللازمة حتى نستطيع ان ثبتت بطرق علمية لا افعالية كون هذه الدول هي الاكثر تضررا وخاصة دول المشرق والمغرب العربي من هذا الارهاب داخليا كان ام دوليا .

لكن قبل الانتقال الى المحاولات العربية المقدمة في اطار الأمم المتحدة والتي يمكننا ان نعتبرها المنطلق الصحيح في دراسة الاسباب الداعية الى الارهاب ولازالاته ، لابأس من استعراض اشكال الارهاب وأنواعه .

#### 4. اشكال الارهاب وأنواعه :

**1 ) اشكال الارهاب :** قد يصدر الارهاب عن افراد كما انه قد يصدر عن دول ، وقد يقع زمان السلم كما انه قد يقع زمن الحرب . وعليه فان لكل وضع او لكل فئة من اعمال الارهاب خصائصها . ما يعنيه هو ان الافعال الجرمية تتشابه ، القتل والسرقة والخطف ، كل هذه الافعال من حيث آلية ارتكابها هي واحدة ، لكن الفاعل قد يختلف هل هو فرد او جماعة ما ام هي دول ؟ وكونه واقعا زمان السلم لا يعني انه لايرتكب زمان الحرب خارقا بذلك قواعد القانون الدولي الانساني ؟

#### أ - ارهاب الافراد وارهاب الدول :

قد يمارس بعض الافراد الذين ينضوون غالبا تحت راية سياسية معينة وضمن تنظيم جماعي محدد نشطا ارهابيا وقصد بالنشاط الارهابي : النشاط الاجرامي المعاقب عليه من قبل تشريعات الدول حتى ولو لم يكن لل فعل غاية سياسية ، وعليه فما يميز نشاط هذه الجماعات عن التجمعات الجرمية الاخرى هو البعد السياسي الذي تعطيه لنفسها .

ونلاحظ ان الفقه الدولي حصر ولمدة زمنية طويلة الارهاب بالافراد ، فلو عدنا الى الاتفاقية الموقعة بتاريخ 1937/10/1 ضمن اطار عصبة الامم ، نجد ان المادة الاولى منها تعرف هدف هذه الاتفاقية والمعنى المقصود بالاعمال الارهابية فتقول :

#### 1. تعهد الاطراف المتعاهدة ، بعد التأكيد

الطائرات واخذ الرهائن ، واحتجاز الدبلوماسيين وما قد يندرج تحت عنوان ارهاب بالاختلاف بين بين فقيه و آخر<sup>2</sup> .  
ب - الارهاب زمن السلم والارهاب زمن العرب :

ان النص الوحيد الذي يدين الارهاب زمن الحرب وبصورة صريحة هو المادة 33 من الاتفاقية الرابعة لجنيف عام 1949 والتي تتعلق بحماية المدنيين ، والتي تنص على انه : "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقتربها هو شخصيا . تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد او الارهاب " ومن المؤكد انه يمكن الاستعانة بهذا النص لجريم او توصيف الفعل الجرمي المتمثل في قصف هيرشيمما ونكازاكي من قبل الولايات المتحدة الامريكية للليابان في شهر آب من عام 1945 ، على انه اولى عمليات ارهاب الدول على هذا المستوى . وايضا يمكن الاستعانة به من اجل تجريم الارهاب المرتكب من الصهاينة بحق المواطنين العرب في فلسطين وغيرهم من سوريين ولبنانيين ومصريين<sup>3</sup> والذين يعلنون

<sup>2</sup> الاستاذ محمود شريف سسيوني في آخر مؤلفاته عن الارهاب يدرج اثنى عشر شكلا من اشكال الارهاب واستخدام القوة بغية الاخافة والتروع وهي : 1. العداون 2- جرائم الحرب 3-جرائم ضد الانسانية 4- ابادة الجنس 5- التمييز العنصري 6- اخضاع البشر للتجارب على نحو غير مشروع 7- التعذيب 8- الرق وما يتصل بالرق من ممارسات 9- القرصنة والاعمال غير المشروعه المرتكبة ضد سلامة الملاحة البحرية 10- خطف الطائرات والقيام باعمال تخريبية ضد الطائرات واعمال العنف في المطارات 11- خطف الدبلوماسيين وغيرهم من الاشخاص المحبوبين دوليا 12- اخذ الرهائن المدنيين 13- الحق اضرار خطيرة بالبيئة 14- الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الاساسية

<sup>3</sup> المقصود هنا ما تأكّد من قيام القوات الاسرائيلية بقتل اعداد كبيرة من الاسرى المصريين في حرب 1956 و 1967 بقصد تروع زملائهم والقوات المسلحة المصرية .

في الامثلة التالية<sup>1</sup> :

أ - الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت عام 1968 والتي تم خلالها تحطيم وحرق ثلاث عشرة طائرة مدينة لبنانية وتحطيم جزء من حظائر الطائرات والمرافق الاخرى في المطار .

ب - الغارة الاسرائيلية على مطار عنتيبي في 1976/7/24 والتي حاول البعض تقديمها على انها اعتماد على الذات او تدخل انساني ( Self help or Humanitarian Intervention ) .

ج - الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في 1981/7/7 والتي حاول البعض رفع صفة الارهاب عنها لاعتبارها دفاع استباقي عن النفس ( Hnticipatory Self defrndr ) .

د - الغارة الجوية الاسرائيلية على دولة تونس في عام 1985 واعتبارها دفاعا استباقيا عن النفس وليس ارهابا !!

ه - الغارة الجوية الامريكية على ليبيا في 1986/4/14 وقصف طرابلس الغرب وبنغازي واستهداف مقر رئيس الجمهورية وقتل ابنته بالتبني واعتبار الفعل دفاعا استباقيا عن النفس وليس ارهابا او عدوا . واخيرا وليس آخرها مجرزة قانا التي نفذتها اسرائيل بدم بارد على المدنيين المحتملين بعلم الامم المتحدة في الجنوب اللبناني عام 1996 .

او قد يتم ارهاب الدول بواسطة عناصر ارهابية تعمل في بلد آخر وخير مثال على ذلك هو دعم الولايات المتحدة الامريكية لجماعة الكونترا في نيكاراغوا في الثمانينات وهو ما كان محل ادانة محكمة العدل الدولية في حكمها الشهير الصادر عام 1986 .

ان غياب اي تعريف متفق عليه للارهاب يجعله عبارة غير دقيقة ، والسؤال دوما يبقى هل الارهاب جريمة دولية ؟ ام انه عنصر تشديد على جرائم اخرى معرفة ومحددة كخطف

<sup>1</sup> نجد شرحا مفصلا لهذه الامثلة وغيرها في " الارهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة " صفحة 112 -

يعاقب عليها بالأشغال الشاقة من عشر إلى عشرين سنة.

2 - كل عمل إرهابي يستوجب الأشغال الشاقة من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة .

3 - وهو يستوجب عقوبة الإعدام إذا ترجم عنه تخريب ولو جزئي في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والتقل أو إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان " .

**3 - المادة 306 :** 1 - كل جمعية أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي والإجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 304 تحل ويقضى على المنتدين إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة .

2 - ولا تقص عقوبة المؤسسين والمديرين عن سبع سنوات.

3 - إن العذر المحل أو المخفف المنصوح للمتآمرين بموجب المادة 262 يشمل مرتكبي الجناية المحددة أعلاه .

- ويذهب قانون العقوبات اللبناني الذي سبق القانون السوري بتاريخ صدوره (1974) إلى تجريم الإرهاب بنفس الطريقة بل وبعبارات متقاربة جداً وذلك في مادتين (314 - 315) . أما بالنسبة للقانون الليبي فقد جرم أيضاً الإرهاب وقد ورد في الكتاب الأخضر نص عن جرائم الإرهاب . ومن الأمثلة الحديثة على التشريعات العربية المجرمة للإرهاب المثل اليمني الذي جرم في قانون عقوباته الصادر عام 1976 ، في مادته 104 والتي تنص على أنه :

" 1 - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات أو بالإعدام مع مصادرة الأموال في الحالتين من ارتكاب فعل يتوازف فيه الشرطان التاليان : أ - أن يكون الفعل قد ارتكب بقصد إضعاف النظام الوطني الديمقراطي والاجتماعي ونظام الدولة . ب - أن يكون الفعل هو قتل أحد القائمين بنشاط حكومي أو سياسي أو جماهيري بسبب هذا النشاط .

2 - أما إذا كان الفعل هو الإضرار

من هذا الإرهاب في الأراضي المحتلة وغيرها وذلك منذ عام 1937 على الأقل<sup>1</sup>. إلا أننا نذهب إلى الاعتقاد إلى أن ما جاء في المواد 11 - 85 من البروتوكول الأول لعام 1977 بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى الجسيمة التي جاءت في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ، تعتبر كلها أعمالاً إرهابية زمن الحرب .

**2 - أنواع الإرهاب:**  
للإرهاب نوعان فهو إما داخلي أو دولي ، على أن التداخل بين النوعين غالباً ما يحصل ، ويندر أن نجد إرهاباً داخلياً خالياً من تأثيرات خارجية وخاصة من ناحية الإمداد المادي والذي غالباً ما تلقى وراءه دولة أو دول أخرى .

**أ - الإرهاب الداخلي**  
قد يكون الإرهاب داخلياً بحثاً ، وقد تصدت بعض التشريعات الجزائية العربية لهذا المفهوم كجريمة مستقلة بذاتها ولذاتها وذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الحالات التالية :

- قانون العقوبات السوري الصادر في المرسوم التشريعي رقم 184 بتاريخ 1949/7/22 ، والذي جرم في مواده 304 - 305

**1- المادة 304 :** " يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتبط بوسائل الأدوات المنفجرة والأسلحة الحربية والمواد المتفجرة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً " .

**2- المادة 305 :** 1 - المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل من أعمال الإرهاب

<sup>1</sup> صدرت دراستان عربيتان حديثتان موقutan في هذا الاطار ، الأولى للاستاذ وليد الخالدي بعنوان " في اللحظة الحرجة " ( At a critical Juncture ) والثانية للدكتور انيس الصايغ بعنوان " الإرهاب الصهيوني " .

النصوص ذاتها بعد استقرار الوضع السياسي في البلاد لمحاربة الجريمة المنظمة من جديد !! ولاتتغير الأمر كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي في ولاياتها الخمسين لم تعر الإرهاب أهمية كبيرة ولا عاقبت عليه إلا في ولاية تكساس وبداء من عام 1974، حيث اعتبر أول تشريع جزائي في الولايات المتحدة الأمريكية واعقه على أنه "جنة" وهذا يدل على أن الصرخة الأمريكية العالية لمكافحة الإرهاب كانت ولازال مدفوعة بدافع سياسية محضة . يقول الأستاذ فريلاندر / Friedlander أن إدارة الرئيس ريغان حرصت على عدم التشريع على معاقبة الإرهاب داخلياً بل وعلى الحيلولة دون تعريفه دولياً حتى يسهل على الإدارة الأمريكية وصف الفعل ذاته بأنه إرهابي تارة وغير إرهابي تارة أخرى . لذا ذهب أحد الفقهاء الأمريكيين أمام تعدد تعريفات الإرهاب ضمن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبين الإدارات الحكومية إلى القول أن : "الإرهاب هو ما يفعله الأشقياء " Terrorism is what bad "gays do . أما القانون الفدرالي الأمريكي الصادر عام 1996 بمناهضة الإرهاب فهو يعاقب عشوائياً مشجعي الإرهاب ومرتكبيه وممولين بطريقة تجعل من الواضح أن المقصود فيه هو فئات معينة وأقوام معينين وليس كل عمل إرهابي حسب ما اتفق عليه الفقه ، وهو استطراداً واحد من سلسلة التشريعات الأمريكية المتعددة إقليمياً والتي " تُؤمر " القانون الدولي العام في هذا النظام العالمي الجديد لتجعله فعلاً فوضى عالمية جديدة .

#### 5 - تعريف الإرهاب :

إن الانطلاق من نقطة النهاية بالنسبة لموضوع تعريف الإرهاب ستكون خير دليل لنا على مدى الشطط الذي تعاني منه الأسرة الدولية ممثلة ب الرجال سياساتها وإعلاميها بل وحتى رجال القانون فيها فيما يتعلق بالإرهاب ، وهذه المقوله هي : لاتعريف للإرهاب . ولكن هذا لا يعني مطلقاً ان الإرهاب لم يعرف بل على

الجسماني الجسيم ف تكون العقوبة هي الحبس خمس سنوات ولازيد عن خمس عشرة سنة ومصادر الأموال " . وجرمت المادة 105 الإرهاب ضد ممثلي الدول الأجنبية وذلك بعقوبات تتراوح بين خمس سنوات والإعدام وعاقبت المادة 122 أفراد العصابات المسلحة بعقوبات تتراوح بين الحبس والإعدام ، وعاقبت المادة 123 على أعمال الفوضى ، والمواد 151 - 152 - 153 على خطف الأشخاص بالخ ...<sup>1</sup>

ويجدر في هذا الإطار التوسيع إلى ضرورة تزويد كل قوانين العقوبات العربية بنصوص واضحة حول الإرهاب وذلك لوضع حد للإرهاب الداخلي وبهذه الصورة ، يتم التصدي عن طريق الوقاية الرادعة لجرائم شناء كجريمة الأقصر ضد السياح المدنيين الآمنين في جمهورية مصر العربية ودفع ضررها كعائق للتنمية والديمقراطية .

على أننا لو بحثنا في التشريعات الداخلية الأوروبية لرأينا مثلاً أن دولة مثل فرنسا لم تتصدى لهذا المفهوم إلا عام 1986 ( أي بعد أربعة عشر عاماً من بداية صرعة الإرهاب في 1972/9/8 ) وذلك من خلال القانون رقم 86 - 1020 تاريخ 9/9/1986 والقانون رقم 82 - 1322 تاريخ 30/12/1986 ، وذلك كرد فعل على موجة الإرهاب الداخلي والدولي الذي عانت منه فرنسا في الفترة الزمنية الواقعية بين عامي 1980 و 1986 ، مما جعل النص القانوني في كثير من الأحيان يبدو وكأنه رد فعل على حدث وأنه مشوب بانتقادات كثيرة . ولابعد أن الوضع أفضل بكثير في إيطاليا التي استعانت لمواجهة الإرهاب بالقوانين الموضوعة لمكافحة المافيا ( الجريمة المنظمة ) ثم أدخلت بعض التعديلات على هذه النصوص مثل ( قانون توسيكا ) ثم عادت إلى استخدام

<sup>1</sup> تراجع هنا المواد 67 - 88 من قانون العقوبات المصري وتعديلاته

حكومتها بأفرادها مسؤولة عن جريمة حرب . وعلى هذا فإن تعريف نتانياهو ينطبق أشد الانطباق عليه وعلى شبيهه من المسؤولين الإسرائيليين .

- ويصر البعض البعض الإرهاب على زمن الحرب فيعرف مثلا David Eric الإرهاب قائلًا : " يمكننا أن نعرف الإرهاب بأنه عمل عنف مسلح ، مرتكب بهدف سياسي ، اجتماعي ، فلسي ، عقائدي أو ديني ، والذي يخرق المبادئ المنصوص عليها في القانون الإنساني ، تلك التي تمنع من استخدام الوسائل البربرية والقاسية ، ومحاكمة الأهداف البريئة ، أو الأهداف التي ليس لها فائدة عسكرية " <sup>2</sup> . ويبقى هذا العنف بالنسبة للبعض الآخر محصوراً بزمن السلم مثل ذلك التعريف الذي جاء به جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والقاتل بأن " الإرهاب عمل عنف مقصود ، ذا باعث سياسي ومرتكب ضد أهداف غير محاربة وذلك من قبل جماعات داخلية أو بواسطة عمالء سريين لدولة ما " <sup>3</sup> . وبهذه الطريقة تم اقصاء كل عمليات الإرهاب المرتكبة زمن الحرب وما أكثرها . يكفي أن نتذكر هيرشيمانا وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية وماي لاي في حرب فييتNam وجرائم قتل الأسرى المصريين العزل على يد الإسرائيليين في حرب 1956 و 1967 .

- حاولت بعض التعريفات أيضاً ان توضح أن الإرهاب عنف مجاني ، مثل ذلك تعريف Edwy Plenel القائل بأن " الإرهاب من حيث

العكس فقد أكثر الجميع من إعطاء تعريفات لهذا العنف المسلح غير المشروع لكن دون جدوى أو اتفاق . لقد بلغ عدد التعريفات القانونية للإرهاب حتى عام 1988 كما يقول الأستاذ شميد (109) تعريفات ولا بد أن هذا الرقم قد ارتفع إلى الضعف الآن وما زال في ازدياد .

تنتوح التعريفات وتتعارض فكل معرف يحاول أن يقدم مصلحة معينة في تعريفه المذكور ومن هذه التعريفات نذكر <sup>1</sup> :

- تعريف Brian Jen Kins : " الترهيب بالعنف وأعمال العنف الفردية " .

فلا يبدو في هذا التعريف أثر لإرهاب الدول . وهذا العنصر أي إرهاب الدول يبدو غائباً عن أغلب التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم مثل ذلك التعريف الذي أعطاه A.Merari للإرهاب والقاتل : " الاستعمال المنظم للعنف من قبل أفراد أو جماعات أذى من الدولة خدمة لأغراض سياسية أو اجتماعية أو دينية والذي يتجاوز وقوعه النفسي المقصود النتائج المادية إلى حد بعيد " . وهذا ما يراه Wardlaw عندما يعرف الإرهاب بأنه " استعمال العنف ؛ أو التهديد باستعماله ؛ من قبل فرد أو جماعة ما " .

وفي هذا الإطار نشير إلى ان التعريف المعطى من قبل الإرهابي الشهير (بنيامين نتانياهو) رئيس حكومة إسرائيل والقاتل : " الإرهاب هو الإقدام عمداً وبصورة منظمة على ارتكاب جرائم قتل الأبرياء وتشويههم وتعريضهم للخطر وذلك لبث الخوف من أجل غaiات سياسية " بأنه تعريف ينطبق على (باروخ جولدشتاين) وغيره ، ومن يوصفون بأنهم مختلوا العقل في إسرائيل ، في حين أنهما إرهابيون واعون لما قاموا به . بل ليس مبالغة ان نقر هنا وبكل أمانة علمية أن كل مستوطن يهودي في الأرضي العربية المحتلة إرهابي شكلًا ومضمونا وأن الحكومة التي ترعى الاستيطان هي أكثر الحكومات إرهاباً في العالم وتكون

<sup>1</sup> الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقلة مرجع سبق ذكره .

Le Terrorisme en droit International ,<sup>2</sup> مقالة " Definition incrimination Repression " نشرت في كتاب صدر عن نتائج أعمال مؤتمر بروكسل لعام 1974 حول الإرهاب بعنوان : Reflexion sur la definition du Terrorisme " L'anti - terrorisme en France ou la <sup>3</sup> terreur intergrée 1980-1989 " : Serge Quadruppani منشورات La decouverte - enquête

3. "أعمال العنف المرتكبة من قبل أفراد أو جماعات أفراد والتي تهدد حياة الأبرياء أو تهدد حرياتهم الأساسية". وذلك من دون المساس بحقوق الشعوب بالحرية والاستقلال وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

4. "أعمال العنف المرتكبة من قبل أفراد أو جماعات أفراد من أجل كسب شخصي والتي لا تتحصل ضمن حدود دولة واحدة".

وأضاف المشروع الإيراني بعد مصادقته على ما سبق ذكره شرطاً أو فتنة خامسة: "أعمال العنف الموجهة ضد أشخاص يتمتعون بحماية خاصة عند الدول التي يعملون لديها".

وذهب المشروع المقدم من الجزائر إلى محاولة تبيان أسباب الإرهاب من أجل القضاء عليه والوقاية منه، وهو المشروع المقدم إلى اللجنة الفرعية الخاصة بمعرفة أسباب الإرهاب والتابعة للجنة الخاصة بالإرهاب الدولي، في عام 1973 إلى القول أن:

"الإرهاب هو شكل من أحد أشكال العنف، أسبابه هي التي تدفع إلى اللجوء إلى العنف. إن تحول العنف إلى إرهاب ينبع عن سوء الأوضاع التي تسبب العنف".

وبناءً على ذلك، يمكننا أن نميز نوعين من الإرهاب:

1. إرهاب الأفراد: والذي يخضع لعلوم الاجتماع والنفس وعلم الأحياء وغيرها من العلوم الإنسانية المعاصرة.

#### 2. الإرهاب السياسي:

##### أ - إرهاب الدول:

1) والذي يظهر بصورة الاعتقالات الجماعية، استخدام التعذيب، المذابح الجماعية، الانتقام المعمم، قصف المدنيين، استخدام المحظورات، تحطيم البنى الاقتصادية .. بلד ما الخ ..

##### 2) الدول تلجم إلى العنف والإرهاب:

أ. عندما يرودون تحطيم إرادة شعب ما من أجل فرض سيطرة مباشرة عليه.

المبدأ هو فكرة خاطئة يختلف بحسب الوقت وحسب الزمان ويهدف إلى استخدام العنف أكثر مما يخدم هدفاً سياسياً<sup>1</sup>.

- ويذهب الأستاذ محمود شريف بسيوني في إحدى التعريفات التي أعطاها للإرهاب إلى القول: "الإرهاب هو استراتيجية استخدام العنف، والممنوعة دولياً، والمدفوعة أيديولوجياً، وذلك بخلق نوع من العنف المفزع داخل طبقة اجتماعية لمجتمع محدد وذلك بقصد الوصول إلى السلطة، أو الدعاية لهدف أو لاحق ضرر، وبغض النظر عن الإرهابيين الذي ينفذون الفعل لمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة الغير".

- بعض التعريفات أيضاً جاء وليد اندفاع أو كردة فعل إعلامية أمام حادث مثير وهذا ما حدث مع السيد جاك شيراك عام 1986 عندما كان رئيس وزراء فرنسا وسئل عن الإرهاب فأجاب: "الإرهاب هو الحرب" Le Terrorisme est la guerre

ولقد قدمت دول عدم الانحياز للجنة الفرعية الخاصة بتعريف الإرهاب والتي كانت قد شكلت من قبل اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي المنبثقة عن الجمعية العامة في عام 1972، قدمت هذه الدول مشروع تعريف يضم عدة طوائف من أعمال تعتبر إرهاباً:

1. "أعمال العنف وغيرها من أعمال القمع التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية، والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحررها وحكمها الذاتي، والاستقلال وغيرها من حقوق الإنسان والحربيات الأساسية".

2. "أن تقبل دولة ما أو أن تساعد منظمات أو جماعات عنصرية أو مرتبطة والتي تكون أعمالها الإرهابية موجهة إلى دول مستقلة".

2. العنصرية والتمييز العنصرية وسياسة Apartheid وإيادة الجنس.
3. العدوان واستخدام القوة بصورة تخالف ميثاق الأمم المتحدة وتخرق مبدأ الاستقلال السياسي ، والسيادة الوطنية ووحدة أراضي الدول .
4. احتلال أراضي أجنبية والسيطرة على شعوب هذه الأراضي .
5. التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .
6. ترهيب الشعوب وذلك بهدف إحلال سيطرة ما والتي قد ينتج عنها تهجير هذه الشعوب المضطهدة .
7. الفاشية والفاشية الجديدة .
8. سياسة التوسيع والهيمنة .
- ب - أسباب ذات طابع اقتصادي واجتماعي :
1. استمرار نظام اقتصاد عالمي غير عادل ولا محى
  2. الاستغلال الأجنبي للخيرات الطبيعية بلد ما
  3. التحطيم الدوري من قبل قوة أجنبية لبلد ما وشعبه كوسائل مواصلاته وبناء الاقتصادية
  4. وجود الاستغلال وعدم العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية
  5. خرق مستمر لحقوق الإنسان ، الحبس الجماعي ، استخدام التعذيب ، الثأر ...
  6. الفقر ، الجوع ، البوس ، الخوف ...
- يبدو أن استعراض هذين المشروعين قد يفيدنا في تحديد مفهوم الإرهاب والعلاقة السلبية بينه وبين الحرية والتقدم والديمقراطية والتنمية كهدف أسمى لكل شعب ، وذلك بصورة أفضل من مجرد الإطلاع وفحص التعريفات النظرية السابقة .
- فيما إذا عدنا إلى المشروع المقدم من الجزائر (فقرة ب من القسم الثاني المخصص للإرهاب السياسي ) ، والمشروع المقدم من مجموعة

- ب. عندما تمارس هذه الدول سياسة استعمارية توسعية ومهيمنة :
- ب - الإرهاب الموجه ضد الدول :
- شعب ما أو فئة اجتماعية معينة يمكنها أن تستعين بالإرهاب في إحدى الحالات التالية :
- 1- عندما تخرق حقوقها
  - 2- عندما تكون ضحية لظلم سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي
  - 3- عندما يكون كل لجوء إلى طرق مشروعة للحصول على حق بدون أي نتيجة وهذا العنف يمكن أن يمارس سواء على أراضي هذه الجماعات أو على الدولة الموجه ضدها هذا العنف ، أو ضد أي دولة يمكنها أن تقدم للأولى المساعدة .
- وحدد المشروع ثمان حالات يمكن أن تدفع بشعب ما أو جماعة ما إلى الإرهاب :
- (أ) بقاء الشعب ما تحت سيطرة الاستعمار
  - (ب) طرد شعب ما من أراضيه
  - (ت) تطبيق سياسة التمييز العنصري
  - (ث) التدخل الأجنبي في سياسة دولة ما
  - (ج) الاستغلال الأجنبي لموارد دولة ما
  - (ح) العدوان الأجنبي ضد بلد ما
  - (خ) عدم اكتتراث الفئات الأجنبية بشعب ما من ظلم
  - (د) عدم قدرة المنظمات الدولية على إعطاء شعب حقوقه المشروعة
- وفي إطار أعمال اللجنة الفرعية ذاتها لكن في عام 1979 قدمت مجموعة من الدول وهي : الجزائر ، البرتغال ، الهند ، إيران ، نيجيريا ، بناما ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زانزير<sup>1</sup> ، زامبيا ، مشروعًا يساند وجود نوعين من الأسباب الكامنة وراء الإرهاب :
- أ - أسباب ذات طابع سياسي :
1. الاستعمار واستمرار السيطرة الاستعمارية

<sup>1</sup> الكونغو حالياً

حق الشعوب في تقرير مصيرها أهم حقوق الإنسان وبالتالي تتيح حق الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة الدول المستمرة وقرار الجمعية العامة رقم / 2625 / لعام 1970 الذي يعتبر تفسيرا لميثاق الأمم المتحدة وفق رأي الغالبية الساحقة من فقهاء القانون الدولي حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها<sup>1</sup>: واضعة الأسس القانونية للتمييز ما بين الإرهاب وبين النضال المشروع وحروب التحرير.

ونستطيع هنا أن نؤكد أن الاتهامات الباطلة التي توجه للعرب والمسلمين على أنهم إرهابيون ، هي اتهامات لا أساس لها في الواقع أو القانون وإننا لندعوا إلى أزالة كل الأسباب الكامنة وراء الإرهاب .

ولنعد مع من يريد إلى الأخلاق العربية والشريعة الإسلامية في كتابها العزيز وسنة رسولها الكريم لنرى أن الإسلام دين محبة وتسامح لا يحل القتل ولا العنف المجناني زمن الحرب فكيف به زمن السلم والأمان . لقد ثبت بالدليل القاطع أن أصول القانون الدولي الإنساني "إسلامية " تجلت في وصايا الرسول الكريم وخلفائه إلى قادة جندهم . أما أعمال المقاومة للشعب العربي الباسل في فلسطين وفي الجنوب اللبناني وكل الأراضي السورية المحتلة فهي أعمال تدخل ضمن إطار المقاومة المشروعية من أجل الحصول على الوصول إلى تقرير المصير والحرية ، على عكس العمليات التي تم في بعض الأقطار العربية على يد متسللين وتنسب إلى الإسلام كدين وشريعة والإسلام منها ومن فاعليها براء . وعلى عكس هذا فإن ماتقوم به إسرائيل من خرق قواعد القانون الدولي الإنساني فهو إرهاب متكامل الأوصاف ، وهو وبالتالي تعيق جهود شعوب المنطقة بكمالها في تحقيق الرفاه والاستقرار وتضع حواجز قوية بينها وبين الديمقراطية والتقدم على كل الأصعدة السياسية ، الاجتماعية

الدول السابقة الذكر عام 1979 ، نرى أن نقص الديمقراطية والحرية يدفع شعوب أو جماعات إلى الاحتجاج عن طريق كل الوسائل مشروعية كانت أو غير مشروعية ، وبالتالي إلى استخدام الإرهاب وذلك بهدف الوصول إلى العدالة والحرية كما يرونها . وعليه فالنظم الفاشية والاستعمارية سواء اتبعت الطريق القديمة (الاحتلال العسكري ) أو تلك أيضا التي تتبع أسلوب الاستعمار الحديث من حيث فرض الهيمنة على اقتصاد الدول النامية لإجبارها على التبعية الاقتصادية والثقافية ، قد تدفع أولئك الذين يتعرضون للظلم إلى الإرهاب ، وهذا قد يفسر بعض العمليات التي وصفت على أنها إرهابية والتي قامت بها بعض حركات التحرير ضد مصالح إسرائيلية أو لمن يساندها في وقت مضى .

ومن ناحية أخرى يشير المشروع الجزائري لعام 1973 ( فقرة أ من القسم الثاني المخصص بالإرهاب السياسي ) إلى إرهاب الدول على أنه سياسة دولية متتبعة من قبل بعض الدول ، وإن كان المقصود هنا غالبا هو الترهيب بمعنى أنه " System of Terror " أكثر منه إرهاب دول " Terrorism of State , terrorisme d'Etat " وبيدو أن مقدمي مشروع عام 1979 قد ركزوا على مسببات العنف السياسي الذي غالبا يسمى إرهابا وعلى ضرورة أزالة الظلم والجور السياسي والاقتصادي والإجتماعي من أجل القضاء على الإرهاب سواء كان داخليا أم دوليا كحجر الأساس الذي لا بد من الانطلاق منه حتى يتم الوصول إلى الديمقراطية وإحلال التقدم .

وبالتالي ووفق هذه الأسس يمكننا أن نميز وبصورة واضحة ما بين حق الشعوب المقدس في تقرير المصير ، حق أقره ميثاق الأمم المتحدة ( دستور العلاقات الدولية ) في مادته الأولى والمادة / 55 / ، والقرار 1415 لعام 1960 الموضح له وكذلك المادة الأولى من عهدى حقوق الإنسان لعام 1966 والتي تعتبر

<sup>1</sup> هنكن وآخرون " القانون الدولي قضايا ووثائق " 1993 وملحق الكتاب

عميل للخارج رهن إشارته وينفذ مشاريعه  
الإمبريالية العالمية والصهيونية ويخدم مصالحها  
فقط ، ضاربا آمال الأمة بالاستقرار والرفاـه  
عرض الحاطـ، محطما وحدة الصـف العربي  
المنشودـة ، خارقا أمل الشعب العربي وطموحاته  
من محيطـه إلى خليجـه بالرفـاه والتـقدم  
وـالديمقـاطـية .

1998/1/5

والاقتصادية ، مشكلة وصمة عار في جبين ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تتحكم به دولة تskt عن كل أفعال اسرائيل سكوت المؤيد المشجع بدل من أن تقف في وجهها وفقة المسؤول عن النظام العالمي الجديد .

أما عن تلك الأعمال المنفذة داخل أراضي الدول العربية فإننا مرة أخرى نشير إلى أن العنف غير المشروع يستند إلى أسباب تبررها، وإلا وإذا لم نجد له أسباباً داخلية ، فهو حتماً

# السوق العربية المشتركة في ظل أحكام الجات ( GATT ) وقواعد المنظمة العالمية للتجارة WTO

دراسات



إعداد : فاروق حسنين مخلوف  
استشاري اقتصادي  
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

## المحتويات

### مقدمة

أولاً : ميرارات وأبعاد التعاون العربي في مواجهة ( الجات )

ثانياً : التزامات التكامل الاقتصادي العربي ( السوق العربية المشتركة / منطقة تجارة حرة / اتحاد جمركي )

في ظل أحكام وتطورات الجات

ثالثاً : العمل العربي المشترك في مواجهة ( الجات )

رابعاً : القواعد والإجراءات العملية والتنظيمية المعمول بها في ( الجات المنظمة العالمية للتجارة ) تجاه التكتلات الاقتصادية

خامساً : الاتجاهات الرئيسية لاتعاقبات اتفاقيات ( الجات - 1994 ) على الاقتصادات العربية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

### مقدمة :

تواجه الدول العربية موقفاً جديداً على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، يحتم عليها ضرورة صياغة موقف جماعي منسق وأنماطاً مشتركة من التعاون . دفاعاً عن مصالحها . في إطار ما يمكن أن يسمى ( النظام الاقتصادي العالمي الجديد ) . الذي فاجأ الوطن العربي وهو بعد لم يستكمل بلوحة نظام اقتصادي إقليمي عربي تكاملی . يمكنه أن يتحرك من خلاله على الساحة الاقتصادية العالمية ، فضلاً

عن تحقيق المزايا الذاتية التي يمكن أن تعود عليه من بناء تحالف اقتصادي عربي شامل . وتمثل اتفاقية ( الجات ) 1994 وإنشاء المنظمة الدولية للتجارة ، أحد المرتكزات الأساسية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتطوّي على تطوير بعيد المدى للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ( الجات ) التي صدرت عام 1947 ، وما جرى في إطارها من مفاوضات تجارية متعددة الأطراف عبر ثماني جولات للمفاوضات التجارية الدولية

طلت الدول العربية تتخذ من (الجات) ، منذ بدايتها عام 1947 ، موقفاً يتسم بالشك والتحفظ شأن باقي الدول النامية بوجه عام ، وعندما طرأت تغيرات في موقف دول العالم الثالث من (الجات) في حقبة السبعينات ، وأخذت تتضم إليها تباعاً ، فإن موقف الدول العربية لم يتغير كثيراً ، بل أن بعض الدول العربية التي كانت ضمن الموقعين على الاتفاقية الأولى عام 1947 (سوريا ولبنان) لم تمارس عضويتها فيها على الإطلاق ، واكتفت بالمشاركة في اجتماعاتها ، مع دول عربية أخرى ، بصفة مراقب . ويلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول العربية كان قد منح عضوية خاصة مؤقتة وأوتوماتيكية في الجات بحكم الواقع (DE FACTO) بناء على قاعدة (التورث الدولي) .

التي انبعق من ارتباطها السابق بدول أعضاء أصلية في الجات ، قبل اكتسابها الشخصية الدولية المستقلة . ويعندها هذا الوضع حق الانضمام التقاني القانوني الجات (De Jure) إذا قررت ذلك خلال مهلة معينة . وقد رأت ستة من الدول العربية التي تتمتع بهذا الحق أن تفعل ذلك وهي : البحرين ، الكويت ، الإمارات ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ويسافر إليها دولة سابعة هي مصر ، التي قامت باتخاذ الإجراءات العادلة الازمة للانضمام بدءاً بالإنضمام المؤقت ، ثم استكملت الانضمام الدائم في إطار (جولة كيندي للمفاوضات التجارية) .

وقد شاركت هذه الدول في مفاوضات جولة أرجواي وفي التوقيع على اتفاقية إنشاء (المنظمة الدولية للتجارة) ، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبإضافة الجزائر وهناك دول عربية أخذت تبدي اهتماماً جدياً ببحث فكرة الانضمام للجات ، وقدم بعضها طلبات للانضمام ، مثل المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا .

2 - تطور الاهتمام العربي تجاه (الجات) : في ضوء ما سلف ذكره ، يتضح أن الدول

على مدى سبعة وأربعين عاماً ، كان آخرها وأهمها على الإطلاق (جولة أرجواي) التي استغرقت سبع سنوات (1987 - 1993) .

وتشتمل هذه التطورات الأخيرة التي تم التوقيع على وثائقها النهائية في مراكش في منتصف مارس 1994 ، على قواعد ومعايير جديدة للعلاقات التجارية الدولية في السلع والخدمات ، ستعكس آثارها الإيجابية والسلبية على دول العالم أجمع ، سواء منها المنضمة أو غير المنضمة لهذا النظام الجديد ، والتي سوف يتعين عليها جميعاً أن توافق أوضاعها التجارية والاقتصادية للتعامل مع هذه التطورات ، وبالأخرى أن تدرج تحت هذه الاتفاقيات .

وأن تهيء نفسها لمواجهة ما تشتمل عليه من حقوق والتزامات .

وينطبق ذلك بالطبع على الدول العربية ، باعتبار أنها تقع في قلب النظام الاقتصادي العالمي ، وبصفتها دولاً نامية ، ومن منظور أنها تستطيع التعامل مع هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية الكبرى ، بل ويعين عليها أن تفعل ذلك ، من خلال تطوير مشروعها الإقليمي للتكامل الاقتصادي الشامل ، الذي يمثل الصيغة الوحيدة الممكنة لتعظيم الاستفادة من إيجابيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وتحجيم سلبياته تجاهها ، في ظل أوضاع جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على الانفتاح الكامل والمنافسة الحادة والاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي .

وتناول (ورقة العمل) وجهة نظر حول مبررات وأبعاد التعاون العربي في مواجهة (الجات) ، وأهمية استكمال وتحجيم خطوات التكامل الاقتصادي العربي في ظل أحكام وتطورات الجات ، ومقومات التنسيق العربي المشترك في نطاق الجات .

أولاً : مبررات وأبعاد التعاون العربي في مواجهة الجات

1 - الموقف العربي بشأن عضوية (الجات) :

ديسمبر 1993 ، حيث أكد الدعوة وطالب الدول العربية بتقدير انعكاساتها عليها ودراسة بلورة موقفها تجاهها . وعاد إلى تأكيد ذلك ضمن مبررات ومقومات إعداد إطار استراتيجي للتعاون والتكميل الاقتصادي العربي .

وقد واكب ذلك قيام الأجهزة المختصة الحكومية وغير الحكومية في الدول العربية ، وكذلك أجهزة ومؤسسات العمل العربي المشترك ، بدراسات واسعة حول تقدير آثار (الجات) على الدول العربية ، سلباً وإيجاباً . وكيفية التعامل معها ، مما سوف ينعكس بصور مختلفة على السياسات والمواقف القطرية والمتركة ، بكيفية لم تحدث من قبل .

### 3 - أهمية بلورة موقف عربي مشترك تجاه الجات :

ينطلق الاهتمام بضرورة بلورة موقف عربي تجاه الجات من الاعتبارات التالية :

(آ) تمثل (الجات) بتطوراتها الأخيرة ، أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة ، والتي سوف تترجم عندها تغيرات بعيدة المدى على الساحة الاقتصادية الدولية ، بحيث لا تستطيع الدول العربية ولا أي دولة أخرى أن تظل بمنأى عن تفاعلات هذه التطورات ، أو تفتق منها موقف المتفرج ، لأنها سوف تطالها آثارها جميعاً على كل حال ، يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي ، وذلك لأسباب أساسية عديدة منها : توزيع وتركيب تجارتة الخارجية واعتماده الكبير عليها ، ومركزه الإنتاجي والتصديري للنفط الخام ، واتجاهه للإنتاج والتصدير غير التقليدي اعتماداً على منتجاته الأولية ، استثماراً لمزاياه النسبية الفعلية أو الممكنة فيها ، وما يتمتع به من وفرة الموارد البشرية التي تمثل ميزة نسبية أخرى يمكن تطويرها . في ضوء ذلك فإن الدول العربية مطالبة بتحليل انعكاسات (الجات) على اقتصاداتها ، وتحديد موقفها تجاهها ، وصياغة

العربية لم تبذل جهداً ملماً على مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك . خلال السنوات الماضية ، لتقدير (الجات) أو انعكاساتها عليها ، أو لتحديد موقف عربي مشترك تجاهها ، أو تنسيق تحركها في إطارها . غير أن هذا الموقف قد طرأ عليه تغير واضح وأساسي بعد اختتام (جولة أورجواي) للمفاوضات التجارية الدولية في نطاق (الجات) ، وتوقيع وثائقها النهائية واتفاقية تأسيس (المنظمة الدولية للتجارة) في مراكش في مارس 1994 وقد كان من التطورات الهامة في هذا الشأن ، ما أعد من دراسات استطلاعية حولها في نطاق الجامعة العربية ، وكذلك القرار رقم (1194) الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثالثة والخمسين في فبراير 1993 ، بتكليف الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع خبراء من كافة الدول العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ذات العلاقة ، لدراسة الآثار الاقتصادية للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) على الدول العربية ، وتقديم تقرير مفصل إلى المجلس في دورته التالية ، يتضمن الآثار المتوقعة على القواعد الإنذاجية في الدول العربية ، وكيفية الاستفادة من السوق الزمئية التي حدتها الاتفاقية ، ومقترحات حول صيغ وأساليب تعامل الدول العربية مع الاتفاقية ، بما يعاظم الفائد ويفصل من الخسائر ، وأية عناصر أخرى قد تترحها الدول العربية .

واستكمالاً لهذا التوجه تبنّت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة إلى ضرورة إعداد استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة للتعامل مع كافة التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة ، كما نجد أن معايير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد ألقى أضواء قوية على المتغيرات الاقتصادية الدولية المتلاحقة في السنوات الأخيرة ، والتي كان من أبرزها تطورات (الجات) ، وذلك في تقريره السنوي إلى الدورة العادية الثامنة والخمسين للمجلس في

المبادرات التجارية الدولية ، وخاصة في القطاعات التي تتمتع فيها الدول العربية بمزايا تنافسية أو يمكن تطوير قدراتها في هذا المجال، ومنها على الأخص المنتجات البترولية والبتروكيماوية والنسيجية والحرفية والمعدنية والزراعية .

4 - الاستفادة من تحرير الخدمات في قطاعات حيوية تتمتع فيها الدول العربية بمركز متميز ، أو هي مؤهلة لذلك في المستقبل ، مثل السياحة والبنوك والاستثمار والعملة والنقل .

5 - الاستفادة من قواعد حماية الملكية الفكرية ، فيما يخص منتجات وحقوق عربية مت滋味ة . مثل المجالات الثقافية ( الكتاب ، الأشرطة ... الخ ) ، وتسهيل الحصول على حقوق ملكية أجنبية تكنولوجية لازمة للتنمية ، بشروط أفضل ، ومقاومة التعرض للمنافسة غير العادلة أو زيادة التكالفة للحصول على حقوق معينة .

6- توسيع الفرص أمام جذب الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتقنيات المتقدمة في المعدات والتراخيص ، والانعكاسات الإيجابية لذلك على توسيع وتطوير قاعدة عرض السلع وتصديرها ، على أسس تنافسية وضع الدول العربية في موقف تضطر فيه إلى التعجيل بخطوات وبرامج جادة على صعيد الإصلاح الاقتصادي ولا سيما في إطار الشخصية وتحرير التجارة ، والاستثمار المتعلق بها ، مما سوف يساعدها على رفع كفاءة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية الداخلية والخارجية ، من خلال خفض التكالفة وتحسين هيكل الأسعار ورفع مستويات الجودة ، والتكامل الرأسى والأفقى وتقوییم الإنتاج . وتحسين الإنفاقية ، وتطوير القدرات الفنية والمهنية للعملة العربية ، وإيجاد أساليب فعالة لنقل وتطوير وتوطين التكنولوجيا، واستخدامها على نطاق واسع في الإنتاج والخدمات .

7 - توفير ظروف أفضل لتنمية الصادرات والتسويق الدولي ، والوصول إلى أسواق

سياساتها نحوها ، وتقديم مراكز قطاعاتها الإنتاجية والخدامية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تسفر عنها تطبيقات ( الجات ) ، على صعيد العلاقات والتشابكات التجارية الدولية الجديدة .

(ب) تشير الأوضاع الاقتصادية والتجارية العربية ، وتجارب الدول العربية على الساحة الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة ، وتطورات العمل الاقتصادي العربي المشترك وأفاقه المستقبلية ، إلى أن اهتمامات ومتطلبات الاقتصاد العربي ذات العلاقة ( بالجات ) يمكن أن تتخذ الأبعاد الرئيسية التالية ( بصورة جماعية أو قطرية ) :

1- إقامة مشروع شامل للتكامل الاقتصادي العربي الإقليمي تسمح به وتنواع معه أحكام اتفاقية ( الجات ) ، وتقرر له معايير وشروط وضوابط معينة يمكن مراعاتها ، وذلك استثناء من قاعدة معاملة الدولة الأكثر رعاية في أحكام الجات .

2 - مقاومة التطبيق التعسفي لقواعد منع الإغراق وتعويض الإعانات للإنتاج والتصدير ، أو لممارسات تقىيدية أو حمانية أو تمييزية على استيراد منتجاتها المتميزة أو الرخيصة لدول أخرى ، من خلال اللجوء إلى قواعد ( الجات ) المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق ، وآلياتها الخاصة بجسم المنازعات بحلول مرضية مراعاة متطلبات التنمية في استفادتها من مزايا ( الجات ) ، مع إلغائها المؤقت من بعض التزاماتها ، في حدود متطلبات ميزان المدفوعات وحماية بعض الصناعات الناشئة والواردات الغذائية ، والاستفادة من التنسيق في ذلك مع المؤسسات الاقتصادية الدولية ( البنك والصندوق الدوليين ) ، وحماية أسواقها ومنتجاتها الوطنية من مخاطر الإغراق أو الواردات المدعومة بالإعانات ، باللجوء إلى قواعد ( الجات ) الجديدة في هذا الشأن .

3 - النفاذ إلى الأسواق العالمية وتنويع الصادرات وتنميتها ، والاستفادة من التزامات تحرير التجارة والتخفيضات الجمركية على

(ب) تضمنت المادة (24) من اتفاقية (الجات) الأصلية لعام 1947 ، الأحكام المنظمة للقواعد والاشتراطات التي تتطلبها الاتفاقية في مثل هذه المشروعات لكي تكون متنسقة مع روح ونصوص الاتفاقية .

حيث نجد أن تلك الأحكام تضمنت مجموعة من الاشتراطات والمعايير والتي تسرى أيضاً على أي اتفاقية مرحلية لإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

- 1 - أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي خطة عمل وجدولاً زمنياً كاملاً يطبقان لتحقيق واتمام التكامل خلال فترة زمنية معقولة .

- 2 - أن تنص تلك الاتفاقيات على إلغاء الرسوم الجمركية والأنظمة التقبيدية الأخرى للتجارة على التبادل التجاري كله أو معظمها بصورة جوهرية بين الدول الأعضاء وأن تؤدي إلى تيسير التجارة بين أعضائها وليس إلى تقييدها مع الدول الأعضاء الأخرى .

- 3 - أن لا تكون الرسوم الجمركية أو القواعد الوطنية المطبقة على التجارة في كل دولة (في حالة منطقة التجارة الحرة) أو الموحدة (في حالة الاتحاد الجمركي) بعد إنشاء التكامل الاقتصادي ، أعلى أو أكثر تقييداً مما كانت عليه قبل إنشاء التكامل .

(ج) استحدثت (مذكرة تفاهم) ضمن وثائق اتفاقية (الجات) لعام 1994 تفسيرات وتطوراً وضبطاً لإجراءات المادة (2) ، بما يضفي على هذه المسألة أهمية ومرونة أكبر ، وبما يجعلها في الواقع تتطوي على تشجيع ومساندة لقيام التكتلات - ومن أهم ما تضمنته ما يلى :

- 1 - الاعتراف بانتشار مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية في العالم منذ عام 1947 ، وتزايد أهميتها .

- 2 - الحاجة إلى تحسين شفافية الاتفاقيات التي يتم بحثها في إطار المادة (24) من الجات، وضرورة توافق تفاصيم مشترك بين الدول الأعضاء بشأنها .

جديدة، والبقاء فيها هلى أساس تنافسية ، وإنهاج استراتيجيات التسويق السليمة ، وأساليب الترويج والبيع المتقدمة .

- 8 - التوسيع في المشروعات المشتركة العربية أو العربية/الدولية التي ترتكز على تمويل عربي وشركاء تكنولوجيين أجانب ، وتسويق منتجاتها عربياً ودولياً .

#### **ثانياً: التزامات التكامل الاقتصادي العربي في ظل أحكام وتطورات الجات**

يمكن استعراض التزامات فعاليات التكامل الاقتصادي العربي تجاه الجات في التالي :

#### **1 - أحكام (الجات) بشأن اتفاقيات مشاريع التكامل الاقتصادي :**

#### **من أبرز ما تضمنته الجات بشأن اتفاقيات مشاريع التكامل الاقتصادي نجد التالي :**

(آ) تسمح اتفاقية (الجات) بإنشاء مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، التي تتخذ صيغة اتفاقيات لمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، وتعتبرها استثناء من شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية . الذي يمثل الركن الأساسي (للجات) ، بمعنى أن ما تبادله الدول الأعضاء من مزايا تجارية في نطاق هذه الاتفاقيات يعتبر بمثابة إجراء داخلي يتم في دولة واحدة ، ولا يمتد تلقائياً إلى الأطراف المتعددة الأخرى بهذه الصفة . ويسري هذا السماح على مشاريع التكامل القائمة قبل نفاذ (الجات) أو التي تقوم بعدها وسواء كانت تضم دولاً أطرافاً في (الجات) فقط أو دولاً أخرى غيرها ، غير أن الأطراف المتعاقدة في (الجات) هي التي تكون ملزمة تجاه (الجات) بمقتضى الأحكام المنظمة لهذه المشاريع في اتفاقية (الجات) ، وترتكز أحكام الجات على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ، باعتبار أنها المعنيان بالجوانب التجارية ، ولكن مشروع التكامل يمكن أن يكون أبعد مدى من ذلك ، بأن يتخذ صورة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي .

اجتماعهم السنوي ، لاتخاذ التوصية المناسبة بتعديل أو اعتماد اتفاقية المشروع .

## 2 - السوق العربية المشتركة في إطار الجات :

يمكن استعراض علاقة السوق العربية المشتركة بالجات في التالي :

(أ) سبق أن قدمت الوثائق المنشئة للسوق العربية المشتركة ( المنبقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) . إلى سكرتارية الجات بواسطة جمهورية مصر العربية ، في يناير 1965 ، باعتبارها آنذاك - عضواً مؤقتاً في (الجات) ، وعلى أساس أن السوق العربية المشتركة تعتبر تكتلاً تجاريًّا يتعين أن تتم دراسته في إطار (الجات) طبقاً لأحكام المادة (24) من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ، وفي ضوء الاستراتيجيات التي تضمنتها تلك المادة ، فيما يتعلق بالجوانب التجارية للتكتلات الاقتصادية ، وأثارها على كل من الدول الأعضاء بها ، والأطراف المتعاقدين الآخرين في الجات ، وكانت الوثائق المقدمة هي نص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والقرار المنشيء للسوق العربية المشتركة والقرار الخاص بتوحيد التعريفات الجمركية ، وقد قامت السكرتارية بتوزيع الوثائق على الأطراف المتعاقدين ، الذين اتخاذوا قراراً في الدورة السنوية الثانية والعشرين للجات عام 1965 بإنشاء (لجنة تحضيرية خاصة WORKING PARTY) . لدراسة مشروع التكامل الاقتصادي العربي الوارد في الوثائق المذكورة ، وقد قامت جمهورية مصر العربية بتقديم إجابات على مجموعة الأسئلة التي قدمها الأطراف المتعاقدون حول الاتفاقية والقرار ، وعرضت قائمة الأسئلة والإجابات على اللجنة المذكورة بجانب الوثائق الأساسية .

(ب) استعرضت اللجنة في مناقشاتها كلاً من (اتفاقية الوحدة) والقرار المنشيء (للسوق) ، وقدمت استفسارات عديدة من جانب أعضاء (اللجنة) ، في ضوء الوثائق والإجابات على

3 - إن تقييم آثار الرسوم والقواعد الأخرى المطبقة في الدول الأعضاء في مشاريع التكامل ، قبل وبعد سريان هذه المشاريع ، يكون على أساس وزن المتوسط العام للرسوم المقررة ، طبقاً للعروض المقدمة في (جولة أرجواني) . وإذا تعذر ذلك يمكن استخدام أية تدابير أو قواعد تتصل بتدفقات التجارة للسلع المتأثرة بقيام هذه المشاريع .

4 - يمكن للعضو في مشروع التكامل (اتحاد جمركي) التفاوض على زيادة رسوم جمركية سبق له الالتزام بعدم زيتها على سلع معينة ، بسحب أو تعديل الالتزام الجمركي المتعلق بها ، كنتيجة لقيام المشروع ، ولو كان التعويض المقدم هو من خط جمركي آخر وتنظم مفاوضات لهذا الغرض قبل إحداث هذا التعديل .

5 - في حالة عدم شمول المشروع على خطة وجدول زمني ، فإنه يمكن (للجات) التقدم بتوجيه مقتراحات بها إلى الدول الأعضاء المعنية ، وإذا لم تعمل تلك الدول بهذه التوصية يمكن إعادة بحث المشروع في مرحلة لاحقة .

6 - تطبق على مشاريع التكامل الاقتصادي القواعد الجديدة لتسوية المنازعات المعمول بها في مواجهة الدول الأعضاء المنفردة .

(د) وفي هذا الشأن يقتضي الإشارة إلى وجود أكثر من (45) اتفاقية للتكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدين في الجات تم تقديمها ، من قبل الدول الأعضاء بها ، لبحثها وإقرارها في نطاق قواعد الجات ، ويتضمن الإجراء المعتمد في هذه الحالة ، توزيع الاتفاقية على الأطراف المتعاقدين (أعضاء الجات) ، الذين يقدمون ملاحظاتهم واستفساراتهم بشأنها كتابة ، ثم يجري بحث الموضوع في (لجنة تحضيرية خاصة WORKING PARTY) يشارك في أعمالها كل من يرغب من الدول الأعضاء في (الجات) ، ويعرض تقرير اللجنة المذكورة على (مجلس تجارة السلع) في منظمة التجارة العالمية ثم على الأطراف المتعاقدين في

لمشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء (الأطراف المتعاقدين) في الجات . 3 - المزايا التي يمكن أن تتحققها الدول العربية في نطاق (الجات) من قيام تكامل اقتصادي عربي :

آ - ليس محل بحث في (ورقة العمل) هذه، المسلمات الاقتصادية حول المقومات المتوفرة لقيام مشروع شامل لتكامل الاقتصادي العربي ، والمزايا الهائلة التي يمكن أن تعود عليها من إنجاز هذا المشروع ، إلا أنه أصبح من المؤكد الآن أن أفضل وسيلة للتعامل العربي مع (الجات) ، وكذلك مع التكتلات الأخرى والتطورات الاقتصادية الكبرى على الساحة العالمية ، هو أن تتعامل معها من خلال تكتل اقتصادي عربي ، لأن ذلك هو الأسلوب الأمثل الذي يسمح لها أن تكون في أفضل الأوضاع الممكنة في تشكيل علاقاتها مع الأطراف الأخرى في إطار (الجات) ، وكذلك الاستفادة من التوسيع الكبير المتوقع في التجارة الدولية ، الذي يقترب تدريجياً بتطبيق أحكام الاتفاقية ونتائج (جولة أورجواي) وأليات المنظمة الدولية للتجارة .

(ب) إذا كان من الضرورة الربط بين أبعاد ومقومات التعامل العربي مع الدول والتكتلات في (الجات) من خلال التكتل الاقتصادي العربي . وبين آثار هذا التكتل الاقتصادي ذاتها، باعتبارهما أمران لا ينفصمان ، فإنه يمكن التركيز في ذلك على العناصر الأساسية الآتية :

1 - تحقيق نمو سريع للتجارة داخل التكتلات الاقتصادية ، واستحواذها على متصاعد نصيب من التجارة العالمية .

2 - أن تجري الجهود التفاوضية والمساومة من مركز أقوى مع الأطراف الأخرى في (الجات) دولاً أو مجموعات ، سواء في إطار جولات المفاوضات التجارية المقبلة ، أو في إطار آلية تسوية المنازعات ، أو الأنواع الأخرى من المشاورات الجماعية ، أو تطوير

قائمة الأسئلة والبيانات التي ألقاها كل من مثل جمهورية مصر العربية والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(ج) وقد انتهت (اللجنة) من أبحاثها ومناقشاتها إلى إعداد تقرير أحالته إلى الأطراف المتعاقدين في دورتهم السنوية الثالثة والعشرين ، وقد اعتمدت الدورة التقرير المذكور ، بحيث أبدى ممثلو الدول الأعضاء تأييدهم الكامل لما ورد به ، كما أعربوا عن تقديرهم وتشجيعهم للجهود التي تبذلها الدول العربية الأعضاء لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها القومية ورفع مستوى معيشة شعوبها .

وكان من أبرز ما تضمنه تقرير اللجنة من نقاط ما يلي :

1 - إعتراف (الجات) بالسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ ، باعتبارها في جوهرها منطقة للتجارة الحرة تقود في النهاية إلى إنشاء اتحاد جمركي .

2 - رأت الجات أنه من الصعب ، في هذه المرحلة الأولية من قيام السوق العربية المشتركة ، تقرير ما إذا كانت تتمشى مع كافة أحكام المادة (24) من اتفاقية (الجات) حيث لم تتضح خطة عملها وجدولها الزمني النهائي بشأن إقامة الاتحاد الجمركي .

3 - تأييد جهود الدول العربية الأعضاء ، الرامية إلى التكامل الاقتصادي ، باعتبار أن هذه خطوة ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلادها .

4 - دعوة الدول العربية إلى المضي قدماً في مشروعات التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وتأكيد أنها ستلتقي من (الجات) كل تشجيع .

5 - طلب تقديم تقارير سنوية بمعرفة جمهورية مصر العربية باعتبارها عضواً في (السوق) وفي (الجات) في آن واحد ، توضح بها التقدم الذي تحرزه السوق العربية المشتركة ، على أن يتم تحويل هذه التقارير إلى الدورة السنوية للأطراف المتعاقدين ، في إطار الاطلاع على سير تطبيق الاتفاقيات المنشئة

**الجات في التالي :**

**١ - المقومات الاستراتيجية والأسس التنظيمية :**

(أ) العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية .

(ب) أهمية استكمال عضوية باقي الدول العربية في (الجات) ، سواء منها الدول المتاخ لها التحول من العضوية المؤقتة القائمة ( بحكم الواقع ) DE FACTO إلى العضوية القانونية الكاملة ، أو الدول التي يتعين عليها اتخاذ الإجراءات الأخرى المنظمة للانضمام في (الجات) .

(ج) التأكيد على أهمية تحويل ( إجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية ) الذي انعقد بالجامعة العربية إلى (لجنة عربية ADHOC COMMITTEE ) نظر تعدد اجتماعات متتابعة وتتبثق عنها لجان فنية متخصصة ، لتعزيز البحث في قضايا محددة ، وتبادل الخبرة العربية ، والرفع عنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم إلى الدول الأعضاء ، إلى أن تنتهي من تفطية المسائل الأساسية التي ينبع عنها تعاون عربي جماعي تجاه (الجات) .

(د) إنشاء (لجنة دائمة ) تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية الجماعية تجاه (الجات) ، وتنسيق ودعم المصالح العربية فيها ، وتبادل الخبرات المستمر بين الدول العربية تجاه (الجات) ، وتنظيم سبل الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التعامل مع (الجات) ، وتزويد الدول العربية بها .

(هـ) التأكيد على أهمية تسريع إنشاء (لجنة الاتصال العربية ) والتي تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الأعضاء في (الجات) في جنيف ، لبحث وتنسيق سبل معالجة المواقف والمصالح العربية في إطار

ومراجعة السياسات التجارية الدولية .

٣ - العمل على الاستفادة من توسيع السوق العربية ودعم وتوسيع الطبقات الانتاجية فيها وتوسيع القاعدة التبادلية ، في تعزيز إمكانات الإحلال ، الاستيرادي وزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي فيها ، والصمود في وجه المنافسة الخارجية الموجهة إليها . بالإضافة من ميزة الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما بين دولها ، فضلاً عن دعم هذه الميزة بالرسوم الجمركية الخارجية الموحدة في نطاق الاتحاد الجركي . مما يسمح في النهاية بتقوية الأثر الإشائي للتجارة ، حتى لو لمترج في البداية بالأثر التحويلي ، مما يجعله متماشياً قانونياً واقتصادياً مع (الجات) .

٤ - العمل على استغلال مزايا الإنتاج الكبير وتوسيع السوق ، باعتباره قاعدة للتوجه نحو التصدير ، باستثمار تحرير التجارة المدعى بتتوسيع الإنتاج وتحسين الإنتاجية والتطور التكنولوجي ، واكتساب قدرات إضافية في الأسواق الخارجية ، من خلال المعلومات ووسائل التسويق الحديث ... إلخ . وبذلك يتسعى تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الذي هو من أهم أهداف ( جولة أورجواي ) والجات بوجه عام .

٥ - اكتساب القدرة على تحمل تكاليف التطور التكنولوجي ، وهو عملية مستمرة ومكلفة ، يتذرع على الدولة النامية المنفردة تحملها ، كما أن هذا التطور يمثل حجر الزاوية في السابق من أجل الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي تتشوها (الجات) . على صعيد المنافسة المفتوحة والسوق الحرة ، في التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وهو الأمر الذي يسمح بتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية أيضاً ، بالتركيز على القطاعات الإنتاجية المرشحة للمنافسة ، لتطويرها تقدماً وإعادة هيكلتها ... إلخ .

(ثالثاً) : العمل العربي المشترك في مواجهة الجات

يمكن استعراض المعلم الأساسية لمقومات موقف العمل العربي المشترك في مواجهة

الاقتصادي العالمي الجديد ، ما يشهده من متغيرات وتحديات .

وتتجدر الإشارة في هذا الصدد ، إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أعدت بالفعل إطاراً استراتيجياً لبرامج العمل بها ، وعرضته على اجتماع المجلس الوزاري في دورته الثامنة والخمسين (ديسمبر) ، الذي استقبله بقول حسن ، وأحاله إلى الحكومات لإبداء ملاحظاتها ، ومن ثم عرض مشروع الإطار الاستراتيجي على ندوة من صفو الخبراء الاقتصاديين العرب ، لوضع الاستراتيجية في إطارها النهائي والتي تم اعتمادها وعرضت نتائج عملها على المجلس في دور انعقاده العادي الواحد والستين الذي انعقد في يونيو 1995 ، ويشتمل الإطار الاستراتيجي المذكور على افتراض (سيناريو) منطقي وواقعي يشمل كافة الدول العربية ، وليس الدول الأعضاء في المجلس فقط ، مع تسيير العمل وتوزيع للأدوار بين كل من مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتعاون وثيق بين أمانات كل من المجلسين وسائر المنظمات العربية المتخصصة ، بروح الفريق العربي الواحد الذي يعمل من أجل التقدم والنماء والرفاهية للوطن العربي .

رابعاً : القواعد والإجراءات العملية والتنظيمية المعمول بها في الجات/ المنظمة العالمية للتجارة تجاه التكتلات الاقتصادية يتناول هذا القسم من الدراسة ، القواعد والإجراءات التي تطبقها المنظمة العالمية للتجارة WTO ، ومن قبلها السكرتارية التنفيذية لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) GATT ، من أجل تطبيق أحكام الاتفاقية وقرارات المتعاقدين المتعلقة بها . والمقصود بأحكام الاتفاقية : المادة (24) من اتفاقية (الجات/ 1948) و (مذكرة التفاهم) الواردة في الوثيقة الختامية لجولة أورجواي (الجات/ 1994) بشأن هذه المادة ،

نشاطات (الجات) ، باعتبارها آلية عملية مساندة لنشاطات اللجنة العربية المعنية بشؤون الجات .

## 2 - المقومات الفنية :

(أ) قيام ما تضمه منظومة العمل العربي المشترك من فعاليات سواء كانت منظمات عربية متخصصة أو منظمات عربية مشتركة ... إلخ ، باعتبارها ببوت خبرة فنية ، كل في مجاله ، في تعميق البحث حول آثار (الجات) على الدول العربية ، منفردة ومجتمع ، وعلى مستقبل التعاون العربي ، والاستفادة من ثمار جهودها في هذا الشأن ، من خلال الآلية التي تقرر لاستمرار بحث هذا الموضوع في نطاق الجامعة العربية ، مع مراعاة أن تؤخذ في الاعتبار الضوابط التالية :

- القيام بالتوصيف الدقيق للقطاعات المعنية وكيفية تعريضها (الجات) .
- التعريف بالإيجابيات القائمة والمحتملة وكيفية تعظيمها وتطويرها .
- تحديد السلبيات القائمة والمحتملة وكيفية مواجهتها وتجنبها .
- تحديد الإجراءات الازمة للتعامل مع القطاعات العربية المذكورة ، على مستوى التسيير والتعاون العربي على مستوى العمل القطري .
- إصدار سلسلة قواعد إرشادية لإيضاح أحكام وإجراءات (الجات) في المجالات الأساسية التي تعالجها .

(ب) انطلاقاً من عدم مقدرة الدول العربية فرادي على مواجهة تحديات الجات ورغبة في الاستفادة من المهلة المنوحة للدول النامية ومن بينها الدول العربية للتلتزام بها فإن الأمر يستوجب وجود استراتيجية عربية تعمل على تحجيم الآثار السلبية من ناحية وتعظيم ما يوجد من مزايا من ناحية أخرى . وبالطبع فإن هذه الاستراتيجية لا تقتصر على معالجة تطورات (الجات) بل تهدف إلى بحث وتطوير وتفعيل الموقف الاقتصادي العربي الجماعي ، وتأهيله للتعامل مع النظام

كدولة متقدمة أو نامية على السواء ، أو طلب الموافقة على أفضليات تجارية استثناء من المادة / 1 من الجات ، طبقاً لأحكام ( شرط التمكين ) كدولة نامية Enabling Clause ، وهو القرار الصادر عن جولة طوكيو عام 1979 والمدمج في نتائج جولة أورجواي ، وتعد إدارة المنظمة تقريرها المبدئي عن الموضوع للدول الأعضاء ، للاطلاع وتوجيهه ما تراه من استفسارات إليها Questionnaire ، ثم يجري تشكيل (لجنة عمل) Working Party تضم الدول الأطراف في المشروع ، والدول أعضاء الجات الأخرى الراغبة والمعنية بالموضوع . ويمكن أن تعدد مثل هذه اللجنة عدة جولات . ويعرض تقريرها النهائي على أول مؤتمر وزاري لاحق للجهاز الأعلى في المنظمة ، الذي قد يتخذ قراراً في جولة واحدة أو أكثر ، وفقاً لطبيعة ونتائج البحث ومدى التوافق أو التعارض ، وأسلوب معالجته فوراً أو فيما بعد.

2 - يمكن أن يكون قرار المنظمة / الجات بالموافقة (في حالة التطابق الكامل) . أو الاعتراض (في حالة التعارض الكامل) ، وكلاهما قليل الحدوث . والوضع الغالب هو إصدار توصيات للدول الأعضاء المعنية . باتخاذ خطوات معينة ( محدودة أو عديدة ) ، لتحقيق التوافق بين المشروع محل البحث وأحكام الجات ، أو معالجة أضرار واقعة أو محتملة نتيجة للمشروع ، تمس حقوقاً مكتسبة لدول أخرى أعضاء بالجات ( عن طريق التفاوض معها للتوصل إلى تدابير تعويضية ) . وفي جميع الحالات يتكرر عرض الموضوع على الأجهزة الوزارية الحاكمة للجات ، للبحث واتخاذ القرارات اللازمة . وهذا أمر يستغرق فترات طويلة ، لكنه لا يوقف المشروع ، ولا يتطلب توقف الدولة الطرف فيه ( العضو بالجات ) عن الاستمرار فيه ، والحصول على فوائد عضويتها به ، والقيام بالتزاماتها تجاهه . ولا يحدث في كل هذه الإجراءات عادة أي التجاء إلى التصويت ، بل إجراء مداولات

والتي تشتمل على تفسيرات لها وتوسيع نطاق تطبيقها . وهي تتعلق جمياً بتنفيذ أحكام (الجات/ المنظمة) ، على مشروعات التكامل الاقتصادي من دولتين أو أكثر ، إذا كانت كلها أو بعضها أعضاء في الجات (أطراف متعاقدين) ، في حالة إذا ما اتخذت هذه المشروعات صيغة (منطقة تجارة حرة) أو (اتحاد جمركي) ، وهم الصيغتان اللتان تتعلقان بالجوانب التجارية التي تهم الجات ( أساساً ، حيث يتم في الصيغة الأولى التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأطراف ، ويتم في الصيغة الثانية - إضافة إلى ذلك - توحيد التعرفات والرسوم الجمركية فيما بين الدول الأطراف تجاه العالم الخارجي . ولا تعني أحكام (الجات) بتطور صيغة الاتحاد الجمركي إلى سوق مشترك أو اتحاد اقتصادي أو اتحاد نفدي ، إلا إذا استحدثت بها قواعد تجارية لاحقة لا تتوافق مع أحكام (الجات/ المنظمة) ، والتزامات الدول الأعضاء في المشروع ، تجاه أعضاء (الجات) .

**أولاً - الإطار التنظيمي والعملي لبحث مسألة التعارض أو التوافق بين قواعد الجات ، واتفاقيات التكامل الاقتصادي :**

1 - لا تلزم قواعد وأحكام وإجراءات (الجات) الدولة العضو بها ، أن تبلغ إدارة (المنظمة) مسبقاً ، أو تحصل على موافقتها مقدماً ، قبل الانضمام إلى مشروع للأفضليات التجارية أو لإقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي . ويعود الأمر إلى الدول (أعضاء الجات) المعنية ، للقيام بإخطار مسبق لطلب (السماح بقيام المشروع) أو إخطار لاحق بطلب (السماح باستمراره) . وفي الحالتين تتخذ إجراءات نظامية مطولة لدراسة الموضوع، قد تستغرق عدة سنوات . ويبداً البحث من المنطلق التي تعرض به الدولة ( أو الدول ) المعنية الموضوع ، وهل هو طلب الموافقة على إقامة (منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي) طبقاً للمادة / 24 من الجات ،

(ج) عدم المطالبة بإعادة عرض اتفاقية السوق العربية المشتركة على الجات والتي جرى بحثها فيها لأول مرة عام 1965 ، حيث لم يتضح آنذاك ما إذا كان الهدف النهائي لها هو إقامة (منطقة تجارة حرة - القرار 17 ) أو (اتحاد جمركي - القرار 19) . وقد صدر قرار عن المؤتمر الوزاري السنوي للجات حينذاك ، يقضي بأن تقوم الدول العربية المعنية بإعادة عرض الموضوع في الجات ، عندما تتخذ قراراً نهائياً في هذا الأمر . ولم يتم إعادة العرض ، ولا يلاغ من الدول العربية للجات بذلك حتى اليوم ، ولم تطالب الجات بإعادة العرض عليها رغم مرور حوالي 32 عاماً على صدور قرار الجات السابق !!! علماً بأن الدول العربية السبعة أعضاء السوق العربية المشتركة لم تحدد أيضاً حتى الآن الشكل النهائي للاتفاقية ، وهل هو (منطقة تجارة حرة / أو اتحاد جمركي ) !!

ثانياً - الإطار القانوني والموضوعي لبحث التعارض أو التوافق بين المشاريع الأقليمية للتكامل وقواعد (الجات/ المنظمة) :

- 1 - لا تهم (الجات) سواء كان ذلك إدارة (المنظمة) أو الدول الأعضاء بها - في نطاق بحث التوافق أو التضارب بين ترتيبات الأفضليات أو المشروعات الأقليمية التكميلية وأحكام الجات ، لا تهم الجوانب الشكلية أو المبادئ العامة غير المطبقة فعلياً . إن ما يهم الجات بحثه في الواقع هو الأحكام التطبيقية Operative Provisions سواء كانت واردة في نصوص الاتفاقيات المنشئة للتكامل أو القرارات والبرامج التنفيذية لها .

- 2 - تتحدد الشروط والضوابط التفصيلية التي يجب توافرها في مشروع منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي طبقاً لأحكام (الجات) فيما يلي :

(أ) خطة عمل محددة الجوانب والمراحل والأهداف النهائية .

(ب) جدول زمني لا يتجاوز 10 سنوات (يمكن امتداده استثناء إلى 12 سنة) .

تصل إلى تفاقق عام في الآراء في نهاية المطاف .

3 - تبدي إدارة المنظمة (من حيث تطبيق الإجراءات في ضوء أحكام الجات وتطبيقاتها والمشاورات المختلفة في ظلها ) ، والدول الأعضاء الرئيسية فيها (من حيث احتمال تقديم الشكاوى إلى آلية تسوية المنازعات ) مرونة كبيرة واسترخاء زمنياً واضحاً ، في بحث اتفاقيات الأفضليات ومشاريع التكامل بين الدول الأعضاء النامية . ومن أبرز الأدلة على ذلك - فيما يخص الدول العربية - الأمثلة التالية :

(أ) عدم إثارة اعترافات على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أو المطالبة ببحثها في نطاق الجات ، رغم مضي أكثر من 15 عاماً على بدء سريانها ، وكذلك عدم إثارة مسألة الأفضليات التجارية المتبادلة في إطارها ، رغم أنها تمثل معاملة تمييزية مخالفة للمادة 1 من الجات (حكم الدولة الأكثر رعاية ) ، ومخالفة للمادة 24 (شروط مناطق التجارة الحرة) . هذا رغم مضي أكثر من عشر سنوات على تبادل هذه الأفضليات بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام ، وأكثر من ست سنوات على تبادلها بالنسبة للسلع الصناعية ، علماً بأن حوالي نصف الدول العربية المنضمة للاتفاقية أعضاء بالجات .

(ب) عدم إثارة اعترافات على الأفضليات التجارية المتبادلة بين أزواج من الدول العربية في إطار قوائم الاتفاقيات التجارية الثانية ، في مواجهة الدول العربية الأطراف فيها والتي هي أعضاء بالجات في آن واحد . وقد تحدث أو لا تحدث إشارة إلى هذه الاتفاقيات في إطار المشاورات الدورية مع هذه الدول (مثل مشاورات موازين المدفوعات ) ، دون إبداء اعترافات قوية على هذه الأفضليات استناداً إلى المادة 1/ أو المادة 24 أو مطالبة بايقافها ، في جميع الأحوال ، حتى الآن .

بالتجارة ، وقواعد مكافحة الإغراق والدعم ، والمراجعة الدورية للسياسات التجارية .

(ب) تشير التقديرات والتحليلات في الوقت الحاضر ، إلى أن مكاسب الدول النامية ( ومن بينها الدول العربية بالطبع ) من جولة أورجواي ، ومن تطبيق قواعد الجات الجديدة ، سوف تكون أقل بكثير ، مقارنة بالمكاسب التي ستحصل عليها الدول المتقدمة ، بما في ذلك ما يمكن أن تعانيه الدول النامية من أضرار ، وقد ركز ممثلو الدول النامية على ذلك ، في كلماتهم في ( مؤتمر مراكش ) . وليس بوسع هذه الدول ، على أي حال ، اتخاذ موقف سلبي من أحكام ونتائج الاتفاق ، وإنما يتوجب عليها أن تحاول تطوير وزيادة إمكانات استفادتها من إيجابياته ، والتعاون معًا من أجل منع أو تجنب وتخفيض سلبياته ، والحصول على نصيب عادل من المكاسب ، على صعيد التطبيق التدريجي في المستقبل ، وكذلك الاستفادة القصوى من الاستثناءات أو المرونة الممنوحة لها .

## 2 - المجالات الرئيسية لتأثيرات (الجات) على الاقتصاد العربي :

(أ) المنتجات النسيجية : تأجيل إطلاق حرية التجارة في هذا القطاع ، بناء على إصرار الدول الصناعية ، وفقاً لجدولة لاحقة ، وهذا يؤخر واحداً من أهم العوائد في مجال حيوي ، التي ستحصل عليها الدول النامية وال العربية ، ويحد من توسيع صناعاتها وتصادراتها من المنسوجات والملابس ، إلا أنه من ناحية أخرى قد تمثل هذه الفترة ( ضمن فترة 10 سنوات الانتقالية الممنوحة للدول النامية وال العربية ) ، فرصة لرفع كفاءتها الإنتاجية وقرارتها التنافسية في هذا القطاع الهام ، الذي تنتفع فيه بعض المزايا النسبية .

(ب) الإنتاج والدعم الزراعي : سيساعد إلغاء الدعم الدول المصدرة للمواد الغذائية . ويلحق الضرر بالدول المستوردة ، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية ، وضخامة واردات

(ج) شمول التحرير لكل أو معظم التجارة المتبادلة وليس قوائم سلعية انتقائية .

(د) إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية بصورة كاملة .

(هـ) لا تكون أنظمة التجارة الجديدة في المشروع ، أكثر تقييداً لها مما كانت عليه قبلها .

(و) أن يهدف المشروع إلى زيادة التجارة بين الدول الأطراف ، وليس إلى خفضها مع الدول الأخرى .

(ز) منح مزايا تجارية تعويضية في حالة المساس بالالتزامات السابقة ، ترتبط عليها حقوق مكتسبة لدول أخرى أعضاء في (الجات) .

(ح) قبول تنفيذ التوصيات التي قد تقدمها (المنظمة) لضبط المشروع مع أحكام الجات .

## خامساً : الاتجاهات الرئيسية لاعتراضات اتفاقات ( الجات - 1994 ) على الاقتصادات العربية

1 - صعود النظام التجاري العالمي الجديد - الجات / 1994 ( GATT ) والمنظمة العالمية للتجارة ( WTO ) :

(أ) شهد شهر أبريل عام 1994 في مراكش ، التوقيع على اتفاقيات التي انتهت عن جولة أورجواي للمفاوضات التجارية الدولية المتعددة الأطراف ، وهي الجولة الثامنة والأهم في تاريخ الجات ، وكان من بينها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية التجارية التي بدأت أعمالها في يناير 1995 . وتمثل هذه التطورات بداية حقيقة لنظام تجاري عالمي جديد ، من أهم سماته زيادة تدفق التجارة بين الدول ، وارتفاع المنافسة . وانفتاح واندماج الأسواق العالمية ، وعلومة الاقتصاد . وقد كان من أبرز نتائج هذه الاتفاقيات التحرير الواسع للنطاق لتجارة السلع والخدمات ، وإخضاع المنتجات الزراعية والنسيجية له ، وكذلك تنظيم تجارة الملكية الفكرية ، وضبط إجراءات تسوية المنازعات ، وتنظيم قواعد الاستثمار المتعلقة

(هـ) تحرير تجارة الخدمات : يمكن أن تتعرض بعض قطاعات الخدمات الهامة في الدول العربية إلى أضرار من تحرير الخدمات ، مثل قطاعات : البنوك ، التأمين ، السياحة ، النقل البحري ، الخدمات المالية ، المقاولات ، الاتصالات ، وترتبط بعض تلك الأضرار بقطاعات ناشئة أو غير متطرفة فيها ، مما يمكن أن يحول دون نموها وتطورها مستقبلاً ، ويؤدي إلى نتائج أخرى مثل فقد فرص عمل لمواطنيها ، وضياع عوائد مالية ... الخ ، ومن ثم التأثير سلباً على تنميتهما الاجتماعية والاقتصادية .

(و) حقوق الملكية الفكرية : ينص اتفاق الجات في هذا الشأن ، على حماية الأجانب ومعاملتهم كالمواطنين ، بالنسبة للمؤلفات الفنية الصوتية والأفلام والعلامات المسجلة وعلامات الخدمات والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع وتصاميم الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية والمعرفة الفنية . وقد يترتب على ذلك أضرار بالغة بالدول العربية ( والدول النامية عموماً ) . ومن بينها دفع مبالغ طائلة للدول المتقدمة . والحد من وصولها إلى التقانة الحديثة وتطويرها ذاتياً ، وزيادة تكلفة إنتاج السلع المحلية ، وبالأخص في قطاع الدواء ولكن أمامها مجالات للاستفادة في قطاعات معينة ( كالفنية والأدبية ) وتعزيز التطوير في قطاعات أخرى لكي تكتسب قدرات تنافسية ( كالدواء والطاقة ) .

(ز) العلاقة بين التجارة والبيئة : تتخوف الدول العربية ( والنامية عموماً ) ، من أن تستخدم الدول المتقدمة هذه الصلة بطريقه حمائية ، وهو ما تحاوله الآن ، وأن تصبح هذه العلاقة شرطاً جديداً لوصول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة ويجب مقاومة هذه الاتجاهات .

(ج) ربط الامتيازات التجارية بحقوق العمال : تحاول الدول المتقدمة تقدير هذا الربط ، وتقاومه الدول العربية ( والنامية ) ،

الدول العربية منها ، التي تصل أحياناً إلى نحو 20% من إجمالي استيرادها السمعي . ومن جهة أخرى سوف يساعد هذا التطور الدول العربية للمواد الغذائية ، ويجب أن يشجعوا ، على القيام بجهد جماعي لتنمية القطاع الزراعي ، وزيادة إنتاجها الغذائي ورفع درجة اكتفائها الذاتي منها ، الذي يشهد فجوة تزداد اتساعاً ، وتوسيع صادراتها الزراعية إلى الأسواق العالمية .

(ج) الأفضليات التجارية : سوف تفقد الدول العربية ، مع الكثير من الدول النامية الأخرى ، الأفضليات التي تتمتع بها اتفاقياتها التجارية مع تجمعات اقتصادية لدول متقدمة ( الاتحاد الأوروبي ) ودول صناعية أخرى ، إذا لم تحول هذه الأفضليات إلى ( مناطق تجارة حرة ) تقرها وتسمح بها ( الجات ) وفق ضوابط معينة . ويتربى على ذلك احتفال انخفاض في قيمة صادراتها لهذه الأسواق . وتأثر التنمية سلباً في هذه القطاعات . وليس أمام الدول العربية إزاء ذلك إلا بناء ( سوق عربية مشتركة كبرى ) لتوسيع أسواقها وزيادة تكاملها فيما بينها .

(د) المراكز النسبية لاعكاسات ( الجات ) على الدول العربية : سوف تتوقف مكاسب أو خسائر الدول العربية من تطورات ( الجات ) ، على مدى الجهود التي تبذلها لرفع كفاءة قطاعاتها الإنتاجية ( السمعية والخدمية ) وتنمية مواردها ، لمحاولة الاستفادة من الإمكانيات الجديدة للمتاجرة ، وإعادة تصميم سياساتها التجارية والاقتصادية لتسهيل ازدياد العرض ( مثل توفير مناخ ملائم للاستثمار ) ، واستفادتها من تحسين البيئة الخارجية الجديدة التي تواجهها ، ومن تحويل التكنولوجيا المصاحب للانفتاح الاقتصادي ومن فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجاتها ، لزيادة الفرص الجديدة المتاحة لها ، للتوسيع في تصدير المنتجات الزراعية والصناعية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية ، يمكن تطويرها إلى مزايا تنافسية .

الدول العربية للجات ، إلى إفادة الدول المصدرة لمنتجات تتمتع فيها بميزاً نسبية واضحة ( مثل المنتجات البتروكيماويه والبتروليـة ، والسلع الغذائيـة المجهـزة أو المصنـعة ، والمنسوجـات والملابس والأدوـية ) ، وذلك بتوفـير أوضـاع أكثر استقرارـاً تدعـم نفاذـها إلى أسـواق الدول المتقدـمة ، وتحـد أو تـمنع من استـخدامـها التـسـفيـيـ لـقيـود تمـيـزـيـة تـغـرـضـها على استـيرادـ هذه المنتـجـات ، تحت دـعاـوى الإـعـانـات والإـغـرـاق وإـضـطـرـابـ الأـسـوـاقـ ، حيث توـفرـ (ـالـجـاتـ) حالـياـ مـعـايـيرـ وـضـوابـطـ دقـيقـةـ فيـ هـذـهـ المـجاـلاتـ ، وـآـلـيـاتـ مـلـزـمـةـ لـتـسوـيـةـ المـناـزـعـاتـ ، هـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ تـمـكـينـ هـذـهـ القـطـاعـاتـ الـإـنـتـاجـيـةـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ التـطـورـ فيـ الـكـفـاءـةـ وـالـتـكـلـفـةـ وـالـقـدـرـةـ التـافـسيـةـ ، بـسـبـبـ اـتسـاعـ الأـسـوـاقـ وـالـمـنـافـسـةـ المـفـتوـحةـ .

(ج) على الدول العربية أن تسارع بتطوير سياساتها وتنسيق مواقفها تجاه (ـالـجـاتـ) ، من منطلق جماعي ، للدفاع عن مصالحها ، والاستفادة من الدراسات والتوصيات والمقترنـاتـ ، التي تم التوصل إليها في إطار كل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا الشأن . وهناك (9) دول عربية منضمة للجات حالياً (ـالـإـمـارـاتـ ، الـبـحـرـيـنـ ، تـونـسـ ، مـصـرـ ، الـمـغـرـبـ ، مـورـيـتـانـيـاـ ، الـكـوـيـتـ ، جـيـبـوـتـيـ ، قـطـرـ) إضافة إلى (4) دول في طريقها للانضمام (ـالأـدـرـنـ ، الـجـازـانـ ، السـوـدـانـ ، السـعـوـدـيـةـ) ، حيث قدمـتـ طـلـبـاتـ رـسـمـيـةـ فيـ هـذـاـ الشـأـنـ .

وتـعرـبـ عنـ مـخـاوـفـهاـ منـ استـخدـامـ الدـولـ الصـنـاعـيـةـ هـذـاـ الـأـمـرـ لـحـمـاـيـةـ أـسـوـاقـهاـ منـ صـادـرـاتـ الدـولـ النـاميـةـ ، وـإـلـغـاءـ المـيـزةـ الـتـيـ تـتـمـتـ بـهـاـ الدـولـ النـاميـةـ بـالـنـسـبـةـ لـتـكـلـفـةـ الـعـمـالـةـ الـرـخـيـصـةـ ، وـتـؤـكـدـ هـذـهـ الدـولـ فيـ مـعـارـضـتـهـاـ لـذـلـكـ الـرـبـطـ ، عـلـىـ أـنـ الـجـهـةـ الـمـنـاسـبـةـ لـبـحـثـهـ هـوـ (ـمـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـةـ)ـ وـلـيـسـ (ـمـنـظـمـةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـتـجـارـةـ)ـ .

### 3 - انعـكـاسـاتـ التـطـبـيقـ الـعـرـبـيـ لأـحـكـامـ (ـالـجـاتـ)ـ عـلـىـ السـيـاسـاتـ التـجـارـيـةـ الـعـرـبـيـةـ :

(أ) منـ المـمـكـنـ أنـ يـؤـديـ توـسـعـ اـنـضـمـامـ الدـولـ العـرـبـيـةـ لـلـجـاتـ ، وـهـوـ آـتـ لـاـ مـحـالـةـ ، وـمـنـ ثـمـ تـطـبـيقـهاـ لـلـجـاتـ فيـ الـعـلـاقـاتـ التـجـارـيـةـ فيـماـ بـيـنـهـاـ ، إـلـىـ الـمـزـيدـ مـنـ الـانـفـاتـاحـ فيـ التـجـارـةـ الـعـرـبـيـةـ الـبـيـنـيـةـ ، مـتـىـ كـانـتـ مـعـظـمـ هـذـهـ التـجـارـةـ معـ بـقـيـةـ دـولـ الـعـالـمـ (ـحـالـياـ 90%ـ مـنـ تـجـارـتهاـ)ـ مـنـسـجـمـةـ مـعـ نـظـمـ الـجـاتـ بـعـدـ اـنـضـمـامـ إـلـيـهاـ ، وـيـمـكـنـ أـنـ يـشـجـعـ ذـلـكـ أـيـضاـ دـولـ الـعـرـبـيـةـ عـلـىـ إـسـرـاعـ فيـ إـقـامـةـ سـوقـ مـشـتـرـكـةـ مـوـسـعـةـ فيـماـ بـيـنـهـاـ طـبـقاـ لـأـحـكـامـ (ـالـجـاتـ)ـ ، وـهـوـ مـاـ تـحـرـكـ الدـولـ الـعـرـبـيـةـ فيـ اـتـجـاهـهـ حـالـياـ ، طـبـقاـ لـلـقـرـاراتـ الـتـيـ صـدـرـتـ مـؤـخـراـ عنـ الـمـجـلـسـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ لـلـجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ ، بـدـرـاسـةـ إـقـامـةـ (ـمـنـطـقـةـ تـجـارـةـ حـرـةـ عـرـبـيـةـ كـبـرـىـ)ـ تـتـمـشـىـ مـعـ أـحـكـامـ الـجـاتـ /ـ مـنـظـمـةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـتـجـارـةـ ، وـضـرـورةـ تـطـوـرـهـاـ فيـ أـقـرـبـ وـقـتـ ، مـعـ الـمـحـاـوـرـ الـأـخـرـىـ ، لـلـتـوـصـلـ إـلـىـ مـرـحلـةـ (ـسـوقـ الـعـرـبـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ)ـ الـكـبـرـىـ .

(ب) منـ المـمـكـنـ أنـ يـؤـديـ توـسـعـ اـنـضـمـامـ

### مـرـاجـعـ الـدـرـاسـةـ

1 - جـوـلةـ اـرجـواـيـ /ـ الـوـثـيقـةـ الـخـاتـمـيـةـ 15ـ أـبـرـيلـ 1994ـ ، مـراكـشـ .

2 - الـجـاتـ وـالـنـظـامـ الـتجـارـيـ الـعـالـميـ -ـ دـ.ـ سـعـيدـ النـجـارـ (ـ رسـائـلـ النـدـاءـ الـجـدـيدـ 17ـ)ـ ، الـقـاهـرـةـ .

3 - الـاـنـقـاقـيـةـ الـعـامـةـ لـلـتـعـرـفـاتـ الـجـمـرـكـيـةـ وـالـتـجـارـةـ (ـالـجـاتـ)ـ وـانـعـكـاسـاتـهـاـ عـلـىـ مـسـتـقـلـ الـاـقـتصـادـاتـ الـعـرـبـيـةـ بـوـجـهـ عـامـ وـمـسـائـلـ الـعـمـلـ بـوـجـهـ خـاصـ -ـ مـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـعـرـبـيـةـ -ـ أـبـرـيلـ 1994ـ ، الـقـاهـرـةـ .

- 4 - خلاصة مناقشات ندوة الجات والبلدان النامية - مطبوعات التضامن / 169 ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية ، 1996 - القاهرة .
- 5 - رسالة الخطر للعالم العربي - اتفاقيات الجات وحتمية المواجهة - د. عمر عبد الله كامل .
- 6 - World Economic Outlook . IMF 1994 - 1995 .
- 7 - وثائق اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية - جامعة الدول العربية ، 4 - 7 يوليو 1994 - القاهرة .
- 8 - التقرير السنوي للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الدورة 60 ، ديسمبر 1994 ، القاهرة .
- 9 - اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية - كراسات استراتيجية / 22 - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1994 - القاهرة .

□ □ □

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات بين مصر والسودان . اتفاقيات الجات هي اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دولتين . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . ولقد توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

ربما تكون هذه اتفاقيات الجات ... ( ...) . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات :

( او ) . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات بين مصر والسودان . اتفاقيات الجات هي اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دولتين . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات بين مصر والسودان . اتفاقيات الجات هي اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دولتين . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات بين مصر والسودان . اتفاقيات الجات هي اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دولتين . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

فجئت يوم امس بخبر انه تم توقيع اتفاقيات الجات بين مصر والسودان . اتفاقيات الجات هي اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دولتين . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها . وتحتاج الى توقيعها كل دولة من اجل اعتمادها في مجلس وزارتها .

## وجه نظر

### دور المرأة في صناعة

### القرار التشريعي في الوطن العربي

**بقلم : المحامية الأستاذة حنان نجمة**  
**عضو سابق في مجلس الشعب السوري**

كما نجد بعضها الآخر قاصراً على تلبية مطلبات الإنسان المعاصر - امرأة كان أو رجلاً - واحتياجاته المادية أو المعنية .

كما نجد أيضاً إلى جانب هذا وذاك قوانين أخرى حديثة متقدمة كأفضل ما هي عليه القوانين المعاصرة في العالم .

تناقض عجيب وخليط غريب هو تشرينا بالنسبة لحقوق المرأة ، حتى لكانه ينتمي إلى مجتمعين مختلفين في الزمان والمكان . وبذلك نرى وضع المرأة في مجتمعنا محكوماً بأقدم القيم والمفاهيم إلى جانب معطيات الحضارة الحديثة الآخذة بالتشكل فيه والتصاعد . ولهذا فهو وضع صعب غير متوازن معتم رغم مساحات الضوء فيه هنا وهناك ) .

واليوم ، بعد مضي ما يقارب العشرين عاماً ، أتطلع فأرى ما ذكرته في مقالتي ذاك ما زال قائماً في المجتمع العربي بعامة ، وإن كان يتفاوت تفاوتاً كبيراً يصل حد التناقض أحياناً بين قطر وآخر .

وبنظر إجمالية نرى أنه برغم أهمية التشريع في قضية المرأة العربية وفي عملية تقدمها وتحررها ، لم تأخذ المرأة العربية بعد دورها الحقيقي الفعال في صناعة النص التشريعي في المجتمع العربي ، لذلك ما زالت بعض التشريعات ، وخاصة تشريعات الأسرة وأي تشريع آخر ينظم علاقات أسرية ، ما زالت تغبن المرأة وتسلبها حقوقها الطبيعية

موضوع هذه الندوة هام جداً في قضية تقدم المرأة العربية وتحريرها ، فالتشريع في أي مجتمع هو من الأساسات الأولية التي تقوم عليها بنائه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العصر الحديث ... وقد كتبت يوماً في عام 1978 مقالاً في صحيفة البعث السورية تحت عنوان : « القانون أول » قلت فيه :

( ... القانون أداة أساسية جوهيرية في عملية البناء والتغيير ... ويعتبره البعض الأداة الأولى في هذه العملية ، فما الثورات أو التغيرات الجذرية في الواقع العملي سوى تشريعات جديدة تزيل البنية المريضة المختلفة للمجتمع وتقيم محلها بنية سليمة متقدمة . وفي مثل هذه الحالة يصير القانون فاعلاً في بنية المجتمع أكثر مما هو منفعل بها ، مؤثراً فيها وسبيباً ، أكثر مما هو متاثر بها ناتجاً عنها . وهذا هو الدور اللازم والمطلوب من القانون في مجتمعنا العربي في هذه المرحلة الحضارية الانتقالية مرحلة النمو والبناء ) .

ثم بعد توضيحي لبعض جوانب فاعلية التشريع ومعطياته في المجتمع قلت :

( عبر هذه العلاقة الجدلية والمعطيات أين هي قوانيننا من قضية تحرر المرأة ومسواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة ؟؟

بألم وأسف كبيرين نجد أن بعض هذه القوانين هي سبب أو أدلة في استعباد المرأة .

هناك تفاوت كبير في هذا الواقع بين قطر وآخر من الأقطار العربية . فهناك أقطار وصلت فيها المرأة إلى المؤسسات التشريعية منذ زمن كسورية وتونس ومصر وغيرها ... وهناك أقطار لا تزال المرأة فيها محرومة حتى اليوم من حق الانتخاب أو الترشح أو من كلامها معاً .

وإذا تجاوزنا هذه النقطة لنرى ما هو دور المرأة في صناعة النص التشريعي في الأقطار التي وصلت فيها إلى المؤسسات التشريعية ، نجد أن التجارب في هذا الموضوع متشابهة ، كما أن المعوقات التي تحول دون قيام المرأة بدور فعال إيجابي في صناعة النص التشريعي ، رغم تواجدها في الهيئات التشريعية ، هي أيضاً متشابهة والتفاوت بينها ضئيل ، مع بعض الاستثناءات .

لا شك أن دراسة هذا الموضوع تستلزم بحثاً علمياً منهجياً ، عميقاً وموسعاً ، يرصد الحالات والعوامل المتشابهة أو الخاصة بكل قطر ، لتتوضح حقيقة الواقع المؤلم . أما في مثل هذه المداخلة العامة الموجزة فلا بد أن أكتفي بالإشارة فقط إلى بعض النقاط التي يراها المتأنل لساحة الدور النسوية في صناعة القرار التشريعي .

• بصورة عامة لا تشكل النساء في المؤسسات التشريعية المتواجدة فيها نسبة كبيرة تستطيع بها مع من يؤيدوها من الرجال أن تشكل قوى ضاغطة تؤدي إلى صناعة القرار التشريعي الذي يتلامم مع مصلحتها ويراعي حقوقها .

• ذلك من ناحية الكم ، أما من ناحية الكيف فهناك معوقات منها : كون معظم النساء المتواجدات في الهيئات التشريعية العربية يمثلن منظمات أو أحزاباً لا تدعمهن الدعم الكافي لصناعة النص التشريعي الملبي لمطالبيهن في المساواة وحقوق المرأة . لأن قضية المرأة بكل مراجعتها وحلها . وإن تفاوتت في ذلك بعض

كبسان ، وبالتالي تتفاوت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، كما تتفاوت مع الميثاق الدولي التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة خصوصاً لحقوق المرأة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979 . لذلك كان موضوع هذه الندوة هاماً جداً في قضية تقديم المرأة العربية وتحررها ، لأن مشاركة المرأة العربية في صناعة القرار التشريعي تتيح لها مبدئياً ، تغيير التشريعات المجنحة بحقها وإصدار تشريعات جديدة تستند إلى مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ، لأن التشريع يعبر عن مصلحة واضعيه في كل زمان ومكان . هذا إضافة إلى ما يمكن أن تؤديه مشاركتها في هذا المجال من إضافات ولمسات إنسانية (أثنوية) خاصة ما زال التشريع العربي يفتقداً لأنه يبقى حتى اليوم من صنع الرجل فقط ، ومن عصور مديدة موغلة في القدم يغالي النظام الأبوي العتيق في التاريخ . وفي ذلك كله فائدة كبيرة للمجتمع ككل . فتقدّم المجتمع من تقدّم أفراده : نساء ورجالاً . ومن هنا أقول : دوماً : أيتها الأمة العربية صنوان لن تتقادما ولن تتحررا إلا معاً .

لذلك يجب أن يكون للمرأة العربية دور فعال في صناعة النص التشريعي . وهنا نتساءل عن أهم الشروط والعوامل التي تساعد في تحقيق ذلك . هذا التساؤل أو هذه المسألة لا بد أن تأخذ منا في هذه الندوة جل المناقشات والحوارات لنصل إلى أفكار ورؤى توضح ما علينا أن نفعله أو نتداركه حاضراً ومستقبلاً كي يتحقق واقع أكثر عدالة وإنسانية .

و قبل أن أحول مقاربة بعض هذه الأفكار أو الرؤى ، أود أن أشير بليجاز شديد إلى الواقع القائم أو الراهن لدور المرأة العربية في صناعة القرار التشريعي في الوطن العربي لأن معرفة هذا الواقع تكشف لنا النقاص والثغرات والإشكاليات الموجودة فيه ، فدرك كيفية معالجتها وحلها والشروط والعوامل التي تساعدها في ذلك .

بحثها ومعالجتها ، نجد أن هذه القضية متشعبة متداخلة مع كثير من قضايا المجتمع ( قضايا الجنسين معاً : المرأة والرجل ) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... لكننا بحكم خصوصيتها ، سنحاول النقاط الخاص بها لنشير إلى بعض الشروط والعوامل التي ظنناها تساعد - بسد بعض النقص والتغرات وحل بعض الإشكاليات - في دعم دور المرأة في صناعة القرار التشريعي في المجتمع العربي . وأظن أن هذا الموضوع يستدعي الاهتمام بمسألتين :

أولاً : مسألة وصول المرأة العربية إلى المؤسسات التشريعية في الوطن العربي . ثانياً : مسألة قيامها بدور إيجابي فعال في صناعة القرار التشريعي حينما تتوارد في هذه المؤسسات .

في المسألة الأولى ، أي وصول المرأة إلى المؤسسات التشريعية ، لا شك أن من أولى اهتمامات هذه الندوة وتوصياتها هي توصية الحكومات والهيئات التشريعية في الأقطار العربية التي لم تمنح قوانينها بعد المرأة حق الانتخاب أو الترشيح ، بتعديل تلك القوانين لتعطي المرأة هذا الحق . لأنه حق أساسي من حقوق الإنسان وقد أكدت عليه أيضاً المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة حق أساسى من حقوقها ، ولا يجوز لأية تبريرات مهما كانت أن تقف حائلًا دون إعطاء المرأة هذا الحق ، أو أن تؤخر ذلك .

كما أن على النساء في تلك الأقطار أن يتحررن على جميع الأصعدة - مع من يؤيد حقهن من الرجال - بوعي ودأب وشجاعة لنيل هذا الحق .

أما في الأقطار التي نالت فيها المرأة حق الانتخاب والترشح فلا بد من العمل لوصول أكبر عدد ممكن من النساء إلى مجالسها التشريعية ، كي يشكلن في هذه المجالس نسبة جيدة تساعدهن على القيام بدور فعال فيها وبخاصة في صناعة القرار التشريعي . إن

التفاوت فيما بينها ، وكان هناك أيضًا بعض الاستثناءات .

- إضافة إلى أن كثيرات من النساء المتواجدات في المؤسسات التشريعية لا يملكن الرؤية الفكرية المتقدمة الواضحة ، الحاصلة من ثقافة شمولية وجذرية في قضية حرية المرأة والمساواة بين الجنسين ، ويشوب رؤيتهن وأفكارهن التباس كبير وتناقض واضح . وهذا طبعاً لا ينفي وجود معتقدات يملكون الرؤية المتقدمة الواضحة والفكر الطليعي .

- لم تتشكل بعد في المجتمع العربي عامة قوى نسائية ضاغطة تدافع عن حقوق المرأة بقوة وجذرية تجعل المعنيين في صناعة القرار التشريعي يلبون مطالبيها . ذلك رغم عمل المرأة في معظم مجالات العمل جنباً إلى جنب مع الرجل وفي جميع بقاع الوطن تقريراً ( باستثناء بعض أجزائه ) .

فرغم هذا الدور الواضح والمتصاعد للمرأة العربية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي . لم تستطع النساء العربيات حتى اليوم - بحكم البنية البطركية للمجتمع العربي وواقع الاقتصاد الاجتماعي والثقافي والسياسي المتطرف - أن يشكلن مجموعات ضاغطة تتبنى حقوقهن الطبيعية السليمة وتؤمنن حصولهن عليها بالقرار التشريعي المطلوب ، كما تؤمنن وصولهن إلى الهيئات التشريعية في الانتخابات بنسبة عدبية كبيرة كافية لأن يلعبن في تلك الهيئات دوراً فعالاً في صناعة القرار التشريعي .

تلك إشارات سريعة إلى واقع دور المرأة العربية في صناعة القرار التشريعي نصل بعدها إلى السؤال الكبير الذي يواجهنا أمام كل قضية من قضايا المرأة أو المجتمع ، ما الحل ، وما العمل ؟؟..

ما العمل ليكون للمرأة العربية دور فعال في صناعة القرار التشريعي كما أشرت سابقاً .. هنا كما في كل قضية من قضايا المرأة نود

كي نستطيع إنشاء أجيال نظيفة الفكر والنفس من رواسب الموروث الذي يكرس التمييز ضد المرأة والنظرية الدونية لها .

• كما أن مثل هذه المسؤولية تقع أيضاً على المؤسسات الثقافية والإعلامية بكل وسائلها في المجتمع العربي . وأشار بشكل خاص في الإعلام إلى الإذاعة والتلفزيون لأنهما أكثر وسائله انتشاراً حيث دخلا كل بيت تقريباً في مجتمعنا ، ويستطيعان بذلك أن يساهموا مساهمة كبيرة وفعالة في ترسیخ القيم والمفاهيم الجديدة السليمة ، وتغيير العقليات والرؤى الخاطئة للمرأة ، باظهار أدوار المرأة في الحياة العامة وفي جميع مجالات العمل كما أدوار الرجل ، وبخاصة في مراكز اتخاذ القرارات التي منها المؤسسات التشريعية .

ويمكن للإعلام أن يساهم أيضاً في توعية وتنقيف الأمهات والأباء من أجل تربية الأولاد من الجنسين تربية سليمة ، بأن يربوا البنات والصبيان تربية واحدة متماثلة ، على قيم ومفاهيم واحدة ، وأسس فكرية وأخلاقية واحدة ، فيعلمونا الفتاة كما يعلمو الصبي ، ويشجعونها كما يشجعونه على تنمية وتطوير إمكانياتها وكفاءاتها العلمية والثقافية والمهنية ، حسب ميولها واستعداداتها الفطرية . كي ينشأ الجنسان متكاففين ، تسود بينهما علاقات ندية متكاففة . وهذا من أهم ما يؤسس لقطع حلقة التمييز ضد المرأة التي تمتد من جيل إلى جيل عبر النسق التقليدي في تربية الجنسين ، الذي يعد كل منهما دور مختلف في الحياة ، وتقولب فيه الفتيات للقيام بالدور المعد لها سلفاً ، دور الزوجة والأم وربة البيت ... ( وعلى الباقي السلام ... ! ) .

• ومن تلك التدابير أيضاً تعديل القوانين المجنحة بحقوق المرأة في المجتمع العربي ، وخاصة قوانين الأسرة التي ما زالت في معظم الأقطار العربية سيباً وأداة غبن المرأة واستبعادها . لابد من تغيير هذه القوانين والأخذ بقوانين جديدة يتساوى فيها الرجل والمرأة في

تواجد النساء في المجالس التشريعية غير كاف في جميع البلدان العربية ، كما هو أيضاً في جميع بلدان العالم . والمساواة لا تتحقق ما دامت النساء لا يشكلن ( 50 % ) من أعضاء هذه المجالس وهن أكثر من خمسين بالمائة من المواطنين . وهذا مما علينا أن ندرسه في هذه الندوة ، أي ندرس التدابير التي تأخذ بنا خطوة خطوة عبر الزمن نحو تحقيق هذه المساواة . وقد يكون من هذه التدابير :

• تطبيق قوانين التعليم الإلزامي في جميع الأقطار العربية . فالتعليم الإلزامي وحده يسد النبع الذي يردد الأممية باستمرار في المجتمع العربي ، وبه يمكن القضاء عليها خلال زمن . وبانقاء الأممية من المجتمع ينتفي قدر كبير من الجهل والتخلف . وهذا يمنح المرأة شروطاً ذاتية وموضوعية أفضل لتقديمها في جميع ميادين العمل والحياة العامة ومنها المجالس التشريعية .

• تصفية برامج ومناهج التربية والتعليم من الفكر المتواتر حول المرأة ودورها في الحياة المحصور - عبر التقسيم التقليدي للعمل - في العمل المنزلي والإنجاب وتربية الأولاد .

ففي الكتب المدرسية للأطفال الصغار نجد مثلاً صورة لفتاة ( سعاد ) تساعد أمها في العمل المنزلي ، إلى جانب صورة أخرى لأختها ( عصام ) يكتب وظائفه ، فلماذا لا تكون الفكر المطروحة في الصورة : سعاد وعصام يكتبهما وظائفهما ، وسعاد ، وعصام ينظفان غرفتهما .

ونرى أيضاً صورة للأب يعود من العمل والأم تعد المائدة . فلماذا لا تكون الفكرة المطروحة : الأم والأب يعودان من العمل ، والأم والأب والأولاد يشتراكون في إعداد المائدة .

مثال بسيط أشير به إلى أهمية عملية التصفية التي آن الآوان لأن تقوم بها مؤسسات التربية والتعليم في المجتمع العربي بالنسبة للبرامج والمناهج في جميع المراحل التعليمية ،

- أن يشتركن في عضوية مكاتب ( إدارة ) المجالس التشريعية ، ومكاتب اللجان فيها .
- أن يحاولن دائمًا تطوير أنفسهن وكفافتهن في العمل بما يساعد في تقدمهن إلى مرتبة أعلى .
- أن يعملن بجد وإخلاص لتغيير القوانين المجحفة بحقوق المرأة . وأن يتم ذلك على مستوى النقاش والإقناع والمتابعة .
- أن يعملن - كأقلية في الهيئات التشريعية الرجالية تقليدياً - ليقلن (أشياء أخرى) و(أشكال أخرى) في جميع المجالات ... (أشياء) و (أشكال) أكثر إنسانية .
- وقبل هذا وذاك لا بد أن تكون المرأة في المؤسسات التشريعية ذات كفاءة في الوعي والعلم والثقافة تؤهلها للقيام بدورها في صناعة القرار التشريعي . كما لابد لها من التفرغ لعملها هذا ، لما يتطلبه من الوقت والجهد والمتابعة .
- ذلك إشارات موجزة إلى بعض التدابير والشروط والعوامل - وهي كثيرة - التي تساعده في دعم دور المرأة العربية في صناعة القرار التشريعي في الوطن العربي . نعود بعدها لنلقي نظرة عامة تحليلية على المجتمع العربي فماذا نرى ؟؟..
- من محمل ما مرّ لنا يتبين لنا أن البنية البطرckerية للمجتمع العربي تمنع المرأة من القيام بدورها في صناعة القرار التشريعي ، حتى في حال تواجدها في المؤسسات التشريعية حيث يصير هذا التواجد صوريًا رمزيًا . لهذا كان كل ما يؤدي إلى خلخلة وزوال هذه البنية البطرckerية للمجتمع العربي يؤدي في الوقت نفسه إلى دعم دور المرأة الإنساني الطبيعي ، العقلي لا الصوري ، في جميع قطاعات هذا المجتمع ومنها صناعة القرار التشريعي ... لذلك كان انخراط النساء العربيات في النشاطات والممارسات التي تساهم وتعمل في خلخلة البنية البطرckerية للمجتمع العربي هو الخطوة الأهم في وضع أسس حقيقة ، ثابتة ومستمرة ، لتقدمهن

الحقوق والواجبات . فالمساواة في حقائقها مساواة قانونية . والمرأة التي لا تكون كائناً بذاتها لا بغيرها ، ولا تتمكن من التعبير عن نفسها ومن اتخاذ القرارات داخل الأسرة ، لن تتمكن من ذلك في ميدان العمل .

• إضافة إلى أن المساواة الحقيقة تؤثر أيضاً في تغيير العقليات والمفاهيم والقيم والعادات والموافق من المرأة ، وهذا كله يخلق في المجتمع مناخاً أكثر استعداداً للتغيير ولدخول المرأة جميع مجالات العمل وخاصة مراكز اتخاذ القرار التي منها المؤسسات التشريعية .

• كما على جميع الأقطار العربية تصديق الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق المرأة ، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( 1979 ) . وتطبيق أحكامها في التشريعات المحلية داخل كل قطر وفي الممارسات المختلفة . ولا يقبل الطابع العالمي لهذه الحقوق التي هي جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان أية تحفظات .

• كما أن من التدابير أيضاً أن تتضامن النساء في الأحزاب والمنظمات العربية التي ينتسبن إليها ، ويطالبنها بترشيحهن للمؤسسات التشريعية ، بنسبة عدديّة عادلة تؤمن وصول أعداد طيبة منها إلى تلك المؤسسات .

أما في المسألة الثانية : مسألة قيام المرأة بدور إيجابي فعال في صناعة القرار التشريعي حين تواجدها في المؤسسات التشريعية ، فهنا أيضاً لابد من توفر شروط وعوامل عديدة ، ذاتية وموضوعية ، كي تقوم المرأة بهذا الدور منها :

- أن توجد النساء بنسبة جيدة في اللجان ( التشريعية ) التي تتولى صناعة القرار التشريعي في المجالس التشريعية .
- أن يشتركن في المناقشات والمجادلات التي تدور في جلسات اللجان أو الجلسات العامة للمجالس حول نصوص مشاريع القرارات التشريعية .

قولهم ، إن تحرير المجتمع يجب أن يأتي أولاً . إذ أن تحرير المجتمع يؤدي بالضرورة إلى تحرير المرأة . هذا هو أحد الشعارات التي تتغلب علينا النظرية وتشل إرادتنا وتنعنا من رؤية حقيقة هذه القضية وتنعنا من مجابهتها مجابهة صحيحة . إن المعايير الحقيقة هي كالتالي :

لكي يتحرر المجتمع يجب أن تكون المرأة حرة فيه . لا يمكن للمجتمع أن يصبح حرّاً إذا كان نصفه مستبعداً أو مشلولاً ... فالتحرر الحقيقي للرجل والمرأة معاً إنما يحصل داخل عملية التحرير ، أي في أثناء الصراع من أجل التحرير ، لا عند نهايته » .

وهنا نستطيع أن نرى أنه بقدر ما وعي المفكرون والنقاد الجذريون العرب واقع البنية البطريركية للمجتمع العربي وشروطه وعوامل تخلخلها وزوالها ، وعي أيضاً الفكر البطريركي والخطاب أو المقال البطريركي في هذا المجتمع ذلك الواقع وتلك الشروط والعوامل ... لذلك راحت القوى الرجعية ، بعد نهوض الحركة النقدية الجذرية في ساحة الفكر العربي منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، راحت هذه القوى تبذل قصارى جهدها وأموالها لغزو عقول النساء ومشاعرهن لتضليلها وسللها وإلغائهما ، كي يصبحن عاجزات عن رؤية حقيقة وضعهن قابلات به ، فتحقق بذلك أهدافها في الحفاظ على خضوع النساء وترسيخ القواعد التقليدية وخاصة في العلاقات الأسرية التي هي أساس في البنية البطريركية للمجتمع العربي .

لذلك نعود فنذكر إن إنخراط النساء العربيات ( الوعييات منهن ) في النشاطات والمارسات التي تساهم وتعمل في خلخلة البنية البطريركية للمجتمع هو الخطوة الأهم . قضية تحرير المرأة هي قضية قومية في جوهرها وتحrir للأمة كلها في نهاية المطاف .

وقد يكون من أولى نشاطات هذا النضال وممارساته هو النقد الجذري للخطاب البطريركي في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، مع

وتحررهن عبر المرحلة الحضارية الراهنة ( الأنقالية ) كما نسميتها .

يقول جورج لوكاش : « كل مرحلة تاريخية كبيرة مرحلة انقالية تجمع فيها متلاصقات الأزمة والتجدد ، الهدم وإعادة البناء . ونجد دوماً أن نظاماً اجتماعياً جديداً ونوعاً جديداً من الإنسان يبرزان إلى الوجود ، في خلال سياق كهذا يتصرف بالتوحيد والتلاصق في آن » .

ومن هنا نرى أن حركة تحرير المرأة العربية هي البنية الأساسية في حركة تحرير المجتمع العربي ، لأن تحرره من بنائه البطريركية هو التحرر الحقيقي ( وليس استقلاله فقط ) لأنّه هو النقلة النوعية التي تتيح له دخول آفاق الحداثة والحضارة المعاصرة . وقد عالج ذلك كثيرون من المفكرين والنقاد الجذريين العرب ، فرأى الدكتور هشام شرابي في مقدمة كتابه « البنية البطريركية - بحث في المجتمع العربي المعاصر » أن هناك نقطة ضعف في الحلة التي تكون قاعدة النظام البطريركي ، ونقطة الضعف هذه هي المرأة ، ركيزة النظام الأبوي وجميع مظاهره البطريركية . فما دامت المرأة خانعة قابلة بوضعها وغير قادرة على تغييره وعلى قول ( لا ) فإن سلطنة النظام البطريركي وشرعيته تظلان راسختين ومستمرتين ... وحتى لو تغير نظام الحكم بطريقه ما ، فإن النظام البطريركي يبقى ، وتبقى بنائه الاجتماعية كما هي .

وإن النظام البطريركي يدرك في أعماق لا وعيه أن العامل الثوري الحقيقي في المجتمع البطريركي هو المرأة ، القبلة الموقوتة في صميمه . ففي اللحظة التي يتغير فيها وعي المرأة وتصبح قادرة على الرفض والمقاومة ، تنزعزع أسس النظام وتتدخل شرعية سلطنته وتنفك بنائه .

إذاً القاعدة الأساسية : تحرير المرأة شرط لتحرير المجتمع بوصفه كله .

ويقول : « لا أفهم ما يعنيه بعضهم في

وأنوار النهضة إلى الناس ، أن تتحل مكانها المطلوب واللازم لحياة الأمة في فضاء الشارع العربي ، من خلال الحوار الديمقراطي البناء الذي هو في الأصل أساس روئيتها لمعالجة أحوال قضايا الكون والحياة والمجتمع ... فشروع الحوار الحر وحرية التعبير والديمقراطية التي تحضن الاختلاف وتعدهية الآراء في المجتمع العربي ، هو الحل والضمان الذي يؤدي بهذا المجتمع إلى التقدم والارتقاء ويفتح أمامه آفاقاً جديدة لبناء حضارة حديثة تتطور بتطوره .

وإن مهمة التوعية القانونية بهذا المنظور ، هي جزء يسير لكنه هام في ذاك التيار الثقافي الناهضوي المتضاد ، علينا أن نقوم بمسؤولياتها بدأب وإخلاص .

إن عادة الرضى والخنوع عند النساء ، ونقص التضامن والشعور الجماعي ، وعدم الوعي والثقافة وخاصة في قضيتيهن وقضية المساواة القانونية بين الجنسين ، إضافة إلى الشروط الموضوعية المعيقة ، كلها تبقى معظم النساء العربيات سليبات تجاه الإمكانيات المفتوحة أمامهن في هذا العصر . وإن مجتمعنا اليوم ، رغم كل المعوقات والتحديات ، ليس أكثر مقاومة لحركة تحرر المرأة من الماضي . لذلك علينا أن نتحمل مسؤوليتنا ونقوم بها متتجاوزات الصعوبات بوعي وحكمة ، متعللات إلى المستقبل بأمل كبير .

فتشائم العقل لا يقاومه إلا تفاؤل الإرادة ، كما قال غرامشي .

أكتفي بهذه الإشارات العامة والموجزة في تناول موضوع هذه الندوة ، كي أترك للمناقشات متسعًا أكبر من الوقت لتفنيي الموضوع بالتفاصيل الازمة مما يوصلنا مما في نهاية الندوة إلى صياغة مقترنات ونوصيات محددة تساعد في تدعيم دور المرأة العربية في صناعة القرار التشريعي في الوطن العربي .

المحامية حنان نجمة

نقد البنى التي ينشأ عنها ويترعرع فيها ، ليعرف الإنسان العادي ، إمرأة كان أم رجلاً ، الحقائق نقية واضحة ، فدرك الأمراض التي تتغفل في جسد حياتنا وتتنما في فيه مع ما تخلفه من خراب وجحود ... ونضال كهذا للنساء يشارك فيه طبعاً الواقعون من الرجال أيضًا .

أما نحن المحاميات ومعنا القانونيات في المجتمع العربي فنفع علينا مسؤولية التوعية القانونية في مجتمعنا عبر الأساليب والوسائل الممكنة والمتحدة لنا في كل قطر من أقطار هذا المجتمع ... المهم أن نصل إلى الناس لنعرف بحقوق الإنسان وب خاصة حقوق المرأة ، إن القائمة في القوانين النافذة وإن المسؤولية منها التي نطالب بمنتها أيامها .

ولا شك أن نضالاً من هذا النوع يدعمه المحامون والقانونيون والطبيعون أيضًا ، فيساهموا معنا في محاربة الأممية القانونية في المجتمع ، وفي تحقيق مكاسب حقوق الإنسان بعامة ولحقوق المرأة ب خاصة . وهذا يؤدي إلى تشكيل تيار متقدم - في أرض الواقع لا في الفكر فقط - يعرض ذاك التيار الرجعي الذي يحاول إلغاء العقل والعقلانية وكل بصيص نور من أنوار الحداثة حتى الخافت منها ، والعودة بالمجتمع العربي إلى عصور الظلم والجمود .

إن من أزمة المجتمع العربي أن النهضة الفكرية الحديثة - النهضة الجذرية كما يمكن أن نسميها ، لا الاصلاحية أو التوفيقية ، وإن كانت تدعو في قضايا كثيرة لأسلوب التحديث التدريجي ، إنما الثابت المستمر عبر إيديولوجية جذرية ، كأسلوب مجيدي في خلق تحديث حقيقي متصل - إن من أزمة المجتمع العربي أن هذه النهضة تشكل تياراً صارحاً لكنه محاصر بضغوط القوى الرجعية ضمن الكتب والمؤلفات وجدران الأكاديميات العربية وقاعات المراكز والمؤسسات العلمية والثقافية للنخبة والمنتقين العرب ، فلا يسمع صوتها في الشارع العربي للمجتمع العربي . وهذا ما يجب أن يتجاوزه المجتمع العربي . يجب أن تخرج أصوات

## بيان الختامي

### الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي



في الفترة ما بين الثامن والعشرين من شهر شعبان عام 1318 هـ ، الموافق للثامن والحادي عشر من شهر كانون الأول - ديسمبر - 1998 التأم في العاصمة الإيرانية - طهران - مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وصدر عن المؤتمر بيان ختامي هام نقدمه بنصه الكامل فيما يلى :

**بسم الله الرحمن الرحيم**

و خاصة في ما يتعلق بوحدة و تضامن الأمة الإسلامية و حماية القيم و المبادئ الإسلامية .

وإذ يعربون عن عزّهم على تحقيق التطلعات المشروعة للدول والشعوب الإسلامية نحو السلام والأمن ، وكذلك التنمية الشاملة والمتوازنة المستدامة ، من خلال المشاركة النشيطة وإقرار الحق الأساسي في تقرير مصير الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار أو السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي .

وإذ يدركون أهمية الحفاظ على هوية الأمة والتمسك بثقافاتها وتراثها التاريخي باعتباره عاملًا أساسياً في تماستك نسيج المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ، وإذ يؤكدون ضرورة التفاعل والتحاور والتفاهم على نحو إيجابي بين الثقافات والأديان ، يرفضون نظريات أنصار الصدام والنزاع التي تولد عدم الثقة وتلخص أرضية التفاعل السلمي بين الدول .

وإذ يلاحظون البنية الدولية الانتقالية ، والقدرات والإمكانات الهائلة التي تحظى بها الأمة الإسلامية التي تمكنها من الإضطلاع بدور بناء في تشكيل نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً وسلاماً .

« وكذلك جعلناكم أمة وسطأ لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً »<sup>(1)</sup> صدق الله العظيم .

اجتمع ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامية (دورة عزة وحوار ومشاركة ) المنعقدة في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 8 إلى 10 شعبان 1418 هـ نـ الموافق 9 - 11 كانون الأول / ديسمبر 1997 .

وإذ يعربون عن تمسكهم الكامل بفكرة التوحيد باعتبارها الأساس الحق للحرية المسؤولة للإنسان ، وإخلاصهم لتعاليم الإسلام التقديمية ، التي تحقق التوازن الدقيق بين الأبعاد الروحية والأبعاد المادية للحياة الإنسانية وبين الحرية والانعتاق ، على أساس من التسامح والرحمة والحكمة والعدل والمشاركة . وإذا يؤكدون عزّهم الأكيد على تنفيذ مفاصد ومبادئه ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ،

(1) القرآن الكريم ، سورة البقرة الآية 143

الشريف ، ويؤكدون ضرورة أن تنتفع إسرائيل عن إرهاب الدولة الذي ما فتئت تمارسه متجاهلة تماماً جميع المبادئ القانونية والأخلاقية ، ويحثون على إعادة النظر في أي تعاون عسكري مع إسرائيل بغية إلغاء هذا التعاون لما يشكل من مخاطر على أمن البلدان الإسلامية ، ويدعون إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار النووي وأن تخضع كل منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

5 - يؤكدون عزّهم وتصميمهم على استعادة مدينة القدس الشريف وحرم المسجد الأقصى المبارك ، وكذلك استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وممارسة الفلسطينيين حقهم في العودة إلى ديارهم ومتلكاتهم ، وحصول الشعب الفلسطيني على حق تحرير المصير وممارسته وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف ، وحقهم في مغادرة بلادهم والعودة إليها بحرية .

6 - يؤكدون تضامنهم مع شعب البوسنة والهرسك المسلم ، ويؤكدون ثقتهم في أن يتبع فريق الاتصال الوزاري بنشاط عملية السلام والتعمير .

7 - يستنكرون استمرار النزاع والعنف في أفغانستان ، ويعرّبون عن دعمهم الكامل للحوار في ما بين الأفغان ، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ، وكذلك لأنشطة التي تبذل على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل وقف إراقة الدماء وإقامة سلام دائم في أفغانستان .

8 - يدعون إلى رفض عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان ، وإلى الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة ، وإيجاد حل سلمي ومبكر للنزاع الأرمني الأذربيجاني .

9 - يؤكدون مجدداً تأييدهم الكامل لشعب

وإذ يعربون عن ثقتهم الكاملة في أن إيران تحت قيادة الإمام آية الله خامنئي ، ورئاسة مخame الرئيس خاتمي ستقود منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة رئاستها بالكيفية الأكثر تمكنًا وبناءً ، معززة دور ومساهمة المنظمة في الشؤون الدولية والأمن في العالم الإسلامي .

#### التضامن والأمن في العالم الإسلامي

1 - يتعهدون رسميًا بتعزيز التضامن والسلام والأمن داخل العالم الإسلامي باعتباره أولوية قصوى بالنسبة لهم ، وبمواصلة التشاور بشأن محفل للتعاون الأمني ، ويكونون فريق الخبراء الحكومي المشترك بشأن تضامن وأمن الدول الإسلامية بدراسة وإعداد التوصيات الملائمة حول الاستراتيجيات والتدابير العملية لتحقيق هذا الهدف .

2 - يؤكدون مجددًا عزّهم على دعم التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، وأملهم في أن تتخذ جميع المنظمات الإقليمية في العالم الإسلامي التدابير العملية والفعالة من أجل توسيع التعاون في جميع المجالات .

3 - يؤكدون أن الهدف المتمثل في إنشاء سوق مشتركة إسلامية يمثل خطوة هامة نحو تدعيم التضامن الإسلامي وتعزيز حصة العالم الإسلامي في التجارة العالمية .

4 - يدين أعضاء المؤتمر استمراراحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ومن بينها القدس الشريف والجولان السوري وجنوب لبنان ، ويحيون صمود الشعوب الفلسطينية واللبنانية والسورية في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة ، ويدعون إلى تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني ، ويدينون السياسات والممارسات التوسعية التي تقوم بها إسرائيل مثل إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتوسيعها وكذلك الأعمال الهادفة إلى تغيير الوضع السكاني والجغرافي لمدينة القدس

**ملزمة دولياً لمنع التجديف وفقاً للقرارات القائمة .**

**14 - يكلفون فريق الخبراء المعنى بصورة الإسلام بإعداد وتقديم خطوات عملية وبناءة لمواجهة الدعاية السلبية وإزالة وتصحيح كل صور سوء الفهم ، وتقديم الصورة الحقيقة للإسلام ، دين السلام والحرية والاعتكاف .**

**15 - يرحبون بالتوجه المتمامي نحو رسالة الإسلام المزدهرة في العالم ، ويقررون الاستفادة من المنجزات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصالات لتقديم ثقافة الإسلام الغنية ومبادئه الخالدة إلى البشرية جماء .**

#### **التنمية الشاملة والمتوازنة المستدامة**

**16 - يرون أن التنمية المستدامة والمتوازنة في المجالات المعنوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية مسألة حيوية بالنسبة للعالم الإسلامي ومستوحة من مبادئه وقيم الإسلام النبيلة ، ويؤكدون من جديد عزمهم الثابت على كفالة التبادل الحر للأفكار وعلى المشاركة الكاملة لأوسع فئات الأمة الإسلامية في مختلف أنشطة المجتمع ويؤكدون تأييدهم لأهداف ومبادئ إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام ، ويقررون اتخاذ التدابير اللازمة لضفاء الصفة المؤسسية على هذا الإعلان والعمل به .**

**17 - يدعون الدول الأعضاء إلى القيام بجهد جماعي نحو تحقيق زيادة جوهيرية في التجارة والاستثمارات داخل العالم الإسلامي ، وتطبيق الصكوك بما في ذلك تلك التي تقرر في إطار الكومسيك بغية التوسيع في التبادل القائم للبضائع والخدمات ونقل التكنولوجيا والخبرة .**

**18 - يؤكدون احترامهم الكامل لكرامة المرأة المسلمة وحقوقها ، وتعزيز دورها في كل أوجه الحياة الاجتماعية وفقاً لمبادئ الإسلام ، ويطلبون من الأمانة العامة تشجيع وتنسيق مساهمة المرأة في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة .**

**جامو وكشمير في سعيه للحصول على حقه في تقرير المصير ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .**

**10 - يدينون بشدة الإرهاب في جميع صوره ومظاهره مع الإعتراف بحق الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها ، ويعلنون أن قتل الأبرياء يحرمنا الإسلام ، ويؤكدون التزامهم أحکام مدونة سلوك منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي ، وتصميهم على تكثيف جهودهم لإبرام معاهدة حول هذه المسألة ، ويدعون المجتمع الدولي إلى الامتثال عن توفير المل加以 للإرهابيين ، وإلى المساعدة في تقديم الدعالة ، واتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع أو تفكيك الشبكات الداعمة التي تساعد الإرهاب بأي شكل .**

**11 - يتعهدون بالتزامهم تقديم الدعم الكامل للجماعات والأقليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية بالتعاون مع حكوماتها ، ويدعون جميع الدول إلى ضمان الحقوق الدينية والسياسية والثقافية لهذه الجماعات والأقليات .**

#### **بعث الحضارة الإسلامية**

#### **والهوية الإسلامية**

**12 - يعتبرون أن بعث الحضارة الإسلامية ، يمثل واقعاً عالمياً سلماً ويعرّبون عن قلقهم إزاء الاتجاهات التي تصور الإسلام على أنه يشكل تهديداً للعالم ، ويؤكدون أن الحضارة الإسلامية تقوم ، بشكل ثابت عبر التاريخ ، على التعايش السلمي والتعاون والتفاهم المتتبادل بين الحضارات ، وكذلك على التحاور البناء مع الديانات والأفكار الأخرى .**

**13 - يؤكدون من جديد ضرورة قيام تفاهم وتفاعل بين مختلف الثقافات بما يتفق مع التعاليم الإسلامية المتمثلة في التسامح والعدل والسلام ، وينددون بمختلف مظاهر الغزو التقافي وتجاهل القاليد الدينية والثقافية للشعوب الأخرى ، خاصة ما يتصل بالقيم والمبادئ السماوية ، ويدعون إلى الإسراع بإبرام وثيقة**

والبناءة والهادفة للبلدان الإسلامية في إدارة الشؤون الدولية تعد عاملًا جوهريًا لصيانة السلام والأمن في العالم وإقامة النظام العالمي الجديد على أساس المساواة والعدل وتقاسم الرخاء ، وتعزيز القيم الأخلاقية والسمووية ، وفي هذا الصدد ، يدعون الأمانة العامة إلى تسهيل التشاور الفعال والتسيير في ما بين البلدان الإسلامية في جميع المحافل الدولية .

#### تدعيم منظمة المؤتمر الإسلامي

23 - يدركون أن اتخاذ تدابير منسقة لتدعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتشييدها يشكل ضرورة حتمية ، يعربون عن عزمهم على أن يقدموا كل الدعم اللازم عن اقتطاع قوي بالعملية الجارية لإصلاح وإعادة هيكلة المنظمة من أجل رفع مستوى فعاليتها وكفافتها ، وتعزيز فعاليتها وإعمال وتنفيذ قراراتها ، وتحقيق تكيفها المستمر مع تطور الظروف الدولية ، ويفوضون إلى « فريق الخبراء مفتوح العضوية » بالتنسيق مع الأمانة العامة ورئيس المنظمة دراسة هذه المسألة بهدف التوصل إلى حلول عملية .

#### المتابعة

24 - يطلبون من رئيس المنظمة إجراء مشاورات منتظمة وموضوعية مع الدول الأعضاء واتخاذ كل التدابير الازمة لتنفيذ هذا الإعلان بالتعاون مع الأمين العام

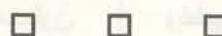
19 - يؤكدون الحاجة إلى التسيير في ما بين الدول الأعضاء لتعزيز دورها ومشاركتها في النظام الاقتصادي العالمي ، وفي عمليات أخذ القرارات الاقتصادية الدولية ، ويرفضون في الوقت ذاته التصرف من جانب واحد ، وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق أراضي الدولة ، ويحثون جميع الدول على اعتبار ما يسمى قانون داماتو لاغياً وكأنه لم يكن .

20 - يؤكدون ضرورة التعاون البيئي بين البلدان الإسلامية في مختلف المجالات على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية بغية تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي والتربية المستدامة بالإضافة إلى تضافر وتنسيق المواقف إزاء هذه القضايا في المحافل الدولية .

#### المشاركة الدولية

21 - يرجون بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة معايير كوفي أنان في قمة طهران للتغيير عن العلاقة الممتازة والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ويدعون الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل على إصلاح الأمم المتحدة بما يكفل أقصى تحول ديمقراطي لعملية صنع القرار داخل منظومة الأمم المتحدة ، في هذا السياق ضرورة أن يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور أكثر فعالية وإنصافاً ، وتمثل لعضويتها في أجهزة الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن .

22 - يؤكدون أن المشاركة الفعالة



مشاهد من الآثار المصرية في الأقصر

